إقسرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني

للفترة (1995 – 2013)

Estimate the Saving Function in the Palestinian Economy (1995-2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	اسم الطالب: رهام ناصر عرابي الحرازين
Signature:	التوقيع: رهام الحرازين
Date:	التاريخ: 2015/2/1م



الجامع ق رة الإسلامية - غ رة عمادة اللراسات العليا كليكة التجارة كليكة من التجارة قسم القتصاديات التنمية

تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني

للفترة (1995 - 2013)

Estimate the Saving Function in the Palestinian Economy (1995-2013)

ومستداد الباحثة:

م. ريهام ناصر الحرازين

إشراف:

أ.د: سمير خالد صافي

د : خليل أحمد النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة 2015م 1436ه





الجامعة الإسلامية – غزة The Islamic University - Gaza

هاتف داخلی 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمى والدراسات العليا

الرقم ع /35/ Ref

التاريخ - 14/15/01/14م.... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ رهام ناصر عرابى الحرازين لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

تقدير دالة الإدخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2013–2013) Estimate the Saving Function in the Palestinian Economy

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 23 ربيع أول 1436هـ، الموافق 2015/01/14م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي مشرفًا ورئيسًا

أ.د. سمير خالد صافي

د. علاء الدين عادل الرفاتي

د. نسيم حسن أبو جامع

مشرفاً مناقشاً داخلياً ع

منافشا داخليا

مناقشًا خارجيًا راكمال

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة القسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولى التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فأواد علي العاجز



﴿ اقْرأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الذي خَلَق * خَلَقَ الانسان مِنْ عَلَق * الْذي عَلَمَ مِنْ عَلَق * الْذي عَلَمَ مِنْ عَلَق * اقْرَأْ ورَبُّكَ الأكْرَمْ * الذي عَلَمَ بالْقَلَم * عَلَّمَ الانسان مَا لَمْ يَعْلَم ﴾

صدق الله العظيم (سورة العلق: 1-4)

إهداء

إلى من لا يرضى القدير إلا برضائهما "والديّ العزيزين" حفظهما الله....

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء....

إلى روح جدَّتايْ الغاليتين رحمها الله....

إلى جميع أفراد عائلتي، وأصدقائي، وزملائي في العمل والدارسة....

إلى كل من شجعني على الاستمرار ووقف بجانبي....

إلى شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل....

إلى جميع هؤلاء أُهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة ريهام ناصر الحرازين

شكر وتقدير

"قُلْ اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك"ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك. لا يسعني إلا أن اسجد لله سبحانه وتعالى شكراً على أن وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر لجامعتى الغرّاء "الجامعة الإسلامية".

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز "ما بكم من نعمة فمن الله".

يسعدني أن أتقدّم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل/ خليل النمروطي والأستاذ الدكتور / سمير صافى المُشرفيْن والموجِّهيْن لى فى رسالتى.

وأتقدّم بالشكر والتقدير للدكتور/ علاء الدين الرفاتي و الدكتور/ نسيم أبو جامع.. لتفضّلهما بمناقشة هذه الرسالة.

كما وأتوجّه بالشكر والتقدير إلى "د. سيف الدين عودة" الذي لم يتوانى في تقديم نصائحه وارشاداته في هذا المجال.

وإنه لمن حق على ألا أنسى أصدقاء وزملاء أعزاء كان لهم فضل كبير في سبيل إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أ. رائد حلس، أ. ياسر عوكل، أ. علام غباين، محمد الحيطاوي، أ. هبة الآغا، أ.نسرين الخزندار.

للجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان الباحثة / ريهام ناصر الحرازين

قائمة المتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ĺ	الآية
ب	إهداء
ت	شكر وتقدير
ث	قائمة المحتويات
ذ	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
س	قائمة الملاحق
ش	ملخص الدراسة
ص	Abstract
24-1	الفصل الأول
24 1	الإطار العام للدارسة
2	1.1مقدمة
3	1.2 الاطار النظري للدراسة
3	1.2.1 مشكلة الدارسة
3	1.2.2 أهداف الدارسة
3	1.2.3 أهمية الدارسة
4	1.2.4 فرضيات الدارسة
4	1.2.5 منهجية الدارسة
4	1.3 الدارسات السابقة
5	1.3.1 الدارسات المحلية
8	1.3.2 الدارسات العربية
18	1.3.3 الدارسات الأجنبية
23	1.3.4 التعقيب على الدارسات السابقة

رقم الصفحة	الموضوع
38-25	الفصل الثاني
00 20	الادخار في الفكر الاقتصادي
26	2.1مقدمة
26	2.2 مفاهيم عامة حول الادخار
26	2.2.1 مفهوم الادخار
27	2.2.1.1 المفهوم الإسلامي
27	2.2.1.2 المفهوم التقليدي
28	2.2.1.3 المفهوم الكلاسيكي
28	2.2.1.4 المفهوم الكينزي
29	2.2.1.5 المفهوم الحديث
30	2.2.2 انواع الادخار
30	2.2.2.1 حسب طبيعة التكوين
30	2.2.2.1.1 الادخار الاختياري
30	2.2.2.1.2 الادخار الاجباري
31	2.2.2.2 حسب طبيعة المدخرات
31	2.2.2.3 حسب طبيعة المدخر (المصدر)
32	2.2.2.3.1 الادخار العائلي
32	2.2.2.3.2 الادخار المؤسسي
32	2.2.2.3.3 الادخار الحكومي
33	2.2.3 أهمية الادخار
34	2.2.4 دوافع الادخار
34	2.2.5 العلاقة بين الادخار والاستثمار
35	2.3 العوامل المحددة للادخار
36	2.3.1 العوامل الدخلية
37	2.3.2 العوامل الغير دخلية
38	2.4 خلاصة الفصل

رقم الصفحة	الموضوع		
51-39	القصل الثالث		
	المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني		
40	3.1 مقدمة		
40	3.2 الناتج المحلي الإجمالي		
43	3.3 التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)		
45	3.4 الاستهلاك النهائي		
47	3.5 البطالة		
49	3.6 الدين العام		
49	3.7 الفقــر		
51	3.8خلاصة الفصل		
83-52	القصل الرابع		
63-32	الادخار في الاراضي الفلسطينية		
53	4.1 مقدمة		
53	4.2 تطور إجمالي الادخار في الاراضي الفلسطينية		
53	4.2.1 فترة ما قبل انتفاضة الاقصى (1995- 2000)		
55	4.2.2 فترة انتفاضة الاقصى (2000 – 2002)		
56	4.2.3 فترة ما بعد انتفاضة الاقصىي (2005 – 2003)		
58	4.2.4 فترة الانقسام و الحصار (2013_ 2006)		
60	4.3 فجوة الموارد		
60	4.3.1 مفهوم فجوة الموارد		
60	4.3.1.1 فجوة الموارد المحلية		
60	4.3.1.2 فجوة التجارة الخارجية		
61	4.3.1.3 نموذج الفجوتين		
61	4.3.2 تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني		
65	4.3.3 تمويل فجوة الموارد المحلية		
65	4.3.3.1 مصادر التمويل الداخلي		

رقم الصفحة	الموضوع		
66	4.3.3.1.1 الادخار العائلي		
66	4.3.3.1.2 الادخار الحكومي		
68	4.3.3.2 مصادر التمويل الخارجية		
68	4.3.3.2.1 القروض الخارجية		
71	4.3.3.2.2 المعونات والمساعدات الخارجية		
73	4.3.3.2.3 الاستثمار الأجنبي		
76	4.4 دور القطاع المالي الفلسطيني في تنمية الادخار		
76	4.4.1 دور سلطة النقد الفلسطينية		
77	4.4.2 دور الجهاز المصرفي		
77	4.4.2.1 التسهيلات الائتمانية		
79	4.4.2.2 ودائع العملاء		
81	4.4.3 دور السوق المالي		
82	4.5 خلاصة الفصل		
106-84	القصل الخامس		
100 04	التحليل القياسي لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني		
85	5.1مقدمة		
85	5.2 منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي		
85	5.2.1 نموذج الدارسة		
87	5.2.2 آلية المعالجة الإحصائية		
87	5.2.3 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة		
88	5.2.3.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)		
88	5.1.3.2 الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات:		
89	5.2.3.3 اختبار السكون		
89	5.2.3.4 اختبار التكامل المشترك		
90	5.2.3.5 المقاييس الإحصائية الوصفية		
90	5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج		

رقم الصفحة	الموضوع	
90	5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي	
94	5.3.2 التقدير القياسي لنموذج الدراسة	
94	5.3.2.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	
95	5.2.2.2 نتائج اختبار التكامل المشترك	
96	5.3.2.3 التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	
90	علاقة خطية	
96	5.3.2.4 نتائج تقدير النموذج القياسي	
98	5.3.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	
98	5.3.3.1 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)	
100	5.3.3.2 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج	
101	5.3.4 نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	
112-107	الفصل السادس	
112 107	النتائج والتوصيات	
108	6.1 مقدمة	
108	6.2 نتائج الدراسة	
108	6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي	
111	6.3 التوصيات	
111	6.3.1 التوصيات الموجّهة للسلطة الوطنية الفلسطينية	
112	6.3.2 التوصيات الموجّهة لسلطة النقد الفلسطينية	
112	6.3.3 دراسات المقترحة	
113	المراجع	
124	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	٩
41	الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة	3-1
43	الاستثمار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)	3-2
45	الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)	3-3
48	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)	3-4
49	حجم الدين العام على السلطة الفلسطينية عام 2013	3-5
50	معدل الفقر في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995 – 2012	3-6
54	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-1999)	4-1
56	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000 -2002)	4-2
57	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2003 -2005)	4-3
59	الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2006-2013)	4-4
62	فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية (-2013) 1995) بالأسعار الثابتة	4-5

63	متوسط فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية	4-6
0.3	(2013–1995)	10
67	الادخار الحكومي في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995–2013)	4-7
	القروض الخارجية المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجهة	4.0
69	المقرضة عام 2013	4-8
5 0	تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة	4.0
70	(2013–1995)	4–9
	المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (-2013	4 10
72	(1995	4-10
5 4	الاستثمار الأجنبي المباشر في الاراضي الفلسطينية للفترة (- 2013	4 11
74	(1995	4-11
	التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف ونسبتها من إجمالي الناتج	4 10
78	المحلي	4-12
80	ودائع العملاء لدى المصارف، ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي	4-13
90	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي	5-1
94	نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	5-2
96	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة	5-3
98	نتائج تقدير النموذج القياسي	5-4
100	نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	5-5

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الشكل	٩
42	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995 2013) بالأسعار الثابتة	3-1
45	الاستثمار بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)	3-2
47	الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (2013–2013)	3-3
48	معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)	3-4
50	معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2012)	3-5
55	الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995 -1999)	4-1
56	الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2000 -2002)	4-2
58	الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2003 -2005)	4-3
59	الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2006 -2013)	4-4
63	فجوة الموارد المحلية في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995 -2013)	4-5
79	قيمة التسهيلات الائتمانية	4-6
79	التسهيلات الائتمانية كنسبة من اجمالي الودائع	4-7
81	ودائع العملاء لدى المصارف	4-8

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملحق	۴
125	الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية	(1)
126	نتائج اختبار التكامل المشترك	(2)
127	نتائج تقدير النموذج القياسي	(3)
128	نتائج اختبار (LM) للارتباط ذاتي	(4)
129	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة (AR(1)	(5)
130	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي	(6)
131	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي	(7)
132	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول	(8)
133	نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	(9)
134	نتائج اختبار (White) لتجانس التباين	(10)
135	معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده	(11)
136	انحدار بسيط لمتغير الاستقرار السياسي	(12)
137	بيانات متغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي	(13)

ملخص الدراسة

هدفت الدارسة الى تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة "-1995 2013"، والتعرّف على واقع الادخار في الأراضي الفلسطينية وبناء نموذج قياسي يوضح طبيعة ودرجة العلاقة بين الادخار والعوامل الاقتصادية (التكوين الرأسمالي الاجمالي، الاستهلاك النهائي، نصيب الفرد من الدخل المتاح، معدل البطالة، المنح والمساعدات الخارجية، نسبة القوى العاملة المشاركة، الدين العام).

استخدم الباحثة المنهج الوصفي الكمّي لمناسبته الظاهرة موضع الدراسة، وبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي "EViews7".

توصلت الدراسة إلى أن هناك تنبذب في قيمة الادخار في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995–2013) نظراً لاعتبارات كثيرة أهمها التقلبات السياسية. وكانت العلاقة طردية بين المتغير التابع الادخار والمتغيرات المستقلة (الاستهلاك النهائي، المنح والمساعدات الدولية، نصيب الفرد من الدخل المتاح، نسبة القوى العاملة المشاركة)، أما المتغيرات المستقلة (الاستثمار، الدين العام، معدل البطالة) فكانت العلاقة عكسية بينها وبين المتغير التابع، مع الاشارة هنا الى أنّ قيمة معامل التحديد المعدل "99%"، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدّر تفسر ما نسبته "99%" من التغيّر الحاصل في المتغير التابع، أمّا النسبة المتبقيّة فترجع الى عوامل أخرى بالإضافة الى الخطأ العشوائي في التقدير.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة العمل على ترشيد الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، وزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الادخار لما في ذلك من أهمية لعملية التراكم الرأسمالي، العمل على ايجاد السياسات والأدوات التي تساهم في تتمية الادخار في الأراضي الفلسطينية، تحفيز وتفعيل الادخار والاستثمار في خطط التتمية الفلسطينية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

Abstract

This study aimes to estimate the saving function in the Palestinian economy during the period "1995-2013", by identification the reality of saving in the Palestinian territories. And to reach the objectives of the research a standard model was constructed in order to explain the nature of the relationship between Saving and the economic factors.

To achieve this, the researcher used descriptive quantitative method, which fits the phenomenon under study, & build a model standard for estimating the saving function in the Palestinian economy, using statistical software EViews7.

The study found that there is a fluctuation in the saving rate in the Palestinian Territories during the period "1995-2013" as a result of several respects, most important political instability. The relationship between the dependent variable (saving) and independent variables (final consumption, international grants and aid, per capita disposable income, the proportion of the labor force participation) is working in with economic theory, while independent variables (investment, public debt, unemployment rate) had a negative relationship with the economic theory, with noted that the value of the coefficient of determination average 99% and this means that the independent variables at model explain 99% of the change in the dependent variable in the light of all other factors constant, the rest is 1% referred to other factors.

The study offered number of recommendations including: necessity for additional efforts needed to be implemented in order to rationalize consumption in the Palestinian society, plus increasing awareness among citizens about the importance of saving, since it's important to capital accumulation process. Working on policies capable of ensuring saving improvement in the Palestinian Territories. Likewise, spuring and activing saving and investment in Palestinian development plans in order to improve and develop Palestinian economy.

الفصل الأول الإطار العام للدارسة

- 1.1 مقدمة
- 1.2 الإطار النظري للدراسة
 - 1.2.1 مشكلة الدراسة
 - 1.2.2 أهداف الدراسة
 - 1.2.3 أهمية الدراسة
 - 1.2.4 فرضيات الدراسة
 - 1.2.5 منهجية الدراسة
 - 1.3 الدراسات السابقة
 - 1.3.1 الدراسات المحلية
 - 1.3.2 الدراسات العربية
 - 1.3.3 الدراسات الأجنبية
- 1.3.4 التعقيب على الدراسات السابقة

1. امقدمة

يعتبر الادخار من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت اهتماماً كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية في الفترة الراهنة نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى القومي، من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة وبالاستثمار من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من وضع استراتيجيات لتنمية الادخارات المحلية. حيث يؤكد معظم الاقتصاديين إن ارتفاع نسبة الادخار إلى الدخل القومي وارتفاع معدلات نموه يؤدى حتماً إلى نمو القدرة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

كما يتفق معظم الاقتصاديين على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار من دخلها القومي، وارتفاع معدلات الادخار فيها، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لذلك فإن فهم العوامل التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الادخار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة يعتبر الأساس لوضع السياسات الملاءمة لتعبئة المدخرات الوطنية ومن ثم توجيهها بالمسار الاستثماري الصحيح.

وهناك اتجاه يحوز قبولا واسعا لدي الاقتصاديين في الدول النامية، يتمثل في المناداة بضرورة الاعتماد أولاً وبصفة أساسية على مواردها الذاتية في عملية النتمية، وذلك عن طريق حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية، بل قد تنشأ ضرورة انمائية في أن يكون هذا الحشد اجباري او شبه اجباري وهذا الاتجاه هو ما يعرف اليوم في كتابات التنمية باستراتيجية الاعتماد على الذات في عملية النتمية بصفة عامة، وفي عملية تمويله محلياً، ذلك ان الاعتماد على الادخار المحلي في عملية الاقتصادية يؤدي الى تفادي السلبيات التي يمكن ان تنجم على استخدام المصادر الخارجية للتمويل، حيث يمكن ان يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف الى رفع معدلات نمو الادخار المحلي، وذلك لزيادة معدلات نمو الاستثمار، يعتبر الاقتصاديات الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة التي تمتاز بخصوصية تختلف عن باقي الاقتصاديات الأخرى، ويعاني من اختلالات هيكلية عميقة، منها قصور المدخرات القومية المتاحة، وعدم قدرتها على تغطية الاستثمارات المحلية، لذا تطلب الأمر تقدير دالة الادخار القومي في الأراضي على تغطية الاستثمارات المحلية، لذا تطلب الأمر تقدير دالة الادخار القومي في الأراضي

1.2 الاطار النظري للدراسة

1.2.1 مشكلة الدارسة

تلعب المدخرات الوطنية دورا هاما في توفير قدرا من الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية وذلك لتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى الواقع الادخاري في الأراضي الفلسطينية يلاحظ تنبذب كبير في رصيد المدخرات والذي تتعدد أسبابه بشقيها الاقتصادي وغير الاقتصادي ومن هنا يبرز السؤال التالي: ما هي أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم الادخار في الاقتصاد الفلسطيني ؟

1.2.2 أهداف الدارسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- 1. التعرف على واقع الادخار في الأراضي الفلسطينية.
- 2. تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الادخار وذلك ببناء نموذج قياسي يوضح طبيعة ودرجة العلاقة بين الادخار والعوامل الاقتصادية.
 - 3. التعرف على فجوة الموارد المحلية في الأراضي الفلسطينية ومصادر تمويلها وتطورها.
 - 4. التعرف على دور القطاع المالي والمصرفي الفلسطيني في تتمية الادخار.

1.2.3 أهمية الدارسة

- يكتسب البحث أهميته كونه يعالج موضوعاً على جانب كبير من الأهمية في المجتمع الفلسطيني وهو تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني وتحديد أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الادخار في الأراضي الفلسطينية.
- يعتبر البحث من الأبحاث التي تكتسب أهمية خاصة لعدم وجود دراسات سابقة منهجية تطبيقية حول الموضوع على مستوى فلسطين بحدود علم الباحثة مع العلم أنها توجد دراسات نظرية سابقة تتاولت الموضوع بحدود ضيقة وركزت معظمها على الإطار النظري للموضوع إلى جانب بعض المقالات والتقارير، لذلك يكون البحث مكمل لما بدأ به السابقون حيث سيضيف الإطار التطبيقي له مع استعراض للشق النظري حول الادخار.

1.2.4 فرضيات الدارسة

بناءً على دراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول تقدير دالة الادخار سوف تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية التالية:

• توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى %5 بين المتغيرات المستقلة (الاستهلاك النهائي، التكوين الرأسمالي الإجمالي، معدل البطالة، نسبة القوى العاملة المشاركة، نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح، الدين العام، المنح والمساعدات الخارجية، الاستقرار السياسي) وحجم الادخار القومي في الأراضي الفلسطينية.

1.2.5 منهجية الدارسة

لتحقيق أهداف الدارسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكمي، تم استخدم المنهج الوصفي لأنه يعتبر من أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات، وهو يناسب الظاهرة موضع الدراسة وذلك لتوضيح تطور حجم الادخار والعوامل المؤثرة فيه، وتم استخدام المصادر الثانوية في الدراسة، حيث تم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية، وذلك من خلال البيانات المنشورة على موقع سلطة النقد على موقع سلطة النقد الفلسطينية.

أما المنهج الكمي تم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لمحددات الادخار في الاراضي الفلسطينية، وايجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على النتائج المتعلقة بموضوع البحث، وتم استخدام برنامج EViews 7 للتحليل الاحصائي.

1.3 الدارسات السابقة

لتحقيق أغراض البحث قامت الباحثة بالرجوع إلى العديد من الدارسات العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدارسة، وذلك للتعرف على الأدبيات التي تناولت موضوع الدارسة والاستفادة منها في بناء النموذج القياسي وتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع، وقد تنوعت هذه الدارسات بين المحلية وكان عددها 5 دراسات، والدراسات العربية وكان عددها 12 دراسة، وكذلك الدراسات الأجنبية وكان عددها 7 دراسات.

1.3.1 الدارسات المحلية

1.3.1.1 (فروانة، 2014) " تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية للفترة 2012–1995 هدفت هذه الدارسة: إلى تحليل دور القطاع المصرفي الفلسطيني في جذب المدخرات ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1995–2012. وقد تمحور موضوع هذه الدارسة حول دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تتمية موارده الخارجية متمثلة بالودائع وكيفية تمويل التتمية الاقتصادية، من خلال تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وكذلك تقدير دالة الادخار المصرفي، وقد بنبيت الدارسة على نموذجين لإثبات فرضيات الدارسة، الأول: يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات. الثاني: أن التتمية الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تتأثر بجحم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية والاوضاع السياسية. وتم استخدام نموذج قياسي (VAR) لاختبار نموذجين الدراسة.

GDP = f(S, CR, D)

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

S: حجم المدخرات في القطاع المصرفي الفلسطيني.

CR: حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي.

D: الأوضاع السياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى: أن أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في قدرة القطاع المصرفي، الفلسطيني على تعبئة المدخرات هي صافي الدخل المتاح، الانتشار المصرفي، والاتجاه الزمني. وأوصت الدارسة بضرورة تحفيز الادخار بكافة أشكاله، وطرح أوعية ادخارية جديدة ومناسبة.

1.3.1.2 (حلس، 2013) " فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني" هدفت هذه الدراسة: إلى تحديد حجم فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل تطوراتها ومن ثم التعرف على أسباب وجودها، وأيضًا دراسة طرق تمويل فجوة الموارد المحلية من المصادر المختلفة. تطرّقت الدراسة إلى مفهوم فجوة الموارد المحلية والاتجاهات الفكرية لتفسير الفجوة، كما تناولت بالتحليل تطور فجوة الموارد المحلية وأسبابها والآثار المترتبة على فحوة

الموارد المحلية، ومن ثم مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية. وآليات معالجتها بالاعتماد على القدرات الذاتية. استخدم الباحث في تحليله للظواهر والمتغيرات الاقتصادية، المنهج الوصفي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية والمتمثلة بشكل أساسي في إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الإحصاءات التي توفرها المؤسسات الدولية، مضافاً لذلك الأبحاث والدراسات الجادة ذات الصلة.

توصلت الدراسة إلى: أن الادخار المحلي يعجز عن تغطية الاستثمار المحلي، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية فجوة الموارد المحلية. أوصت الدراسة اتباع آليات ومقترحات لعلاج فجوة الموارد المحلية من خلال استراتيجية تمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على الذات باعتبار أن هذه الاستراتيجية أكثر قدرة من غيرها على معالجة فجوة الموارد المحلية، كما أنها تجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التتمية في المستقبل.

1.3.1.3 (صبيح، 2011) " فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994 - 2009 " هدفت الدراسة إلى: دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة (2009-1994)، وتحديد أهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة، باعتبارها واحدة من الاختلالات الهيكلية الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) الإجمالي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية.

بالإضافة إلى عجز الادخارات المحلية من تغطية الاستثمارات المحلية، وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي. إضافة إلى تذبذب فجوة الادخار وضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبي في الادخار.

1.3.1.4 (نصار، 2010) " أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني" هدفت الدراسة إلى: دراسة أثر كل من الاستثمار والادخار على الناتج المحلي الفلسطيني في

الفترة الزمنية (1995-2008)، بالإضافة إلى بحث العوامل التي تؤثر على كل من الناتج المحلي وكل من الادخار والاستثمار في فلسطين، ورصدت الدراسة المشاكل التي تواجه كل من الناتج المحلى المحلي والادخار والاستثمار، كما وبينت الدراسة التغيرات الحادثة في كل من الناتج المحلى والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى دراسة أثر الحصار على الناتج المحلي والادخار والاستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة طرديه ما بين إجمالي الناتج المحلي، وكل من إجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار، بالإضافة إلى أنَّ العلاقة ما بين إجمالي الادخار والاستثمار طرديه، وهذه النتائج تطابق النظرية الاقتصادية من حيث العلاقات، وتعاني خطط التنمية الفلسطينية من عيوب تمويلية، منها اعتماد الخطط بشكل كبير على المنح والمساعدات، و أهداف الخطط التنموية كانت سياسية وليس تنمويا، وعدم قدرة الخطط على النتبؤ وعدم وجود خطط بديلة للطوارئ ضمن هذه الخطط، و اثر الحصار على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية ومن أثاره انخفاض الناتج المحلي، والادخار والاستثمار، وزيادة البطالة وتقشي الفقر، وتضخم في مستوى الأسعار، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد، والتدهور المستمر في البنية التحتية، وأن هناك فجوة في الناتج المحلي ما بين الضفة الغربية والقطاع حيث بلغ متوسط الفجوة في فترة الدراسة حوالي 1341.3 مليون دولار، الفجوة كبيرة ترتب على عدم كفاءة المضاعف في الاقتصاد الفلسطيني.

1.3.1.5 (أبو جامع، 2010) " الاقتصاد الفلسطيني و معوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات الاستثمار في فلسطين، التنمية " هدفت الدراسة إلى: دراسة العلاقة ما بين الدخل والادخار والاستثمار في فلسطين، وتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار، ومحاولة لقياس الكفاية الحدية لرأس المال في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التنمية والاعتماد على الذات خلال الإثنى عشر سنة السابقة (1995-2007) مما أثارت الكثير من التساؤلات ذات العلاقة بالتنمية الفلسطينية و معوقاتها بالرغم من التدفقات المالية من الدول المانحة، كما وضعت المُشرع و المخطط الفلسطيني أمام قضيه ملحه وهي أنّه يجب عليه تحديد معوقات عملية التنمية الفلسطينية والتي كانت دائما تصطدم بالسياسة فتفشل كل المحاولات وترجع الكره من جديد تحت مفهوم المحاولة و الخطأ.

وكان لهذا الأثر الأكبر على إدارة وتطوير المواد والاقتصاد وعدم بناء أي قدرة تتموية ذاتية في الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأعوام السابقة وفي أحيانٍ أخرى هجرة بعض الاستثمارات من فلسطين.

1.3.2 الدارسات العربية

1.3.2.1 (نور اليقين، 2012) " دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر للفترة 1970–2010 " هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة الادخار العائلي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يساهم الادخار العائلي في زيادة الطاقة التمويلية للاقتصاد مما يؤدي إلى إحداث تنمية وذلك بتأثيره على بعض متغيراتها. حيث تم بناء نموذج قياسي للتوضيح علاقة الادخار العائلي بمتغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة–2010 للتوضيح علاقة الادخار العائلي بمتغيرات التنمية الاقتصادية مي الجزائر خلال الفترة–2010

S = f (TGDP, INF, CHO, TINV, INT)

S: الادخار العائلي

TGDP: معدل النمو

INF: معدل التضخم

CHO: معدل البطالة

TINV: معدل الاستثمار

INT: معدل الفائدة

توصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم ومعدل البطالة غير مؤثرة على الادخار العائلي في حين كانت باقي المتغيرات المستقلة مؤثرة، حيث أن الادخار العائلي يساهم بشكل كبير في تحقيق التتمية الاقتصادية ويساهم في تمويلها.

1.3.2.2 (عبد اللطيف، 2010) " تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1990– 1990) "هدفت هذه الدارسة الى: تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1990– 2008) وذلك لاستخدم الدالة في الخطط و اقامة المشروعات والتنبؤ بوضع الادخار في السودان. تركزت

مشكلة الدارسة في ايجاد النموذج الامثل لتقدير دالة الادخار في السودان. وللوصول الى النموذج الامثل لدالة الادخار تم تحديد العوامل التي تؤثر على الادخار وهي الدخل الحالي المتاح، الدخل المتاح في الفترة السابقة، مستوى الادخار في الفترات السابقة، معدل التضخم، ومعدل النمو السكاني. الدارسة تعتمد على طريقة التحليل الاحصائي للبيانات والحصول على النتائج. الاهداف الرئيسة للدارسة كانت فحص تأثير المتغيرات المستقلة على الادخار، بناء نموذج لدالة الادخار، التحقق واختبار للتأكد من صلاحية النموذج وتوظيفه للتنبؤ الاقتصادي.

$$S = f(Y_t, Y_{t-1}, S_{t-1}, IN, PG)$$

S: الادخار

الدخل الحالي المتاح Y_t

الدخل المتاح في الفترة السابقة Y_{t-1}

مستوى الادخار في الفترات السابقة S_{t-1}

IN: معدل التضخم

PG: معدل النمو السكاني.

وقد توصلت الدارسة الى: ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الادخار الحالي (المتغير التابع) والدخل والادخار في الفترة السابقة. القوة التفسيرية للنموذج كانت 89%، النموذج الاكثر ملاءمة لتقدير دالة الادخار في السودان هو الدالة اللوغاريتمية المتغير المتابع (الادخار) والمتغيرات المستقلة.

1.3.2.3 (بوزيان وغربي، 2009)" أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار: دراسة قياسية لحالة الجزائر " هدفت هذه الدارسة الى القاء الضوء على سياسة تحرير اسعار الفائدة في الجزائر وتحديد أثرها على الادخار من خلال استعمال اساليب الاقتصاد القياسي "طريقة التكامل المتزامن"

$$\Delta Rr = PRr_{t-1} - \sum_{j=2} \phi_j \Delta Rr_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta dep = Pdep_{t-1} - \sum_{j=2} \phi_j \Delta dep_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

حيث:

. هو التفاضل الأول لأسعار الفائدة الحقيقية ΔRr

النوك (الودائع الادخارية). Δdep : هو التفاضل الأول للموارد المعبئة من طرف البنوك (الودائع الادخارية).

P: عدد التأخرات.

توصلت الدارسة إلى: أن سياسة تحرير أسعار الفائدة المنتهجة في الجزائر لم تؤدي إلى زيادة تراكم المدخرات المالية لدى البنوك، وأن الزيادة الحاصلة في حجم الموارد المالية المعبئة لا تعود إطلاقا إلى تحرير سعر الفائدة.

كما تبين هذه الدارسة ضرورة تبني النموذج المالي الاسلامي من خلال إثبات عدم جدوى بدائل النظام المالي الوضعي خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة ودورها في تحفيز الادخار.

1.3.2.4 (شيخي، 2008) " تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر، حيث تناول الباحث في هذه الدارسة جميع هذه الدارسة: الى تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر، حيث تناول الباحث في هذه الدارسة جميع النظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث والتي تناولت الادخار، حيث يعد الاخار العائلي حجر الزاوية في ارتفاع الادخار الوطني، وهو أحد الشروط الاولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي، وسعت هذه الدارسة الى التعرف على النموذج الذي يفسر سلوك الادخار العائلي في الجزائر باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2005.

وقد توصلت الدارسة إلى: أن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج وهنا يمكننا اعتبار كل من الادخار السابق والدخل الحالي المتاح من اهم المحددات المسؤولة عن سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية.

$$S_{t} = \alpha Y_{t} + \beta S_{t-1} + \mu_{t}$$
 (1)

$$SR_{t=\alpha} YR_{t} + \beta SR_{t-1} + \mu_{t}$$
 (2)

$$lnS_{t=} \alpha lnY_{t} + \beta lnS_{t-1} + \mu_{t}$$
 (3)

$$InSR_{t=\alpha} InYR_{t} + \beta InSR_{t-1} + \mu_{t}$$
 (4)

SR: ادخار العائلات الحقيقي

Y: الدخل العائلي المتاح (الإسمي)

S: الادخار العائلي الإسمى

YR: الدخل العائلي المتاح (الحقيقي)

8.2.5 (توني، 2008) " محددات أداء الادخار المحلي في مصر: دارسة تطبيقية " هدفت هذه الدارسة الى تحليل محددات الادخار المحلي في مصر خلال الفترة (1975 – 2006) في كل من الاجل القصير والاجل الطويل وتم استخدام اختبارات جذر الوحدة للتحقق من سكون السلاسل الزمنية، وكيفية معالجة حالات عدم السكون، وذلك من خلال استخدام سلاسل الفرق الاول للمتغيرات، والتغيرات المبطأة لفترة واحدة، وذلك للتوصل الى أفضل النتائج.

النموذج الأول:

 $DS_t = \alpha_0 + \alpha_1 GPCI_t + \alpha_2 BD_t + \alpha_3 RR_t + \alpha_4 M_t + \alpha_5 INF_t + \alpha_6 CA_t + u_t$

النموذج الثاني:

$$\begin{split} \Delta DS_t &= \beta_0 + \beta_1 \Delta GPCI_t + \beta_2 \Delta BD_t + \beta_3 \Delta RR_t + \beta_4 \Delta M_t + \beta_5 \Delta INF_t + \beta_6 \Delta CA_t \\ &+ \beta_7 DS_{t-1} + \beta_8 GPCI_{t-1} + \beta_9 BD_{t-1} + \beta_{10} RR_{t-1} + \beta_{11} M_{t-1} + \beta_{12} INF_{t-1} \\ &+ \beta_{13} CA_{t-1} + \beta_{14} u_{t-1} + \varepsilon_t \end{split}$$

DS: الادخار المحلي

GPCI: معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل

BD: عجز الموازنة

RR: سعر الفائدة الحقيقي

M: معدل عرض النقود الخارجي

INF: معدل التضخم

CA: نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي.

وقد توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج والتي أشارت الى وجود تأثير موجب لكل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل، تطور السوق المالي، وسعر الفائدة الحقيقي على الادخار المحلي في مصر. وقد أوضحت الدارسة ايضا أن معدل التضخم، والذي يعكس درجة عدم الاستقرار الاقتصادي كان له تأثير ايجابي وقوي على معدل الادخار المحلي في كل من الاجل القصير والاجل الطويل، مما يعني زيادة المدخرات بدافع الاحتياط تحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. فيما يتعلق بتأثير عجز الموازنة، أوضحت الدارسة أن عجز الموازنة العامة كان له تأثير سالب على معدل الادخار المحلي. مما يشير الى ان الادخار الحكومي يؤدي الى مزاحمة الادخار الخاص ولكن بصورة جزئية، وهو ما يؤكد عدم انطباق فرضية أو تعادلية ريكاردو بصورة كاملة. و أشارت الدارسة الى وجود تأثير سالب وقوي لعجز الميزان الجاري على معدل الادخار المحلي في كل من الاجل القصير والطويل والتي ربما تشير الي ان الادخار الخارجي يميل الى ان يكون بديلا للمدخرات المحلية.

1.3.2.6 (جنيدي، 2006) "دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال اشعة الانحدار الذاتي للفترة 2004–1970" هدفت هذا الدراسة إلى بيان دور الادخار في العملية التتموية، وتوضح النماذج الاقتصادية لدالة الادخار في الجزائر، كما وتوضح الدراسة العلاقة الطردية بين الادخار والناتج المحلي والعلاقة العكسية مع الاستهلاك، وإن الادخار لا يتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية بل هناك عوامل اجتماعية وغير اقتصادية، والادخار وسيلة من وسائل زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وتطرقت الدراسة الى مكونات الادخار.

$$S = f(CO, I, P, IR)$$

S: الادخار

CO: الاستهلاك

الاستثمار

P: الدين العام

IR: سعر الفائدة

توصلت الدراسة إلى أن أهمية الادخار تكمن في أنه أحد العوامل الأساسية في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، تلاحظ الدراسة أن المقاييس الدولية أصبحت إيجابية وهذا مما يوحي إلى أن الادخار المالي يلعب دورا هاما في مسار الاستثمار في الجزائر وبالتالي في عملية التنمية، غير أن الادخار المالي يبقى مرهونا بتقلبات أسعار البترول وعبء المديونية وخدماتها.

واعتمدت الدراسة أهم الطرق الإحصائية، Vector Auto regression Model (VAR) كما استخلصت أن تقنية شعاع الانحدار الذاتي وهي الأكثر استعمالا وتجاوبا لشرح وتفسير التأثيرات المتبادلة بين الادخار كعامل نمو والمتغيرات المستقلة، كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثيرات متبادلة بين الادخار باعتباره عامل من عوامل النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة، كما مكنت هذه التقنية الباحث من معرفة مدى قدرة النموذج على التنبؤ، وكذا الأفاق المستقبلية للمتغيرات.

1.3.2.7 (العريفي، 2006)" محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية " هدفت هذه الدارسة إلى بيان محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية في الفترة (1970–2003) والدور الذي يلعبه الادخار المحلي او احد مكوناته (الادخار الخاص – الادخار العام (الحكومي)) على النمو الاقتصادي.

S = f(Y,G,R,INF)

S: الادخار المحلى

Y: الناتج المحلي

G: الانفاق الحكومي

R: سعر الفائدة

INF: معدل التضخم

توصلت الدارسة إلى وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والناتج المحلي وسعر الفائدة، وعلاقة عكسية بين الادخار المحلى والانفاق الحكومي ومعدل التضخم.

1.3.2.8 (المكردي، 2004) " الادخار ودوره في النمو الاقتصادي في اليمن " هدفت هذه الدارسة الى بيان دور الادخار في النمو الاقتصادي في اليمن حيث تبدو أهمية وضرورة زيادة المدخرات المحلية في اليمن واضحة نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤكد أهمية إنباع سياسة ادخارية جديدة وضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدل التوظف للعمالة الجديدة التي تتزايد وتنمو بشكل كبير نظراً لما تعانيه اليمن من ارتفاع كبير في معدل النمو السكاني والذي يعد من أعلى المعدلات العالمية والذي يتراوح بين حوالي 3.5-3.7% سنوياً مما يؤثر في ارتفاع معدل البطالة والذي قدرته بعض المؤسسات الدولية بحوالي 35%، ومن هنا تبرز أهمية زيادة المدخرات المحلية في اليمن وتوجيهها نحو الاستثمار في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية...الخ بهدف تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، ناهيك عن رفع معدل النمو للناتج المحلى الإجمالي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، ورفع متوسط دخل الفرد الحقيقي. حيث أن اليمن تعاني من الاختلال الدائم والمزمن بين حجم الاستثمار القومي المطلوب والمدخرات القومية المتاحة فقد كانت اليمن في العقدين الماضيين تعتمد بشكل كبير في تمويل برامجها الاستثمارية على المدخرات الخارجية (القروض)، ونظراً لاستمرارية انخفاض الادخار المحلى في اليمن فأن هذا الأمر يضعها أمام عدة خيارات، فإما الاستثمار في حدود المدخرات المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدهور متوسط دخل الفرد وتدهور مستويات المعيشة وتفاقم مشكلة البطالة والركود التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، واما اللجوء إلى التمويل عن طريق العجز فتتفاقم مشكلة التضخم، واما اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ولا يخفي ما لهذا الخيار من مخاطر وأثار سلبية كبيرة تتمثل في أعباء الديون التي تتحملها الأجيال الحاضرة والقادمة، ولإخراج الاقتصاد من الأزمات التي يعاني منها فان الخيار الأفضل هو زيادة معدل الادخار المحلى وتأتى هذه الدراسة في أطار إبراز أهمية الادخار المحلى في عملية النمو الاقتصادي، و تحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة الادخار المحلى في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

1.3.2.9 (البسام، 2003) " نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1970 – 2002) " هدفت هذه الدارسة الى التوصل الى نموذج مقدر يفسر سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 1970 الى 2002. ومن أجل تحليل سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الادخار العائلي من جهة وبعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية من جهة أخري. كما أنه تم قياس استقرار هذا النموذج باستخدام اختبار شاو (Chow Test). وكذلك استخدام متغير

وصفي لمعرفة ما إذا كان هناك انحراف في مقطع النموذج.وتم بناء نموذج التكيف الجزئي نوع كويك (Koyok Type) وهو نموذج متحرك قصير الامد يحوي المتغيرات التفسيرية التالية: الدخل، والتضخم، وسعر الفائدة على الدولار، والثروة، وتطور النظام المالي، والمتغير الصوري هو ازمة الخليج الثانية.

 $RS_t = f(RPY_t, RW_t, Ri_t, P_t, NP_t, D)$

RS: الادخار الحقيقي العائلي

RPY: الدخل الحقيقي المتاح

RW: قيمة الثروة الحقيقية

Ri: سعر الفائدة

P: معدل التضخم الجاري

NP: تطور النظام المالي

D: متغير صوري.

توصلت الدراسة إلى أن تطوير النظام المالي وخلق جو استثماري مناسب عن طريق المؤسسات المالية والاسواق المالية يساعد على زيادة معدلات الادخار، تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ينعكس إيجابا على مستويات الدخول الأمر الذي يساعد على زيادة مدخرات القطاع العائلي والقطاع الخاص.

1.3.2.10 (الأسرج، 2002) "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور سوق الأوراق المالية في تتمية الادخار في مصر خلال الفترة (2002–2000)، ويركز البحث على دور سوق الأوراق المالية في تتمية الادخار في مصر دون التطرق لأثر سوق الأوراق المالية على التغيرات الاقتصادية بخلاف الادخار.

وإن أهم سؤالين يجب طرحهما عند دارسة المدخرات في أي بلد هما:

• ما هو مستوى هذه المدخرات بالنسبة للدخل القومي؟

• على أي شكل تكون هذه المدخرات؟

الإجابة على السؤال الأول يحدد حجم الاعتمادات المتاحة للاستثمار، أما الإجابة على السؤال الثاني فيعطي مؤشراً للقطاعات التي تستفيد من هذه المدخرات والوسطاء الماليين الموجودين في هذه البلد. ومن هذا المنطلق يجب التسيق بين السياسات والقطاعات التي تضطلع بتعبئة المدخرات وتنميتها وخاصة السياسات المؤثرة على السوق المالية، فحجم المدخرات ومقدار ما يعرض منها يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على نمو السوق المالية. ويتطلب الأمر أيضاً التنسيق بين الأسواق المختلفة التي تضطلع بتنمية المدخرات سواء كانت سوق النقد أو سوق رأس المال أو سوق الأوراق المالية، حتى تكتمل فعالية استخدام المدخرات المحلية. ولما كانت مدخرات القطاع العائلي تمثل أهم مصادر الادخار في الاقتصاد المصري، فإن نجاح الحكومات في تعبئة المدخرات، مرهون بمدى الاستقرار والثقة التي يجب أن تتمتع بها السياسة الاقتصادية.

1.3.2.11 (طاهر، 2001) "محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية " هدف هذا البحث الى دارسة محددات الادخار الخاص في المملكة باعتباره من أهم العوامل التي يمكن ان تسهم في معالجة عجز الحساب الجاري.

PSR = f (GSR, CASR, WLTHR, GIR, CCR, CPI, TRNF)

PSR: معدل الادخار الخاص

GSR: معدل الادخار الحكومي

CASR: معدل الفائض في الحساب الجاري

WLTHR: معدل الثروة الحقيقية للقطاع الخاص

GIR: معدل الاستثمار الحكومي

CCR: معدل قروض المستهلكين

CPI: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

TRNF: معدل تحويلات غير السعوديين إلى الخارج

وقد توصلت الدراسة إلى ان للإنفاق الحكومي على الاستثمار أثر ايجابي على الادخار الخاص، وان لكل من فائض الموازنة ووفرة قروض المستهلكين وتحويلات غير السعوديين الى الخارج اثر سلبي و معنوي على الادخار الخاص. وأكدت الدراسة ضرورة تشجيع الادخار الخاص من خلال الحفاظ على توازن الميزانية والتوسع المستمر في الاستثمار الحكومي في البنية التحتية مع الحد من قروض الاستهلاك وتشجيع استثمار مدخرات غير السعوديين المقيمين بالمملكة.

1.3.2.12 (الحلاق، 2000) " محددات الادخار الخاص: حالة الأردن (1976–2000) " هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل أهم محددات الادخار الخاص في الأردن خلال الفترة من 1976 إلى 2000.

 $S_t^p = a0 + a1 D_t^r + a2 S_t^g + a3 GDP_t^{gr} + a4 GDPt^{pc} + a5 M^1 + M^2/GDPt + a6 SS_t + a7 RR_t + a8 In_t + a9 ToT_t + Ut$

معدل الادخار الخاص S_t^p

D_t : درجة الإعالة

 S_t^g معدل الادخار الحكومي

معدل نمو الناتج المحلي:GDP $\frac{gr}{t}$

نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP_t

:M1 + M2/GDPt عرض النقود

S_t^s: الضمان الاجتماعي

 R_t^R سعر الفائدة

ln_t: معدل التضخم

معدل التبادل التجاري $\mathsf{To}_{\mathsf{t}}^{\mathsf{T}}$

Ut: حد الخطأ

أما أهم نتائج الدراسة فكانت على النحو التالي: كان لدرجة الإعالة تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الادخار الخاص في الأردن بينما أدت المدخرات الحكومية إلى انخفاض المدخرات الخاصة رغم أن نسبة الانخفاض لم تتجاوز مستوى 1:1. أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على حجم المدخرات الخاصة فقد تمت مناقشته من خلال تأثيره على كل من العلاقة الطردية لحجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات والعلاقة ما بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات الخاصة. كذلك كان لتطوير الجهاز المصرفي أثرا إيجابيا على حجم المدخرات الخاصة وكان للإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي تأثيرا موجبا وذو دلالة إحصائية على حجم المدخرات الخاصة. أما سعر الفائدة الحقيقي، التضخم، ومعدل التبادل التجاري فقد كانت لها تأثيرات ضعيفة على حجم المدخرات الخاصة.

1.3.3 الدارسات الأجنبية

1.3.3.1 Mator Seeris, (2012) "Determination of private saving and interaction between public and private saving in Turkey"

هدفت هذه الدارسة الى توضيح أهم محددات الادخار الخاص والتفاعل بين المدخرات العامة والخاصة في تركيا. حيث ان تركيا لديها انخفاض في معدل الادخار الوطني مقارنة مع البلدان ذات مستويات مماثلة من الدخل. وعلاوة على ذلك فإن معدل الادخار الوطني لديه اتجاه نحو الانخفاض منذ 1988 وحتى 2002، حيث كان معدل الادخار الخاص مستقراً، بينما معدل الادخار العام كان في تراجع، ومعدل سحب الادخار الوطني نحو الانخفاض. ومع ذلك تغيرت هذه الانماط بشكل جذري بعد عام 2002. حيث شهدت معدلات الادخار العام زيادة كبيرة نتيجة تدابير التقشف المالي، بينما معدل الادخار الخاص انخفض، مما جعل معدل الادخار الوطني منخفض جدا وفقا للمعابير الدولية.

1.3.3.2 Mishra; PK, (2010) "The Dynamics of Savings and Investment Relationship in India"

هذه الدراسة التطبيقة أجريت في الهند لدراسة العلاقة ما بين الإدخار والاستثمار في الدول النامية والتي اخذ الاهتمام بها حديثا، والاقتصاديون يحضون على زيادة الادخار لتنمية الاستثمار والنمو في الناتج المحلي في الدول النامية، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية للادخار والاستثمار في الفترة (1950–2010)، كما وان الدراسة تؤكد التكامل المشترك بين الادخاروالاستثمار وتؤكد ايضا على التغذية الراجعة بينهما، او الحلقة المفرغة بينهم، وهذا التكامل

المشترك دليل على التوازن بين الادخار والاستثمار في المدى الطويل، ومن خلال الدراسة تبين ان الادخار اعلى من الاستثمار في الهند.

ما يميز هذه الدراسة هو ان الباحثين اطلعوا على عدد من الدراسات لبعض الدول النامية، بالاضافة الى ان التكوين الراسمالي (الإستثمار) يحدد الادخار في الاقتصاد الهندي، كما وتوضح نسبة الادخار كنسبة من الناتج المحلي توضح النمو الحقيقي في الاقتصاد الهندي فوصلت نسبة الادخار كنسبة من الناتج المحلي الهندي حوالي 37.7% في العام 2008.

ومن المأخذ على هذه الدراسة انها لم توضيح البيئة المؤثرة في العلاقة ما بين الإدخار والاستثمار في الهند، بمعنى توضيح المحددات والمؤثرات في كل من الإدخار والإستثمار في الهند.

1.3.3.3 G.M. Sajid & Mudassira Sarfaz, (2008), "Saving and Economic Growth in Pakistan: An Issue of Cauasality"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين الادخار والانتاج في باكستان باستخدام بيانات ربع سنوية. واستخدم لقياس العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي اختبار التكامل المشترك وتقنيات تصحيح الخطأ الموجه. أشارت النتائج إلى ثنائية الاتجاه أو العلاقة المتبادلة في المدى الطويل بين الادخار ومستوى الانتاج. ومع ذلك، هناك اتجاه السببية في المدى الطويل بين المدخرات العامة للمخرجات (الناتج القومي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي)، والناتج القومي الإجمالي (GNP).

كما أشارت النتائج إلى أن سرعة التكيف في حالة وجود وفورات أقوى بكثير من مستوى الإنتاج. ومجمل نتائج المدى الطويل من هذه الدراسة صالحة من وجهة النظر المتشددة التي تقول: " أنه يجب تحقيق وفورات على مستوى الإنتاج في حالة باكستان". وإن العلاقة المتبادلة في المدى القصير القائمة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمدخرات المحلية. كما أشارت النتائج إلى نفس الاتجاه في المدى القصير والسببية مع الناتج القومي الإجمالي (GNP) على الصعيدين القومي والمحلي في الادخار، وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى المدخرات العامة. وعلى المدى القصير يمكن تفسير السببية فقط بين المدخرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وفي النهاية إن نتائج المدى القصير تتفق مع النظرية الكينزية لصالح الرأي القائل بأن مستوى الإنتاج مرتبط بالمدخرات.

1.3.3.4 Solimano, Gutierrez (2006) "Savings, investment and growth in the global age analytical and policy issues, Santiago, Chile"

هذه الدراسة ناقشت قضية تحليل النمو في مجموعة الدول اللاتينية ومنطقة الكاريب من خلال التراكم الرأسمالي (الاستثمار) والنمو في الناتج، وبطبيعة الحال هنا يسلط الضوء في هذه الدراسة على الادخار والاستثمار، كما وتسلط الضوء على كل من الناتج المحلي والادخار والاستثمار، وتحدد الدراسة محددات الادخار، ومحدد ات الاستثمار، ودور الاستثمار في المدى الطويل على الناتج المحلي، كما وتوضح الدراسة انتقال الادخارات والاستثمارات المحلية عالميا، وتوصلت الدراسة على وجود علاقة كبيرة وقوية بين الادخار والاستثمار في منطقة الدراسة (الدول اللاتينية ومنطقة الكاريبي)، وان من نتائج الازمات المالية ان الادخارات والاستثمارات تتقل من الدول النامية الى الدول المتقدمة، كما تؤكد انخفاض الادخار الخاص مقارنة بالادخار العام في نقس المنطقة.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة هو عدم التوسع في التحليل الاقتصادي، وانعدام استخدام الرسوم البيانية والاشكال التوضيحية.

1.3.3.5 Ozcan, Gunay, Ertac(2003) "Determinants of private savings behavior in Turkey"

ناقشت هذه الدراسة تأثير المتغيرات السياسية والغير سياسية على معدلات الادخار الخاص. غطت هذه الدارسة الفترة من عام 1986 – 1994. تم تقدير نموذج معدلات الادخار الخاص لتركيا. دعمت النتائج الفرضية القائلة ان معدلات الادخار الخاص لها قصور ذاتي قوي. تشير الادلة ان ادخارات الحكومة لا تميل الى مزاحمة المدخرات الخاصة، وتكافؤ ريكارديان لا يجري بدقة. معدل الدخل له تأثير ايجابي على معدل الادخار الخاص، ومعدل نمو الدخل ليست ذات دلالة إحصائية. من وجهة السياسة العامة وعمق المالية ومقاييس التتمية في تركيا، تشير إلى أن البلدان ذات النظم المالية العميقة تميل إلى أن تكون أعلى في معدلات الادخار الخاص. الانتمان الخاص ومعدلات الفائدة الحقيقية تحاول ان تستولي على شدة قيود الاقتراض المفروضة وعلى درجة القمع المالي لتركيا. علاوة على ذلك الاثر السلبي لمعدل العمر المتوقع يدعم الافتراضات المتعلقة بدورة الحياة. الدافع الوقائي للادخار مدعوم بواسطة نتائج التضخم التي يستولي عليه درجة الاقتصاد الكلي ولها تاثير ايجابي على معدلات الادخار الخاصة في تركيا.

1.3.3.6 Ipumbu w. Shiimi and Gerson Kadhikwa,(1999) "saving and investment in Namibia, Bank of Namibia, Research Department"

هدفت الدراسة إلى: تقييم هيكل من الوفورات في ناميبيا، ودراسة كيف يمكن لهذه المدخرات ترجمتها إلى الاستثمار المحلي. والتحليل الأولي من هذه الدراسة يكشف عن أن تعاقدي الوفورات التي تتكون من مساهمات صندوق التقاعد وأقساط التأمين على الحياة تهيمن على هيكل من الوفورات في ناميبيا، وتشير التقديرات إلى أن نحو 60 في المائة من مجموع المدخرات المحلية الخاصة. ويتبع هذا من قبل البنوك التجارية المدخرات، والتي تمثل نحو 38 في المائة من مجموع المدخرات المحلية الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها: أن الادخار التعاقدي كان عاليًا نسبيا في ناميبيا على عكس العديد من البلدان النامية، وبالرغم من ارتفاع معدلات الادخار في ناميبيا إلا انه لم يتم استخدامها بما فيه الكفاية للاستثمار المحلي، وبعد تحليل بنية الادخار في ناميبيا، يمكن أن نستتج أن هذا البلد هو في وضع أفضل نتيجة استخدامه المدخرات الحالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل، ويستند هذا على افتراض أن الاقتصاد لديه بشكل جيد، حيث وضعت مؤسسات الادخار التعاقدي مثل التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية، التي لديها التزامات طويلة الأجل على ميزانياتها. هذا عادة ما يكون على النقيض من البنوك التجارية التي لديها أساسا ديون قصيرة الأجل معرضة لمواجهة مخاطر التشغيل عير متوقع ضد أصولها التي يمكن أن تولد مشاكل في السيولة، لذلك فإن استراتيجيات البنوك عير متوقع ضد أصولها التي يمكن أن تولد مشاكل في السيولة، لذلك فإن استراتيجيات البنوك التجارية في الاستثمار والإقراض تختلف عن مؤسسات الادخار التعاقدية فهي أكثر تجنب للمخاطرة.

1.3.3.7 Michael Gavin, (1997)'' Saving Behavior in Latin America Overview and Policy Issues''

هدفت هذه الدارسة الى بيان العلاقة بين كل من الادخار والنمو، الادخار والتضخم. الادخار والاصلاح الهيكلي، الادخار وتدفقات رأس المال، بالاعتماد على خبرة شرق اسيا وامريكا اللاتينية في الخمسة والعشرين عام الاخيرة. وتستند هذه الدارسة لوجهات نظر بشأن معدلات الادخار بعد اثبات:

1. ارتفاع في معدل الادخار يسبقه معدل نمو مرتفع وليس العكس. حيث انه بعد فترة طويلة من النمو المرتفع يكون هناك ارتفاع في معدل الادخار.

- 2. المحدد الاقوى تأثيرا على الادخار في المدي الطويل هو النمو الاقتصادي. وفقا لهذا الرأي، امريكا اللاتينية لديها انخفاض مزمن في معدل الادخار في المقام الاول.
- 3. الاستقرار وسياسات الاصلاح تهدف الى زيادة الكفاءة وتعزيز النمو بالرغم من خفض معدلات الادخار لسنوات عديدة مما أدى الى زيادة اعتماد الاقتصاد على تدفقات رأس المال.
- 4. عند القياس بشكل صحيح تدفقات رأس المال ترتبط بانخفاض معدل الادخار التي تتشابه في شرق اسيا وامريكا اللاتينية.

استناداً الى هذه الادلة سياسة هذه الدارسة تختلف مع وجهات النظر السائدة التي تقلل من اهمية الادخار كهدف سياسى متوسط، فهى كما يلى

- 1. تركيز السياسة يجب ان يتحول من الادخار والتركيز على ازالة العقبات التي تحول دون معوقات النمو. هذا التحول من التركيز غير تافهة، حيث رفع العديد من الكفاءات، سياسات تعزيز النمو، قد تحدث مؤقتا، ولكن الانخفاض يكون لفترة طويلة في معدل الادخار.
- 2. تركيز السياسة يجب ان يتحول بعيدا عن تجنب استقرار التضخم كمخرجات لا مفر منها والعديد من سياسات الاصلاح، مثل: انخفاض عابر في معدل الادخار، عجز في الحساب الجاري، الاعتماد على الادخار الاجنبي، و تهدف الى الحد من تعرض الاقتصاد الي الصدمات الخارجية في هذه المرحلة الانتقالية.
- 3. مهما كانت مزايا السياسات التي تهدف الى تحفيز اكبر مشاركة للاستثمار الاجنبي المباشر، من غير المرجح ان يؤدي ذلك تغير كبير في طريقة الادخار في امريكا اللاتينية يستجيب لتدفقات رأس المال.

1.3.4 التعقيب على الدارسات السابقة

في ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة تبين ما يلي:

بالنسبة للدراسات المحلية

لم تتطرق الدراسات المحلية بشكل مباشر لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، وإنما كان أغلب تركيزها على دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار (نصار، 2010) (أبو جامع، 2010)، في حين ركز البعض الاخر على الفجوة الادخارية (صبيح، 2011)، (حلس، 2013)، بينما ركزت دراسة (فروانة، 2014) على دور القطاع المصرفي في جذب المدخرات.

بالنسبة للدراسات العربية والأجنبية

تطرقت الدراسات العربية والأجنبية لموضوع الادخار بشكل موسع، حيث تم دراسته من عدة جوانب منها تقدير دالة الادخار (عبد اللطيف، 2010)، (توني، 2008)، (جنيدي، 2006)، (العريفي، 2006)، في حين ركزت بعض الدراسات على تقدير دالة الادخار العائلي (نور اليقين، 2012)، (شيخي، 2008)، (البسام، 2003)، وتناولت بعض الدراسات محددات الادخار الخاص (طاهر، 2001)، (الحلاق، 2000)، (2010)، (2012)، (2003)، (2010)، (20

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- 1. تعتبر الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقدير دالة الادخار، لكنها الأحدث في تناول في مثل هذا الموضوع، حيث أنها منفردة ومتخصصة في تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الادخار القومي في الأراضي الفلسطينية.
- 2. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاطار النظري من حيث توضيح التطور التاريخي للادخار والعوامل المؤثرة فيه.
- 3. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.

- 4. تأتي هذه الدراسة في الوقت التي تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل زيادة معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وبالتالي تزايدت الأصوات التي تتادي بضرورة تفعيل قطاع الاقتصاد والحصول على تمويل أكبر من أجل معالجة هذه المشاكل.
- 5. تختلف الدارسة الحالية عن الدارسات السابقة وخاصة المحلية منها التي تناولت هذا الموضوع في أنها استخدمت نموذج قياسي إحصائي، إذ نجد الدارسات السابقة المحلية تناولت الموضوع من جانب نظري.
- من أوجه الاختلاف أيضا وما يميز الدارسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها
 في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (2013–1995).
- 7. تميزت الدراسة الحالية عن الدارسات التي تقارب معها في متغيرات الدراسة حيث أضافت متغيرات جديدة للاختبار.

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن جميع الدارسات السابقة (المحلية والعربية والأجنبية) تشترك في منهجية الدراسة في أنها اعتمدت على استخدام التحليل الوصفي لمحددات الادخار في النظريات الاقتصادية و أن هناك بعض الدراسات اعتمدت على استخدام التحليل القياسي لمحددات الدراسة، وعليه أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تعتمد على استخدام المنهج الوصفي الكمي معاً من خلال وصف وتحليل الادخار في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تقدير دالة الادخار من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة (2013–1995) حيث تحددت الفترة الزمنية بالعام 1995 نظراً لأنها بداية انشاء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها والعام 2013 كونه يمثل أخر بيانات صادرة عن الجهات الرسمية.

كما تتميز في كونها الدراسة الأولى على مستوى الاراضي الفلسطينية – بحدود علم الباحثة – التي تدرس تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني بأسلوب التحليل الكمي القياسي.

الفصل الثاني الادخار في الفكر الاقتصادي

- 2.1 مقدمة
- 2.2 مفاهيم عامة حول الادخار
 - 2.2.1 مفهوم الادخار
 - 2.2.2 انواع الادخار
 - 2.2.3 أهمية الادخار
 - 2.2.4 دوافع الادخار
- 2.2.5 العلاقة بين الادخار والاستثمار
 - 2.3 العوامل المحددة للادخار
 - 2.3.1 العوامل الدخلية
 - 2.3.2 العوامل الغير دخلية
 - 2.4 خلاصة الفصل

2.1 مقدمة

من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي الادخار، إنه ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. و يعتبر من الأمور التي نبه إليه ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

فهي ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي إنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية. ويكمن الادخار في اقتطاع يستهدف تكوين احتياطي، علماً أن هذا الاحتياطي يمكنه أن يفيد بالتتاوب للاستثمار أو لاستهلاك آجل. ويعد الادخار من أهم أركان تمويل التنمية في كثير من الدول، ومن العوامل المؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب لهذه الدول.

نتيجة لذلك سيتم التعرف على مفهوم الادخار حيث يعتبر من المصطلحات الاقتصادية الهامة التي أخذت اهتمام جل المفكرين الاقتصاديين، لأنه من المتغيرات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة ثروة الأمم. وكذلك توضيح أهمية ودوافعه وعلاقته بالاستثمار، وأهم العوامل المحددة له.

2.2 مفاهيم عامة حول الادخار

2.2.1 مفهوم الإدخار

يختلف مفهوم الادخار كلياً عن مفهوم الاكتتاز، فالادخار في المفهوم الاقتصادي هو تأجيل جزء من الاستهلاك للمستقبل وذلك من خلال الجهاز المصرفي والاوعية الادخارية القانونية (Mishra, 2010, p.7)، في حين أن مفهوم الاكتتاز هو اقتطاع جزء من الدخل وخروجه من القطاع المالي والدائرة الاقتصادية، ويشكل الاكتتاز جزءاً من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني فغالباً ما نجد حجمه مُعتبراً في البلدان النامية (دعاس، 2003، ص14).

لذا فإن الاكتناز، وإن كان يشترك مع الادخار في كونهما يمثلان جزءاً من الدخل يتم تجنيبه عن الاستهلاك، إلا أن الادخار يختلف عن الاكتناز في أن ما يتم ادخاره يوجه للاستثمار باستخدامه في العمليات الإنتاجية المباشرة، من قبل الأفراد والمدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال، وبالتالي فإن ما يدخر يحقق دخلاً لصاحبه (,Rodrik, 2000

p.6). بينما تقتصر عملية الاكتناز، على مجرد الاحتفاظ بذلك الجزء بعيداً عن عمليتي الاستهلاك والاستثمار على حد سواء، في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى، دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع (الحقباني، 1999، ص17).

عرف الادخار قديماً بأنه عبارة عن الاحتفاظ بقسط من الدخل الذي يكون بحوزة الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتي يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار في يومه وغده، ونظراً للأهمية البالغة للادخار، والدور المهم الذي يلعبه في تحريك التنمية في المجتمعات عبر المراحل المختلفة لتطورها، فلذا تعددت مفاهيمه واختلفت بحث أصبح يصعب إيجاد تعريف موحد له (نور اليقين، 2012، ص67). لذا سيتم تعريف الادخار من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة.

2.2.1.1 المفهوم الإسلامي

الادخار في المفهوم الإسلامي هو تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولي إدارة واستخدام هذه المدخرات"، أو " اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلي الاستثمار، ويتضح ان المفهوم الاسلامي للادخار يتكون من ثلاثة عناصر هي الدخل والانتفاع، والاستثمار، فهدف الادخار الانتفاع من الاموال المدخرة مستقبلا، بينما الدخل يقصد به وجود ادخار انما هو جزء من الدخل المستقبلي، وايضا وجود الدخل يوجد الادخار، بينما الاستثمار من خلال محاربة الاكتناز، فإن ما يدخر سيستثمر وينتفع منه في المجتمع الإسلامي، فقصة سيدنا يوسف عليه السلام دليلا على الادخار (الحولي، 2007، منه في المجتمع الإسلامي، فقصة سيدنا يوسف عليه السلام دليلا على الادخار (الحولي، 2007، ص 3)، (قَالَ تَرَرَعُونَ سَبعَ سِنينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُم فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إلا قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ) (القرآن الكريم، سورة يوسف، آية 47).

2.2.1.2 المفهوم التقليدي

تكلم أصحاب المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrats) ومُوِّسسهُ الطبيب فرانسوا كينيه، المذهب الطبيعي وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأنَّ الأرض هي مصدر الثروة كلها، ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف أن ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو أن العمل الزراعي يوفر فائضاً في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك، وأهم ما يوجه من انتقاد نحو المذهب الطبيعي الفيزوقراطي هو تعريفهم للإنتاج

بأنه خلق مادة جديدة، إذ ان الإنتاج في حقيقته هو خلق منفعة أو زيادتها لا خلق مادة جديدة (الزبيدي، 2011، ص86).

2.2.1.3 المفهوم الكلاسيكي

من أشهر علماء الكلاسيك المفكرين سميث (adam smith) وريكاردو (recardo) من أشهر علماء الكلاسيك المفكرين سميث (smith) و بالنسبة المفهوم الأروة الأمم): (أنَّ رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص باللهدر وسوء الإدارة)، و بالنسبة لمفهوم الادخار فأنَّ الادخار لدى الكلاسيك بالادخار ويتناقص باللهدر وسوء الإدارة)، و بالنسبة لمفهوم الادخار فأنَّ الادخار لدى الكلاسيك في سلع إنتاجية (Bairamli, 2008, p.15)، كان الكتاب الكلاسيكيون لا يفرقون تفريقا كافيا بين عملية الادخار وعملية الاستثمار، وكانوا يرون أنَّ الأموال المدخرة لابد أنَّ تتجه إلى نواحي الاستثمار المختلفة بصورة تلقائية، وهو ما يسمى أحياناً بالاستثمار التلقائي، أنَّ هذا التحليل يلخصه الاقتصادي الفرنسي التقليدي (Jean baptiste say) بقوله أنَّ العرض يولد الطلب ويعني ذلك أنَّ الدخل لابد أنَّ ينفق كله، إما في الاستهلاك وإما في الاستثمار، على أساس أنَّ جميع الادخارات لابد أنَّ تستثمر، ويفترض الكلاسيك ان الأفراد يقومون بتحديد ما يريدون ادخاره جميع الادخارات لابد أنَّ تستثمر، ويفترض الكلاسيك ان الأفراد يقومون بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد (زكرياء واخرون، 2009، ص43).

2.2.1.4 المفهوم الكينزي

مفهوم الادخار لدي كينز "هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك " وبصورة وتؤكد نظريته أنَّ الادخار دالة في الدخل (S=F(Y) (عبد الرحمن، 1997، ص187). وبصورة أخرى يصف الادخار بأنَّه "فضلة من الدخل الغير منفقة (شمس الدين، 1991، ص472)، ويتضح هنا أنَّ التصور كان أوضح واقوي من الكلاسيكيين بسبب أنَّهم أبهموا الاقتطاع من الدخل فقد يقتطع الفرد مبلغا ليدخره ولكن ما أنَّ يحتاج هذا المبلغ يقوم بإنفاقه، بينما وضح الادخار بقوله ما تبقى عن الاستهلاك، إذ أن الكلاسيك افترضوا اقتطاع هذا المبلغ من الدخل مباشرة أو حين تسلم الدخل وهذا عادة لا يعطى مقياسا فعليا للادخار، كما أنَّ توقع بناءً على هيكل توزيع الدخل أنَّ تركيز كميات المدخرات تكون في أيدي الطبقة الغنية بسبب سوء توزيع الدخل(عويس، 1991، أنَّ تركيز كميات المدخرات تكون في أيدي الطبقة الغنية بسبب سوء توزيع الدخل والاستهلاك"، أي أنَّ ذلك ص102)، وفي واقع الأمر قد يعرف الادخار "على أنَّه الفرق بين الدخل والاستهلاك"، أي أنَّ ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، لأنَّ الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم في عملية الاستثمار، لأنَّه قد ما لا يستهلك لا يدخر فريما يتم اكتنازه كما يحدث في الدول النامية،

والذي يعتبر تسرب من دائرة التدفق النقدي، كما يعرف الادخار " الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والدخل المنفق على السلع والخدمات الجارية(عبد الرحمن، 1997، ص785).

2.2.1.5 المفهوم الحديث

يقصد بالادخار Saving ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل او تحافظ على مستواه المحقق فعلا (Bauer, 2011, p.3). وهناك من يعرف الادخار بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات (عبد اللطيف، 2010، ص 39)

ويسرى التعريف السابق للادخار على المستويين المجتمعي والفردي:

بالنسبة للمجتمع: يلاحظ أن ناتج الاقتصاد القومي خلال سنة معينة لا ينفق كلية – في أغلب الأحوال – على الأغراض الاستهلاكية الجارية، بل يقتطع جزءً منه ليكون الادخار القومي، وعند هذا المستوى يكون الادخار القومي بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد.

بالنسبة للأفراد: فإن أغلبهم لا ينفقون كل دخولهم الجارية على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات، وإنما يجنبون جزءاً منه ليودعوه في البنوك وصناديق التوفير، أو ليشتروا به أسهما أو سندات، أو ليسددوا التزاماتهم، أو ليشتروا أصولاً مادية، ومن ثم يتمثل ادخار الأفراد خلال أية فترة من الفترات – في الفرق بين دخلهم المتاح الجاري وإنفاقهم الجاري على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال نفس الفترة (الأسرج، 2002، ص49).

وتُعرف الباحثة الادخار بأنه اقتطاع جزء من الدخل بهدف تكوين احتياطي يمكن أن يستفيد منه الفرد والمجتمع في الاستثمار أو الاستهلاك الآجل، ويعتبر الادخار حجز الزاوية لأية خطة تتموية فكلما كان معدل الادخار مرتفع، كلما أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف، والعكس صحيح. لذلك فإن قضية تتمية الادخار تعد من أهم قضايا النمو والتتمية التي يجب أن تتال قدراً كبيراً من الأهمية والدراسة في الأراضي الفلسطينية.

2.2.2 انواع الادخار

يمكن تقديم أنواع الادخار حسب عدة تقسيمات مختلفة هي كالتالي:

2.2.2.1 حسب طبيعة التكوين

الادخار من حيث طبيعة تكوينه، ينقسم إلى قسمين رئيسين، ادخار اختياري voluntary والدخار من حيث طبيعة تكوينه، ينقسم إلى قسمين رئيسين، ادخار الإساس المميز saving وادخار إجباري compulsory saving (الحقباني، 1999، ص15). والأساس المميز للنوعين هي صفة التكوين من قبل المدخر، فالادخار الاختياري يتحقق بإرادة المدخرين تلقائياً ويتم لحسابهم. في حين ينشأ الادخار الإجباري خلافاً للإرادة وذلك من خلال استقطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية ويتم لحساب الدولة (الزبيدي، 2011، ص87).

2.2.2.1.1 الادخار الاختياري

هو الادخار الذي يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض إرادتهم، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال، مدخرات القطاع الحكومي (هاشم، 1976، ص157). وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الاختياري عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتتميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها (زكرياء وآخرون، 2009، ص32).

2.2.2.1.2 الادخار الاجباري

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يغرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم (جمعون، 2005، ص86)، ويأخذ الادخار الإجباري الصور التالية:

1. الضرائب: وهنا فإن كل ممول يتنازل عن جزء من دخله جبراً ويدفعه للدولة لقاء الضريبة المستحقة لها عليه، وفي الاقتصاد الموجه أو المخطط، تتم عملية الادخار الإجباري عن طريق رفع أسعار مختلف المنتجات التي تحددها الدولة (الصعيدي، 1998، ص355).

- 2. ويمكن للادخار الإجباري أن يتمثل في صورة إلزام الدولة للمشروعات بتحديد جزء من الأرباح الموزعة، أو إصدار تشريعات تلزم هذه المشروعات بحجز جزء من أرباحها وتوجيهه إلى الاستثمار (Ozcan, 2003, p.6).
- 3. كما يمكن للادخار الإجباري أن يتم بعيداً عن تدخل السلطة العامة، وذلك بأن تقوم الأغلبية من الأفراد في بعض الشركات بإجبار الأقلية من حملة الأسهم على احتجاز جزء من أرباحهم وذلك بغرض استخدامها في تمويل استثمارات جديدة (تونى، 2008، ص95).
- 4. وقد يتم الادخار الإجباري في صورة ترشيد للاستهلاك، وذلك من خلال اتباع نظام البطاقات مثلاً أو اللجوء إلى القروض الإجبارية. وعادة ما يتبع ذلك وعلى وجه الخصوص في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الحروب (Matur, 2012, p.8).

2.2.2.2 حسب طبيعة المدخرات

الادخار من حيث طبيعة المدخرات ينقسم إلى الادخار العيني والنقدي، يمكن تعريف الشيء المدخر بأنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتاح أو من الأموال بصفة عامة وذلك خلال فترة معينة، ويمكن استخدامه في إشباع الحاجات في المستقبل (جنيدي، ص56، 2006). إن الشيء المدخر قد يكون عينياً إذا تمثل في سلعة أو سلع أياً كانت. والادخار بالمعنى المذكور، قد يكون نقدياً (وهو الصورة الغالبة في الوقت الحالي) ويتمثل في الأصول المالية أو الأموال السائلة كالودائع الجارية، وكذلك الودائع الادخارية بأنواعها، والمدخرات التعاقدية، والتي يمكن تحويلها إلى الصورة السائلة بسهولة نسبية، وقد يكون الادخار عينياً (وهو الصورة المحدودة جداً للادخار في الاقتصاد المعاصر). وقد يتخذ الادخار شكل فائض سلعي أو فائض عمل (الاسرج، 2002).

2.2.2.3 حسب طبيعة المدخر (المصدر)

الادخار من حيث طبيعة المدخر ينقسم إلى الادخار العائلي والادخار المؤسسي، وادخار الدولة(الادخار الحكومي).

2.2.2.3.1 الادخار العائلي:

ويتمثل الادخار العائلي في الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبغرض عدم وجود مكتنزات، حيث يوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات (بطاهر، 2006، ص185).

2.2.2.3.2 الادخار المؤسسي:

يمثل الادخار المؤسسي (قطاع الأعمال الخاص والعام) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها (عجمية وآخرون، 2006، ص 219)

- مدخرات القطاع الخاص: تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها. وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادياً (نور اليقين، 2012، ص77).
- مدخرات القطاع العام: تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي (جمعون، 2005، ص39)

2.2.2.3.3 الادخار الحكومي:

تعمل الحكومات دائما على تتمية مواردها، وإلى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي (Mudassira) (p.9 ،2008 ،Mudassira) ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية الضرائب التي تمثل اقتطاعاً نهائياً من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة (المكردي، 2004، 2004) هذه الضرائب تحتل مكانة مميزة وأهمية كبير في التشريعات المالية، لما لها من نتائج ايجابية لا تستهان بها في دعم الموازنة العامة،

باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف الأصعدة مختلف المجالات، ومنها تمويل النفقات العامة لتحقيق تتمية شاملة في مختلف الأصعدة والمجالات (نور اليقين، 2012، ص78).

2.2.3 أهمية الإدخار

عند تتبع أهمية الادخار في الأدب الاقتصادي نجد هذه الأهمية جلية عند التقليديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كام اتضحت أيضاً عند أصحاب نماذج النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر (عبد الغفار، 1997، ص25).

وللادخار أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع:

بالنسبة للفرد: فإن الادخار يمّكنه من مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط للطوارئ، كما أنه يُشكل مصدر للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة (متولي، 1995، ص113).

بالنسبة للمجتمع: يمكن القول أن عملية النتمية الشاملة تتطلب العديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي، ويبرز رفع معدل الادخار القومي كأحد أهم تلك العوامل، مع التأكيد على ضرورة مشاركة وتعاون عوامل أخرى معها، الأيدي العاملة المدربة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، والمستوى الفني "التكنولوجي" المناسب، والمناخ السياسي والاجتماعي المواتي، إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي (الاسرج، 2002، ص 49).

كما تبرز أهمية الادخار من ناحية أخرى، في الحد من الضغوط التضخمية، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية، فإن سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم (عبد الغفار، 1997، ص26).

2.2.4 دوافع الادخار

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدَّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف (نور اليقين، 2012، ص90).

أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع (Loayza, 2000, p.7)

وأهم الدوافع النفسية للادخار هي ترشيد الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، والرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المركب «دخل - حاجة»، والرغبة في الإثراء (p.15، 1995، Aqdas).

أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى: الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي – الاجتماعي (زكرياء وآخرون، 2009، ص 41)

2.2.5 العلاقة بين الادخار والاستثمار

تقرر النظرية الاقتصادية أن الادخار يتعادل مع الاستثمار، حيث يلعب حجم الادخار والاستثمار الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي في نماذج النمو الكلاسيكية فمع ثبات العوامل الاخرى، فإن زيادة معدل الادخار من شأنه أن يسرع معدل النمو الاقتصادي (Cesar) 2002، (P.9). من ناحية أخرى فإن الدخل القومي يساوي قيمة الناتج القومي فإذا أنفق الأفراد جزءاً من دخولهم في شراء السلع والخدمات، التي تم إنتاجها في فترة معينة، فإن ذلك يعني أن هناك كمية من الناتج لم تستهلك بعد، كما يعني أن جزءاً من الدخل لم ينفق، ومن ثم لابد أن تكون قيمة الناتج، التي لم تستهلك مساوية تمام لذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق (Lopez، 2000، ولما كان الاستثمار هو الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية فإن الادخار يعادل الاستثمار، ويمكن إثبات ذلك رياضياً بالإسناد إلى معادلات كينز التعريفية:

- الدخل القومي= الاستهلاك+ الادخار (1)
- الناتج القومي= الاستهلاك+ الاستثمار (2)
- الدخل القومي= الناتج القومي.....(3)
 - الادخار= الاستثمار (4)

ويعد تعادل الادخار مع الاستثمار، شرط من شروط التوازن (مولود، 2007، ص60)، لأنه إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار، فإن ذلك يعني أن الأفراد يستهلكون قدراً أقل من السلع، الاستهلاكية المنتجة، ويترتب على ذلك تراكم السلع، وهذا يعني أن الكميات المعروضة من السلع، بالأسعار الجارية، أكبر من الكميات التي يرغب الأفراد في الحصول عليها، وهنا يعمل المنتجون على تخفيض الأسعار، لتصريف منتجاتهم، وفي الفترة التالية يعمدون إلى تخفيض الإنتاج، حتي يتقوا الزيادة غير المرغوب فيها في المخزون (نور اليقين، 2012، ص112). ويحدث العكس إذا افترضنا أن الادخار أقل من الاستثمار، فإن هذا يعني أن الأفراد ينفقون على السلع المختلفة قدراً أكبر مما ينتج منها، ويترتب على ذلك تناقص المخزون لدى المنتجين، مما يؤدي إلى زيادة مستوى إنتاجهم، حتي يتمكنوا من مواجهة الزيادة في الطلب على هذه المنتجات، وتؤدي إلى زيادة مستوى الدخل القومي، ولما كانت العلاقة طردية، بين حجم الدخل وحجم الادخار، فإن زيادة مستوى الدخل القومي، ستؤدي إلى زيادة حجم الادخار القومي، إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار، لذلك يُعد تعادل الادخار مع الاستثمار شرط مهم لتحقيق التوازن الاقتصادي (الحقباني، 1999،

2.3 العوامل المحددة للادخار

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والديمغرافية الاجتماعية التي تؤثر على الادخار، وتتحصر العوامل الاقتصادية عادة في الدخل وحجم السكان وتوزيعه بين فئات العمر أو الجنس، والتضخم وأسعار الفائدة والائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد ودرجة نقدية الاقتصاد، والميل للاستهلاك وعدد المؤسسات المصرفية الادخارية وانتشارها الجغرافي ودرجة الوعي المصرفي وحجم الخدمات المصرفية وغيرها من العوامل (الزبيدي، 2011، ص139).

2.3.1 العوامل الدخلية

1.حجم الدخل

يُعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك، وهذا يعد بنظر كينز قانوناً نفسياً أساسياً (زكرياء وآخرون، 2009، ص41) وبما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار. ويعتبر الدخل من أهم العوامل الاقتصادية ذات الأثر البالغ في الدافع الادخاري عموماً داخل الاقتصاد (شيخي، 2008، ص55).

2. درجة تركز وتوزيع الدخل

من المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعاً توزيعاً عادلاً، وعلى ذلك فإن توزيع الدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح (الصعيدي، 1998، ص364). وبشكل عام تكون العوائل ذات الدخل المرتفع أكثر استجابة للتعامل من المصارف التجارية بشكل خاص من العوائل ذات الدخل المنخفض (الزبيدي، 2011، ص140).

3. أسعار الفائدة

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر بالنسبة للادخار. وفي المقابل يؤكد آخرون من خبراء المالية والنقد أن الادخار غير حساس نسبياً تجاه أسعار الفائدة وأن مستوى الدخل الإجمالي عامل محدد أكثر أهمية (بوزيان، 2009، ص75). وفي الحقيقة فإن أكثر الشواهد المتاحة توحي بأن من الأرجح أن تزداد المدخرات مع زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وخاصة عندما تصبح إيجابية. ويقصد بأسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية هو أن يتغير سعر الفائدة وفقاً للتغير في معدل التضخم السائد في الاقتصاد، وأن يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود (عبد العزيز، 1998، ص122).

4. حجم الثروة

هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الادخار وحجم الثروة فلو أن شخصان يتساوى دخليهما الشهري ولكن أحدهما يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلاً فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وانخفضت نسبة الادخار (العبيدي، 2011، ص146).

2.3.2 العوامل الغير دخلية

1. التضخم

اختلفت آراء الاقتصاديين في تقييم أثر التضخم على السلوك الادخاري، حيث يؤكد البعض أنه صحيح إذا حصل ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود إنما يؤدي ذلك إلى خلق جو نفسي يساعد على ارتفاع الطلب على كافة السلع والخدمات مما يقلل من الدافع إلى الادخار في الاقتصاد، أو عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من سعر الفائدة على مدخراتهم، وعلى العكس من ذلك يستعرض البعض أن توقع الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار إنما يؤدي إلى زيادة الادخار (بطاهر، 2007، ص189). ويؤدي التضخم إلى إنقاص القوة الشرائية للدخل النقدي، ومن ثم توجد فئات اجتماعية كثيرة يصيبها التضخم بخسارة شديدة في دخولها الحقيقية وهو بصفة عامة كل من يرتفع دخله بمعدل أقل من معدل الارتفاع في مستوى الأسعار ونفقات المعيشة، كما تعد الفئات ذات الدخل الثابت من أكثر الفئات تضرراً من التضخم، ومعنى ذلك انخفاض معدلات ادخارهم (الصعيدي، 1998، ص368).

2. النظام المالي

إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار (عبد العزيز، 1998، ص125).

3. العوامل الديمغرافية والاجتماعية

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها الأثر على ادخار الأفراد. فتركيب المجتمع عمرياً له أثره على الادخار، حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 60–35 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأقل من 35 أو تزيد عن ستين عاماً فلا يقومون بالادخار، كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة وتختلف معدلات الادخار بين قاطني الريف وساكني المدن حيث تزيد في الأولى عنها في الثانية (عجمية وآخرون، 2006، ص207).

2.4 خلاصة الفصل

تم التعرف من خلال هذه الفصل على مفهوم الادخار الإسلامي، التقليدي، الكلاسيكي، الكينزي، والحديث. كما تم النطرق إلى أنواع الادخار المختلفة من حيث طبيعة التكوين، طبيعة المدخرات، طبيعة المدخر (المصدر) حيث تتنوع مصادر الادخارات المجتمعية في الاقتصاد منها الادخار العام والخاص، حيث أن للادخار مدى اقتصادي على الأفراد و المجتمع بحيث أن الأول أي الأفراد يساعدهم على مواجهة الأحداث المستقبلية الغير متوقعة والاحتياط للطوارئ وكذلك يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة، بالنسبة للمجتمع فإن الادخار يساعد على وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية النتمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالأيدي العاملة الفنية والمدربة والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة والمستوى التكنولوجي والمناخ السياسي والاجتماعي.وكذلك تم توضيح أهمية الادخار ودوافعه، كذلك تم التطرق للعلاقة بين الادخار والاستثمار إذ ويعتبر الادخار من أهم الأدوات الهامة والمحفز التلقائي لعملية النمو والتنمية، و قلب العملية التنموية المتواصلة. وفي المبحث الأخير من الفصل تم التعرف على العوامل المحددة للادخار.

الفصل الثالث المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

- 3.1 مقدمة
- 3.2 الناتج المحلي الإجمالي
- 3.3 التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار)
 - 3.4 الاستهلاك النهائي
 - 3.5 معدل البطالة
 - 3.6 الدين العام
 - 3.7 الفقر
 - 3.8 خلاصة الفصل

3.1 مقدمة

تحيط بالاقتصاد الفلسطيني العديد من المخاطر التي تهدد وتحد من قدرته على التطور وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، والاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية.

إن الممارسات والاجراءات الإسرائيلية شكلت سبباً في التشوهات والاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية و قطاع غزة، وقد استمرت هذه التشوهات والفجوات الموروثة عن الاحتلال في التأثير سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني على المستوى الكلي والقطاعي حتى بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م.

حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها بناء اقتصاد وطني في إطار الصلاحيات الممنوحة لها بناءً على اتفاق باريس الاقتصادي، وقد ساعد في ذلك تدفق كبير من المساعدات الخارجية أنجزت السلطة من خلالها تطورات نوعية على صعيد إنشاء المؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل سلطة النقد والوزارات، والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إعادة بناء وتطوير البنية التحتية للمرافق العامة والاهتمام بشكل خاص بقطاعي التعليم والصحة، وأنشأت السلطة الفلسطينية كذلك النظم المالية والضريبية والتجارية وما يلزمها من التشريعات والقوانين التي تنظم عملها، وقد حدّ من الاستفادة الكاملة من هذه الإنجازات ما تعرض له الاقتصاد الفلسطيني من السياسات الإسرائيلية المضادة التي استهدفت إضعاف الاقتصاد الفلسطيني ومنع تطوره.

وللتعرف على وضع الاقتصاد الفلسطيني القائم و إظهار الظروف الاقتصادية. كان لابد من إلقاء الضوء على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني وتحليلها.

3.2 الناتج المحلى الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات التي تقيس اقتصاد الدولة، بحيث أن هذا المؤشر يمثل مقياسًا تجميعيًا للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محدودة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب واعانات، ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار

الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الانفاق وطريقة الدخل (الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2010، 2011)، 2012، ص 36)

جدول (1-3) الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة

معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
-	3038.4	1994
5.7	3212.4	1995
2.5	3292.8	1996
13.7	3744.0	1997
12.1	4197.7	1998
8.0	4534.9	1999
-8.6	4146.7	2000
-8.1	3810.8	2001
13.4	3301.4	2002
15.1	3800.8	2003
10.5	4198.4	2004
8.6	4559.5	2005
-5.2	4322.3	2006
5.4	4554.1	2007
7.1	4878.3	2008
7.4	5239.3	2009
9.3	5724.5	2010
12.2	6421.4	2011
5.6	6797.3	2012
2.1	6942.7	2013

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps
 - سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوى، 2013.
- من خلال الجدول (1-3)، يتضح لنا أن هناك نمواً ملحوظاً شهده الناتج المحلي الإجمالي عام في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-1999)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 حوالي 3038.4 مليون دولار، وارتفع عام 1995 إلى 3212.4 مليون دولار، وبلغ معدل النمو للفترة (1994-1999) حوالي 6.6% ويرجع هذا النمو في هذه الفترة إلى عوامل عدة، منها طفرة المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر وحصولهم على دخل مرتفع، ولكن الناتج المحلي بدأ بالتراجع عام 2000 فقد انخفض بقيمة 400 مليون دولار تقريباً عن العام 1999،

واستمر الانخفاض حتى عام 2003 فقد بلغت قيمته 3800.8 مليون دولار، ويرجع ذلك الانخفاض إلى إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمعابر ومنع وصول العمال إلى أماكن عملهم وكذلك توقف المنح والمساعدات من الدول الأجنبية بسبب انتفاضة الأقصى الثانية، مما أثر على الناتج المحلى الإجمالي.

■ تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (– 5.2%) في عام 2006 عما كانت عليه في عام 2005، ويرجع هذا التراجع إلى فرض الحصار الشامل من قبل الاحتلال الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وامتناع الاحتلال من تحويل مستحقات الجمارك للسلطة الفلسطينية، ووقف الدول المانحة تقديم الدعم للمجتمع الفلسطيني، في حين حقق الناتج المحلي نمواً بنسبة 19% خلال الفترة (2007–2013) مقارنة بعام 2006، وهذا النمو ناتج عن نمو قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، وكذلك حصول طفرة في قطاع الإنشاءات الممولة من المنح والمساعدات، أيضاً تخفيف بعض القيود التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على المعابر.



شكل (1-3) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (-2013-3) بالأسعار الثابتة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1-3).

يتضح لنا من خلال الجدول (1-3)، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو بنسبة 5.6% في العام 2012، مقارنة مع نمو بلغت نسبته 12.2% عام 2011، ويأتي هذا

التباطؤ على خلفية تراجع نسبة النمو في الضفة الغربية من 10.4% إلى 5.6% بين عامي 2011 و 2012، بالإضافة إلى التراجع الكبير في معدلات النمو المتحققة في قطاع غزة، التي انخفضت من 17.6% إلى 6.6% خلال نفس الفترة (سلطة النقد التقرير السنوي، 2012، ص 17). أما في عام 2013 سجل الاداء الاقتصادي الكلي تباطؤاً في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 2012 % مقارنة مع 5.9 % خلال عام 2012.

3.3 التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)

يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح (الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية، 2012، ص38). كما يعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل(شبيب، 2009، ص15)، كما يعتبر الاستثمار متغيرًا استراتيجيًا في نظرية الدخل والعمالة وأي محاولة لتغيير شكل الدورة التجارية أو معدل النمو، لابد أن يغير سلوك المستثمر. فالنفقات الاستثمارية لا تقتصر كونها مصدرًا للطلب فحسب، ولكنها أيضًا توسع نطاق الاقتصاد القومي(ملوخية، 2004، ص209).

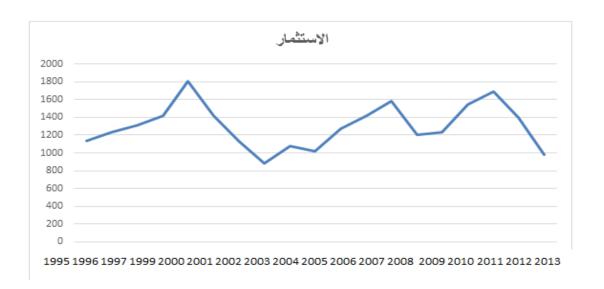
جدول (2-3) الاستثمار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013) بالمليون دولار

الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
%35.4	1139.3	3212.4	1995
%37.3	1230.2	3292.8	1996
%35.0	1310.6	3744.0	1997
%33.8	1421.4	4197.7	1998
%39.8	1806.7	4534.9	1999
%34.1	1417.2	4146.7	2000
%29.5	1127.2	3810.8	2001
%26.7	883.3	3301.4	2002
%28.5	1081.9	3800.5	2003
%24.3	1022.3	4198.4	2004
%27.9	1275.5	4559.5	2005
%32.8	1420.2	4322.3	2006

الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
%34.8	1586.1	4554.1	2007
%24.7	1206.2	4878.3	2008
%23.5	1232.9	5239.3	2009
%26.9	1541.1	5724.5	2010
%26.3	1688.9	6421.4	2011
%20.6	1403.0	6797.3	2012
%24.8	1723.1	6942.7	2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps

- يشير الجدول (2-3) أنه خلال الفترة (1995–1999)، أن التكوين الرأسمالي شهد تزايد نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 35.4 % إلي 39.8 %، ليبدأ بعد ذلك بالتراجع بسبب التطورات الأمنية والسياسية الخطيرة التي سادت الأراضي الفلسطينية والمنطقة، وما نجم عنها من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وهروب رأس المال المحلي والأجنبي، إضافة إلى توقف شبه تام للأنشطة الاستثمارية بشقيها الخاصة والعامة، حيث تراجعت نسبة التكوين الرأسمالي خلال الفترة(2000–2005)، لتبلغ في العام 2002 حوالي 26.7 %، حيث تميزت هذه الفترة أن نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) من الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث أنها بقيت دون معدلاتها قبل اندلاع انتفاضة الفلسطينية.
- أما خلال الفترة (2006–2013)، وبالرغم من أنه كان متوقع أن نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي ستتخفض في العام 2006 بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، إلا انه لوحظ في هذا العام ارتفاع النسبة لتصل إلى حوالي 32.8 %، حيث بدأ بالتراجع بسبب الحصار الذي فرض على قطاع غزة والحرب التي شنتها إسرائيل عام 2008، حتى وصلت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 24.8 %.



شكل (2-3) الاستثمار بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013) المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2-3).

3.4 الاستهلاك النهائي

هو عبارة عن مجموع الاستهلاك الحكومي واستهلاك الأسر المعيشية واستهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2011، 2012، ص 31).

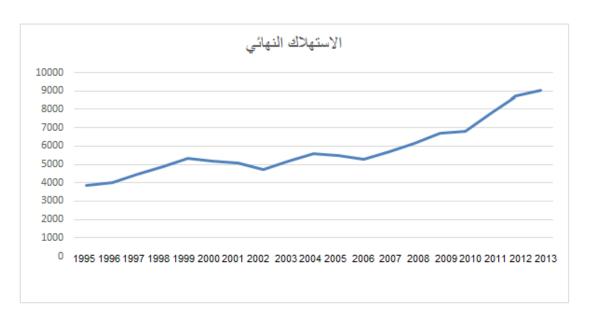
جدول (3-3) الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة (2013-1995) بالمليون دولار

الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
%119.9	3853.1	3212.4	1995
%121.2	3988.5	3292.8	1996
%119.0	4458.1	3744.0	1997
%116.3	4884.2	4197.7	1998
%117.6	5334.5	4534.9	1999
%125.3	5196.7	4146.7	2000
%132.5	5052.3	3810.8	2001
%142.4	4704.3	3301.4	2002

الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
%136.1	5175.7	3800.5	2003
%133.4	5601.5	4198.4	2004
%120.5	5497.5	4559.5	2005
%121.6	5256.9	4322.3	2006
%124.4	5669.8	4554.1	2007
%125.8	6138.7	4878.3	2008
%127.7	6694.4	5239.3	2009
%118.7	6796.5	5724.5	2010
%120.6	7749.5	6421.4	2011
%128.3	8724.1	6797.3	2012
%130.4	9054	6942.7	2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps

- من خلال الجدول (3–3) نجد أن الاقتصاد الفلسطيني يتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي، باستحواذ ما نسبته (%125.3) من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة (2013–2013).
- حيث أن الاستهلاك النهائي يشكل أكبر فئة استخدام من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ معدل نسبته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995–1999) حوالي (18.6 %) بعد عام 2000 استمر الاستهلاك النهائي بالارتفاع ليشكل حوالي (142%) من الناتج المحلى الإجمالي في العام 2002.
- كما أنه خلال الفترة (2006-2013) استمرار الاستهلاك النهائي في الارتفاع، حيث تجدر الإشارة أنه خلال العام 2013 بلغت قيمة الاستهلاك النهائي 9054 مليون دولار وشكل ما نسبته 130.4% من الناتج المحلي الإجمالي. نتيجة لذلك فنحن هنا أمام عدم توازن اقتصادي واختلالات كبيرة، حيث أن الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، أي أن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج، وهذه مؤشرات سلبية للغاية وتوضح مدى هشاشة وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني.



-1995) الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (-305) شكل (-3) الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية الفترة (-3013)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3-3).

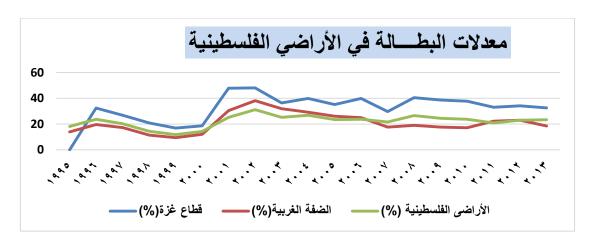
3.5 البطالة

تعتبر البطالة من أهم تحديات النتمية الاقتصادية في دول العالم، لاسيما في الدول النامية. ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعده إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمارات، بالإضافة إلى ارتفاع نسب النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد أعداد القوى العاملة. تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية مشكلة مزمنة، نجمت عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لإضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني. يشار أن معدلات البطالة في فلسطين عادت إلى الارتفاع خلال عام 2012 بعد التحسن النسبي الذي شهدته خلال عام 2011 بعد القوى العاملة بواقع 19% في الضفة الغربية و 31% في قطاع غزة. وفي ذلك إشارة إلى عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل كفاية للداخلين الجدد (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، ص30).

جدول (4-3) معدلات البطالة (%) في الأراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013)

الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	السنة
18.2	13.9	29.4	1995
23.8	19.6	32.5	1996
20.3	17.3	26.8	1997
14.4	11.5	20.9	1998
11.8	9.5	16.9	1999
14.3	12.1	18.7	2000
25.3	30.4	47.8	2001
31.2	38.1	48.1	2002
25.3	32.0	36.4	2003
26.8	29.2	39.9	2004
23.5	26.1	35.2	2005
23.7	25.0	39.9	2006
21.7	17.7	29.7	2007
26.6	19.0	40.5	2008
24.5	17.7	38.6	2009
23.7	17.2	37.8	2010
20.9	22.3	33.1	2011
23.0	23.0	34.2	2012
23.4	18.6	32.6	2013

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2002، 2006، 2010، 2013 رام الله.



شكل (4-3) معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (2013-1995)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4-3).

3.6 الدين العام

يعرف الدين العام على أنه الرصيد القائم (غير المسدد) للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتبة على الحكومة دفعه تسديداً لالتزاماتها (ماس، مراجعة نقدية، 2005، ص1).

جدول (3-5) حجم الدين العام على السلطة الفلسطينية حتى عام 2013

1268 مليون دولار	الدين الحكومي المحلي
1109 مليون دولار	الدين الحكومي الخارجي
2376 مليون دولار	إجمالي الدين العام

- المصدر: وزارة المالية رام الله، 2013.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013.

بلغ الدين العام على السلطة الفلسطينية حتى نهاية عام 2013 حوالي 2376 مليون دولار، وذلك حسب التقارير الصادرة عن وزارة المالية في رام الله لعام 2013، حيث تراجع الدين العام نهاية العام 2013 بنحو 4.3% مقارنة بعام 2012، مشكلاً ما نسبته 19.9% من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة مع 24.2% في عام 2012. ويشكل الدين العام العبء الأكبر على تطور الاقتصاد الفلسطيني نموه، لأن هذا الدين العام لم يوجه لمشاريع استثمارية بل لتغطية النفقات العامة.

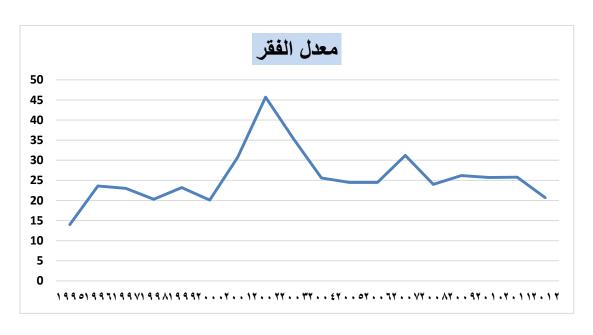
3.7 الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الاجتماعية في تحديد ملامح الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر الفقر سمة أساسية في الأراضي الفلسطينية ولا يمكن إغفالها، وللاحتلال الإسرائيلي دوراً في تكريس الفقر من خلال خلق مجتمع مريض يعاني من الفقر المجتمعي والثراء الفردي منذ عقد السبعينات من القرن العشرين. وقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (قطوش، 2011، ص2).

2012 - 1995 معدل الفقر في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (3-6)

معدل الفقر (%)	السنه
14.0	1995
23.6	1996
23.0	1997
20.3	1998
23.2	1999
20.1	2000
30.7	2001
45.7	2002
35.3	2003
25.6	2004
24.5	2005
24.5	2006
31.2	2007
24.0	2008
26.2	2009
25.7	2010
25.8	2011
20.7	2012

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خدمات الجمهور، بيانات غير منشورة، رام الله، 2014.



شكل (3-5) معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية للفترة (301-2012)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6-3).

من الملاحظ انتشار ظاهرة الفقر بوضوح في الأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالهم داخل إسرائيل، وازدياد معدلات البطالة حيث تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الأخرى والتي تهدم الفرص التي قد تؤدي إلى تتشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. إن استمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من انقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية سوف يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدة الفقر.

3.8 خلاصة الفصل

تعتبر المؤشرات الاقتصادية هي المرآة التي تعكس قوة أو ضعف اقتصاد ما و تمكن المختصين والمهتمين وصانعي القرار من وضع السياسات التي تتناسب مع وضع الاقتصاد القائم والعمل على تطويره وزيادة انتاجيته. يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات الدول العربية، لما شهده من أحداث أثرت على أدائه بشكل ملحوظ، حيث مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياسته على الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تشوهات هيكلية وتبعية اقتصادية، عملت إسرائيل على تكريسها طوال فترة الاحتلال، حيث أحكمت سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال نهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، وقد تبين ذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، حيث في عام 2013 سجل الاداء الاقتصادي الكلي تباطؤاً في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 2.1 % مقارنة مع 5.9 % خلال عام 2012. وبلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، حوالي 24.8 %. في حين بلغت قيمة الاستهلاك النهائي الناتج المحلي الإجمالي دولار خلال العام 2013 وشكل ما نسبته 130.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العام 2013 وشكل ما نسبته 130.4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع الادخار في الاراضي الفلسطينية

- 4.1 مقدمة
- 4.2 تطور إجمالي الادخار في الأراضي الفلسطينية
- 4.2.1 فترة ما قبل انتفاضة الاقصى (1995- 2000)
- 4.2.2 فترة انتفاضة الاقصصى (2000 2000)
- 4.2.3 فترة ما بعد انتفاضة الاقصى (2003 2005)
- 4.2.4 فتررة الانقسام و الحصار (2006_2013)
 - 4.3 فجوة الموارد
 - 4.3.1 مفهوم فجوة الموارد
- 4.3.2 تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني
 - 4.3.3 تمويل فجوة الموارد المحلية
 - 4.4 دور القطاع المالي الفلسطيني في تنمية الادخار
 - 4.4.1 دور سلطة النقد الفلسطينية
 - 4.4.2 دور الجهاز المصرفي
 - 4.4.3 دور السوق المالي
 - 4.5 خلاصة الفصل

4.1 مقدمة

يسعى الاقتصاد الفلسطيني شأنه شان الدول النامية لتعزيز موارده المحلية والذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز بالأساس على تعزيز الادخار الوطني.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار، تظهر في عدم قدرة الادخارات المحلية على تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية (التكوين الرأسمالي الإجمالي). ففي خلال الفترة 1995–2013 كانت قيم الادخارات القومية المتاحة منخفضة جداً أو سالبة في بعض السنوات (2003 و 2004) مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية الإجمالية. وتشير بيانات الحسابات القومية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يفوق الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، مما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي من ناحية وهامشية الادخار في مكونات الدخل القومي المتاح من ناحية أخرى. كما أن هذا الوضع قاد الى تزايد منسوب مديونية معظم الأسر الفلسطينية، والتي اضطرت في السنوات الأخيرة للاقتراض من البنوك لسد الفجوة بين دخولها الحقيقية واحتياجاتها المعيشية المتزايدة.

يستعرض هذا الفصل التغيرات الحادثة في إجمالي الادخار في الاراضي الفلسطينية من حيث فترات زمنية التي مرت بها، ويتناول فجوة الموارد المحلية وتطورها ويبين دور القطاع المالي الفلسطيني في تنمية الادخار.

4.2 تطور إجمالي الادخار في الاراضي الفلسطينية

4.2.1 فترة ما قبل انتفاضة الاقصى (1995- 2000)

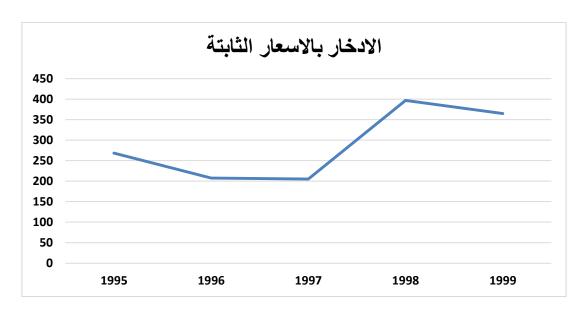
نظراً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام و زيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية (حمدان، 2012، ص76). حيث أفضت اتفاقيات أوسلو إلى التوقعات بأن الاقتصاد الفلسطيني سيشهد نمواً مستداماً وسريعاً، وبالفعل شهد هذا الاقتصاد نمواً ثابتاً في بادئ الأمر.

حيث شهد الادخار خلال الفترة (1995–1999) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، فقد كانت أقل قيمة للادخار خلال هذه الفترة عام 1997 حيث بلغت 205.1 مليون دولار، ويرجع ذلك لانخفاض الدخول، او بسبب وجود تشوه هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني، بمعنى أن الأفراد تتجه نحو القطاعات الإنتاجية الأقل توليداً للدخل، أو أقل مساهمة في الناتج المحلي حيث أنها بداية إنشاء السلطة الفلسطينية وبالتالي لم تكتمل حلقة التدفق النقدي وذلك من خلال عدم ظهور عوائد، أما أعلى قيمة للادخار خلال هذه الفترة كانت عام 1998 حيث بلغت قيمة الادخار بسكل ملفت ومتسارع مهور دولار ويرجع ذلك الارتفاع الملحوظ في إجمالي الادخار بشكل ملفت ومتسارع بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أدت الى تحسن الناتج المحلي والدخول في الاراضي الفلسطينية، و أعلي نسبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي كانت كذلك عام 1998 وبلغت الفلسطينية، و أعلي نسبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي خلال هذه الفترة الزمنية.

جدول (4-1) الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1999 –1995) بالمليون دولار

الادخار كنسبة من الناتج المحلي	الادخار بالأسعار الثابتة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	السنة
8.4%	268.3	3212.4	1995
6.3%	207.4	3292.8	1996
5.5%	205.1	3744.0	1997
9.5%	396.6	4197.7	1998
8.1%	364.9	4534.9	1999

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps



شكل (1-4) الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (1999 -1995) المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1-4)

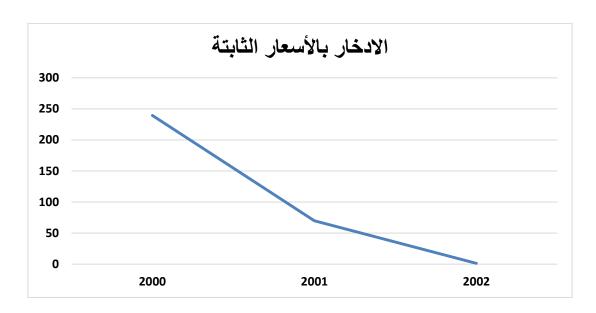
4.2.2 فترة انتفاضة الاقصى (2000 - 2002)

مع اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000 أصبحت الأوضاع تسير في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (% 10.01-) خلال الفترة (2000-2000) كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي (حمدان، 2012، ص77)، مما أثر على قيمة الادخار حيث كانت أعلى قيمة للادخار عام 2000 بلغت 239.4 مليون دولار وذلك بسبب ان الانتفاضة ظهرت في الربع الرابع من نفس العام، أما عن أقل قيمة للادخار على المدخرات السابقة، أو أنّه يعتمد على تحويلات العاملين بالخارج. أعلى قيمة للادخار كنسبة من الناتج المحلي كان عام 2000 وبلغت نسبته (5.7%)، وأقل قيمة كانت (0.8%) عام 2002.

جدول (2-4) الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2000) بالمليون دولار

الادخار كنسبة	الإدخار	إجمالي الناتج	
من الناتج	بالأسعار	المحلي بالأسعار	السنة
المحلي	الثابتة	الثابتة	
5.7%	239.4	4146.7	2000
1.8%	69.9	3810.8	2001
.03%	1.1	3301.4	2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps



شكل (2-4) الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2000 -2002)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2-4)

4.2.3 فترة ما بعد انتفاضة الاقصى (2003 - 2005)

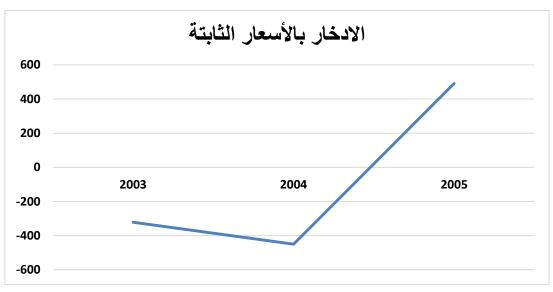
شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، من خلال تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي. حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الحقيقي (% 11.40) (حمدان، 2012، ص93)، ولكن تراجع الادخار تراجعا مأساويا، ووصل في عام 2004 إلى أدنى مستوى له وبلغ حوالي (-450.4) مليون دولار،

ويرجع ذلك بسبب الظروف التي مرت بها الضفة الغربية من عمليات متواصلة كالسور الواقي ورحلة بالألوان وحصار المقاطعة، ويظهر هذا العجز الكبير في الادخار بسبب استهلاك الأفراد لمدخراتهم السابقة، أو عدم ثقة الأفراد بالمصارف بسبب ان الاحتلال الاسرائيلي لا حرمة له من خلال اقتحام المؤسسات المالية والمصرفية، فلجأوا للاكتناز، بالإضافة الى استشهاد ابو عمار رئيس السلطة الوطنية مما خلق حالة من الغموض السياسي والاقتصادي في هذه المرحلة، ثم بدأ الادخار بالتزايد نظرا لتغير السياسات المالية للحكومة ودعم الدول الأجنبية للحكومة بسبب تزايد الشفافية والرقابة مع تولى الدكتور سلام فياض وزارة المالية، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نسبيا، فوصل مستوى للادخار عام 2005 حوالي\$ 491.3 مليون دولار (نصار، وقل قيمة كان \$ 10.8 في عام 2005،

جدول (3-4) الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2003 -2005) بالمليون دولار

الإدخار كنسبة	الإدخار	إجمالي الناتج	
من الناتج	بالأسعار	المحلي بالأسعار	السنة
المحلي	الثابتة	الثابتة	
-8.4%	-321.6	3800.5	2003
-10.7%	-450.4	4198.4	2004
10.8%	491.3	4559.5	2005

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps



شكل (3-4) الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2003 -2005) المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3-4)

4.2.4 فترة الانقسام و الحصار (2006 _2013)

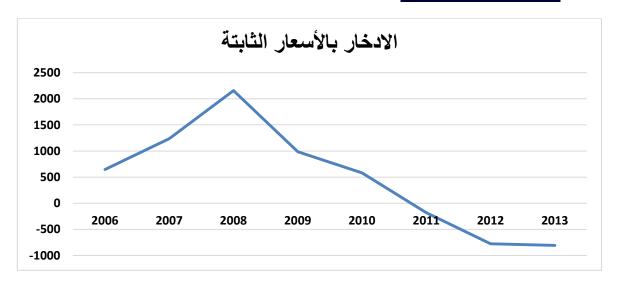
شهدت هذه الفترة بصفة عامة تراجع في قيمة الادخار، ولكن هناك بعض الاعوام التي كان فيها ارتفاع في قيمة الادخار مقارنة بسنوات سابقة. فعقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006، وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كان السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)، حيث بلغت قيمة الادخار عام 2006 (645.6) مليون دولار. وتلاها عام 2007 انقسام شطري الوطن بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووجود حكومتين منفصلتين مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (حلس، 2013، ص54). حيث تأثيرات الانقسام الداخلي ما زالت تتعكس على الفترة (2007 - 2013). شهد عام 2008 تحسناً في الادخار حيث بلغت قيمة الادخار (2015 - 2156.8) مليون دولار وهي قيمة مرتفعة مقارنة بسنوات سابقة، ويرجع ذلك لزيادة قيمة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي دفع مستحقات الموظفين في حكومة رام الله مما انعكس ايجابا على قيمة الادخار. إلا أنه في نهاية عامى 2008 و2012 شنت إسرائيل حرب على قطاع غزة مما تسبب في تدمير البينة التحتية، واستمر التراجع في الادخار حتى عام 2012

حيث كانت قيمته سالبة و بلغت (775.9) مليون دولار نتيجة للحصار و الإغلاق المستمر للمعابر واستمرت قيمة الادخار بالتراجع حتى وصلت (805.3) في عام 2013. وبلغت أعلى قيمة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كانت 44.2% في عام 2008، وأقل قيمة كانت (-11.6 %) في عام 2013.

جدول (4-4) الادخار بالأسعار الثابتة ونسبته من الناتج المحلي في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2006) بالمليون دولار

الادخار كنسبة من	الإدخار بالأسعار	إجمالي الناتج المحلي	السنة
الناتج المحلي 14.9%	الثابتة 645.6	بالأسعار الثابتة 4322.3	2006
27.3%	1237.3	4554.1	2007
44.2%	2156.8	4878.3	2008
18.8%	986.2	5239.3	2009
10.2%	582.1	5724.5	2010
-2.8%	-180.8	6421.4	2011
-11.4%	775.9-	6797.3	2012
-11.6%	-805.2	6942.7	2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps



شكل (4-4) الادخار بالأسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية للفترة (2006 -2013) المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4-4)

4.3 فجوة الموارد

4.3.1 مفهوم فجوة الموارد

4.3.1.1 فجوة الموارد المحلية

يقصد بفجوة الموارد المحلية، الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد (يونس، 2011، ص43).أو هي الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه، واستخدامه في مجالات هامشية في الغالب وعدم توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، فضلاً عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الاختلالات (عبد العزيز، 2006، ص23).

وتتمثل فجوة الموارد بالمعادلة التالية:

فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية) = الادخار - الاستثمار

وهنا يجب التمييز بين الفجوة الناتجة عن خلل هيكلي في الاقتصاد، يجعل هذه الفجوة مستمرة، وبين الفجوة المؤقتة الناتجة عن زيادة موسمية في حجم الاستثمار أو انخفاض مؤقت في حجم الادخار نتيجة دورة كسادية أو عوامل طارئة، فالخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة مستمرة بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وضعف القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى آثار هذا الخلل الهيكلي على الاستثمار وعدم تطور حجمه نتيجة مجموع العوامل التي تعاني منها الدول النامية كمعوقات للتنمية (أبو قشوة، 1985، ص20).

4.3.1.2 فجوة التجارة الخارجية

عندما تظهر فجوة الموارد المحلية، تظهر بالجانب الآخر (بالتناظر) معها فجوة أخرى تتعكس في الوضع الخارجي لميزان المدفوعات، حيث يشير مفهوم فجوة التجارة الخارجية إلى الفرق بين الواردات والصادرات والتي تتحقق نتيجة عجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم بسبب انخفاض الصادرات وضعف درجة تتوعها وتدهور معدلات تبادلها. فإذا كانت قيمة الواردات خلال فترة معينة تزيد عن حصيلة النقد الأجنبي من صادرات السلع والخدمات خلال فترة معينة

فإن الفرق بينهما يجب أن يتم سداده عن طريق تمويل خارجي إضافي (قروض، مساعدات، استثمارات أجنبية) بما يساوي هذه الفجوة (حلس، 2013، ص16)

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي

4.3.1.3 نموذج الفجوتين

يطلق بعض الاقتصاديين على فجوة الموارد المحلية نموذج الفجوتين (عبد العزيز، 2006، ص25) أو نموذج الفجوة المزدوجة، ويعد هذا النموذج أداة تحليلية لبيان طبيعة وسمات الهيكل الاقتصادي، إذ يربط الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي، والمعبر عنه بفجوة الموارد المحلية، مع الاختلال الخارجي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية.

ويوضح هذا النموذج وجود علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية المتاحة التي هي مصدر التمويل المحلي للاستثمارات المطلوبة، وبين حجم التمويل الخارجي (بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر)، فكلما كان حجم التمويل المحلي منخفضاً، كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي متزايدة، مما يؤدي إلى اختلالات داخلية وخارجية في الاقتصاد (عجمية، 1989، ص51).

4.3.2 تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني

خلال الفترة (1995–2013) كانت قيم الادخار الإجمالي إما منخفضة وإما سالبة في بعض السنوات مقارنة مع حجم التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، وبالنظر إلى حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي ومعدلاته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها مرتفعة مقارنة مع حجم ومعدلات الادخار المنخفضة أو السالبة.

حيث يمكن قياس فجوة الموارد المحلية بحساب الفرق بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، حسب المعادلة التالية:

فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية) = الادخار - الاستثمار

جدول (5-4) فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية (1995-2013) بالأسعار الثابتة بالمليون دولار

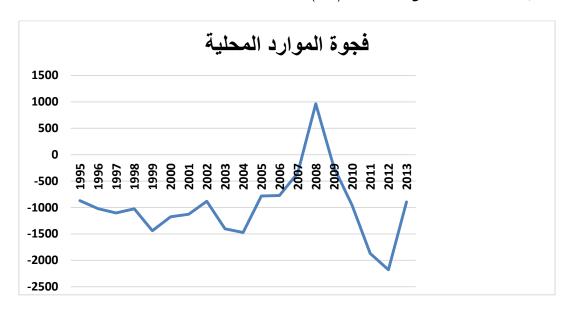
فجوة الموارد المحلية كنسبة من(GDP)	فجوة الموارد المحلية (S-I)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (ا)	الادخار الإجمالي(S)	الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
% 27.1	871-	1139.3	268.3	3853.1	3212.4	1995
% 31.1	1022.8-	1230.2	207.4	3988.5	3292.8	1996
%29.5	1105.5-	1310.6	205.1	4458.1	3744.0	1997
% 24.4	1024.8-	1421.4	396.6	4884.2	4197.7	1998
% 31.8	1441.8-	1806.7	364.9	5334.5	4534.9	1999
% 28.4	-1177.8	1417.2	239.4	5196.7	4146.7	2000
% 29.5	1127.2-	1127.2	69.9	5052.3	3810.8	2001
% 26.7	882.2-	883.3	1.1	4704.3	3301.4	2002
% 36.9	1403.5-	1081.9	321.6-	5175.7	3800.5	2003
% 36.9	1403.5-	1081.9	321.6-	5175.7	3800.5	2003
% 35.1	1472.7-	1022.3	450.4-	5601.5	4198.4	2004
% 17.2	784.2-	1275.5	491.3	5497.5	4559.5	2005
% 17.9	774.6-	1420.2	645.6	5256.9	4322.3	2006
% 7.6	- 348.8	1586.1	1237.3	5669.8	4554.1	2007
% 19.7	963.6	1206.2	2169.8	6138.7	4878.3	2008
% 4.5	238.7-	1232.9	994.2	6694.4	5239.3	2009
% 16.8	959-	1541.1	582.1	6796.5	5724.5	2010
%29.1	1869.7-	1688.9	180.8-	7749.5	6421.4	2011
%32.1	2178.9-	1403.0	775.9-	8724.1	6797.3	2012
36.4 %	-2528.3	1723.1	805.2-	9054	6942.7	2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps

-1995 جدول (-6) متوسط فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية (2013

فجوة الموارد	فجوة الموارد المحلية	. الفترة		
المحلية كنسبة من (GDP)		الاستثمار	الادخار	الفترة
28.8%	-1093.1	1381.6	288.5	1999 – 1995
27.6%	-1039.1	1142.6	103.5	2002 - 2000
33.6%	-1407.2	1126.5	-280.7	2005 - 2003
20.5%	-991.8	1475.1	483.3	2013 - 2006

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5-4)



شكل (5-4) فجوة الموارد المحلية في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995 -2013) المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5-4).

- يتضح من الجدول (5–4) والجدول (6–4)، أن قيم إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) تفوق قيم إجمالي الادخار، حيث أن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة خلال فترة الدارسة (2013 1995)، ما عدا عام 2008 كانت موجبة.
- خلال الفترة (1995 1999) بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (1093.1) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلى الإجمالي (28.8%)،

حيث استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شهده الناتج المحلى من زيادة. فقد ازداد الناتج المحلى الإجمالي من 3212.4 مليون دولار عام 1995، إلى 4534.9 مليون دولار عام 1999. وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 3853.1 مليون دولار عام 1995، إلى 5334.5 مليون دولار عام 1999. وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلى الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1139.3 مليون دولار عام 1995، إلى 1806.7 مليون دولار عام 1999. خلال هذه الفترة توسعت فجوة الموارد المحلية من (871) مليون دولار عام 1995، إلى 1441.8 مليون دولار عام 1999. ويرجع هذا التوسع والتطور في الفجوة الى المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني والتي أدت إلى تدهور الدخل وتدنى مستوي الانتاج إلى درجة عدم قدرته على استيعاب الطلب المحلى على السلع والخدمات، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تتوعها، وانتشار ظاهرة الفقر والتي بلغت نسبتها في تلك الفترة 16.2%، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي بغلت نسبتها في تلك الفترة 17.7%، مما جعل الادخار منخفضاً ولا يفي بمتطلبات الاستثمار الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تقابل الطلب المحلى، وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية.

• أما خلال الفترة (2000 – 2002) بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية 1039.1 مليون دولار في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (27.6%)، حيث بلغت فجوة الموارد المحلية 177.8مليون دولار عام 2000، في حين بلغت حيث بلغت فجوة الموارد عام 2002، حيث نلاحظ أنه في العام 2000 تراجع الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت قيمته 4146.7 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار ويعزى هذا الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من حالة انعدام الأمن السياسي واستمرار ظروف الحصار والإغلاق.

- بينما خلال الفترة (2003 2003) بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية 1407.2 مليون دولار في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلى الإجمالي (33.6%).
- كما أنه يتضح خلال الفترة (2006–2013) بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية 787.8 مليون دولار في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (14.01%) نتيجة لانخفاض قيمة الادخار كانت فجوة الموارد المحلية سالبة، فيما عدا عام 2008، كانت فجوة الادخار موجبة حيث بلغت 963.6 مليون دولار، كانت نسبتها من الناتج المحلي 19.7%، ويرجع ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، والتي كانت معظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهلهم في الداخل، مما ساهم بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 2898.7 مليون دولار عام 2008.

4.3.3 تمويل فجوة الموارد المحلية

تقسم مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية إلى نوعين، مصادر داخلية، ومصادر خارجية.

4.3.3.1 مصادر التمويل الداخلي

تعتبر مصادر التمويل الداخلي من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، حيث تستمد الموارد المحلية لتمويل التتمية الاقتصادية في أي مجتمع من المدخرات المحلية المتحققة فيه، ويرجع التركيز على التمويل الداخلي لكون التركيز على التدفقات الخارجية قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها.

ونعني بمصادر التمويل الداخلي جميع أنواع الموارد الحقيقة المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، ويقصد بالموارد الحقيقة جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتتمثل مصادر التمويل الداخلي في الادخار (عجمية وآخرون، 1994، ص217).

4.3.3.1.1 الادخار العائلي

هو الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكتنزات، ويرى بعض رجال الاقتصاد أنه يمكن اعتبار ادخار القطاع العائلي استهلاكاً لسلع المستقبل. (بطاهر، 2006، ص 185).

ويمكن تحديد الادخار العائلي بالمعادلة التالية:

الادخار العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي - الاستهلاك العائلي.

(نور اليقين، 2012، ص 74)

الادخار العائلي= الدخل المتاح للإنفاق العائلي – (الانفاق الاستهلاكي + الضرائب). (زهران، 1971، ص118)

4.3.3.1.2 الادخار الحكومي

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة. وتعمل الحكومة دائما على تتمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتتمية المستهدفة (عجمية وآخرون، 2006 ،ص 222).

الجدول (7-4) يبين قيمة الادخار الحكومي في الاراضي الفلسطينية للفترة (2013- 1995)

جدول (4-7) الادخار الحكومي في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995- 2013) بالمليون دولار

		لنفقات العامة	١		الإيرادات العامة		
الادخار الحكومي	مجموع النفقات العامة	تطويرية	جارية	مجموع الإيرادات العامة	المنح والمساعدات	الإيرادات المحلية	السنة
-100	715	190	525	750	325	425	1995
-26	928	218	710	928	244	684	1996
55-	1362	500	862	1327	520	807	1997
30	1358	520	838	1398	530	868	1998
-36	1411	474	937	1439	497	901	1999
263-	1668	469	1199	1449	510	936	2000
-822	1435	340	1095	1122	849	273	2001
-704	1246	252	994	987	697	290	2002
493-	1635	395	1240	1367	620	747	2003
478-	1528	0	1528	1403	353	1050	2004
624-	2281	287	1994	2006	363	1370	2005
-704	1707	281	1426	1741	1019	722	2006
951-	2877	310	2567	2938	1322	1616	2007
1493-	3488	215	3273	3758	1953	1780	2008
1641-	3376	186	3190	2950	1413	1549	2009
-1057	3259	275	2984	3205	1277	1927	2010
-784	3257	296	2961	3160	983	2177	2011
809-	3258	211	3047	3170	932	2238	2012
930-	3418	168	3250	3678	1358	2320	2013

[■] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، المراقب الاقتصادي، الأعداد 33,34,35,36.

- من خلال الجدول (7–4)، يتضح أن الادخار الحكومي في الأراضي الفلسطينية منخفض جداً وسالب في أغلب سنوات فترة الدارسة، الامر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية.
- الحكومة حققت ادخاراً سالباً طول فترة الدارسة ما عدا عام 1998، وذلك من خلال زيادة النفقات الجارية والعامة عن الإيرادات العامة الأمر الذي ترتب عليه وجود عجز مزمن (ادخار سالب) ساهم في تعزيز فجوة الموارد المحلية.
- على ضوء ما سبق تري الباحثة عدم قدرة مصادر التمويل المحلي على تغطية فجوة الموارد المحلية، حيث أن الادخار الإجمالي في الأراضي الفلسطينية كان منخفضاً أو سالباً في بعض سنوات الدارسة، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة الادخار على تلبية الاحتياجات المطلوبة من الاستثمار، وعليه اضطر الاقتصاد الفلسطيني إلى الاستعانة بمصادر التمويل الخارجي لتغطية وتمويل فجوة الموارد المحلية.

4.3.3.2 مصادر التمويل الخارجية

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني في تمويل فجوة الموارد المحلية على ثلاثة أنواع من مصادر التمويل الخارجي وهي:

4.3.3.2.1 القروض الخارجية

تعرف القروض الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية يُتفق عليها عند عقد القرض. وهي القروض التي تحصل عيلها الدول النامية من حكومات أجنبية، أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج، وتلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال ولعدم كفاية مصادر التمويل الداخلي، أو لحاجتها للعملات الأجنبية سواء لتغطية فجوة الموارد المحلية، أو فجوة التجارة الخارجية، أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، أو تقترض للحصول على ما يلزمها من سلع رأسمالية أو استهلاكية (المهايني، 1999، ص87).

4.3.3.2.1.1 مصادر القروض الخارجية في الاراضي الفلسطينية

تتعدد الجهات التي تقدم القروض في الاراضي الفلسطينية ويمكن تصنيفها حسب الجهة المقرضة من خلال جدول (8-4).

جدول (8-4) القروض الخارجية المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجهة المقرضة عام 2013

قيمة القروض (مليون \$)	الجهة المقرضة	الرقم
630	المؤسسات المالية العربية	1
524	صندوق الأقصى	
58	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	
48	البنك الإسلامي للتتمية	
343	المؤسسات الدولية والإقليمية	2
284	البنك الدولي	
36	بنك الاستثمار الأوروبي	
3	الصندوق الدولي للتطوير الزارعي	
20	الأوبك	
136	القروض الثنائية	3
96	أسبانيا	
35	إيطاليا	
5	الصين	
0	السويد	
1109		الإجمالي

■ المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، 2014، ص119.

تتنوع مصادر القروض الخارجية ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع، مقترناً بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي على ما يبدو تتمتع بها القروض الخارجية، خاصة وأن القروض المحلية من البنوك التجارية يترتب عليها فوائد مرتفعة وسرعة في السداد كونها قصيرة الأجل، الأمر الذي يمثل عبئاً على موازنة السلطة التي تعاني من

عجز مزمن. لذا لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الاقتراض من الخارج اعتقاداً منها أن عملة الاقتراض تحقق معدلات مرتفعة للتنمية، وتجاهلت المشكلة الكبيرة التي تعاني منها في الوقت الحالي، وهي مشكلة الديون الخارجية الناجمة إما عن طريق قيمة القروض المختلفة، أو نتيجة لسوء استخدام هذه القروض في تمويل المجالات الاستهلاكية بدلاً من المجالات الإنتاجية أو توظيفها في قطاعات تبحث عن الربح السريع عوضاً عن الاهتمامات التنموية، أو في المجالات الإنتاجية المنخفضة العائد كما هو الحال في القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل تتمثل في الأعباء التي تتركها القروض على ميزان المدفوعات وعلى الميزانية العامة وميزانية التجارة الخارجية (حلس، 2013، ص101).

4.3.3.2.1.2 تطور القروض الخارجية

يمكن رصد تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدارسة، من خلال الإحصائيات المتوفرة حول قيمة هذه القروض ومعدل نموها حسب الجدول (4-9).

-1995 تطور القروض الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (-91995) بالمليون دولار (2013

القروض الخارجية كنسبة من (%)GDP	معدل النمو	قيمة القروض	السنة
-	_	40	1994
1.2	-5.0	38	1995
3.3	186.8	109	1996
3.9	35.7	148	1997
5.3	50.6	223	1998
6.4	31.3	293	1999
9.1	29.0	378	2000
21.7	118.7	827	2001
28.7	14.8	950	2002
35.0	40.2	1332	2003
29.7	6.2	1249	2004
28.0	2.2	1277	2005
23.4	20.9-	1010	2006

القروض الخارجية كنسبة من (%)GDP	معدل النمو	قيمة القروض	السنة
22.1	0	1010	2007
20.7	0	1010	2008
20.7	7.6	1087	2009
18.2	4.0-	1043	2010
17.3	6.8	1114	2011
16.1	1.4-	1098	2012
15.9	1.1	1109	2013

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية، الدين العام، سلسلة بيانات منشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.
- من خلال الجدول (9–4) يتضح لنا أن القروض الخارجية تتجه نحو الزيادة التباينات المختلفة التي تعكسها بيانات الجدول ما بين زيادة وانخفاض، حيث بلغت أعلى قيمة للقروض الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية عام 2003، وكانت قيمتها 1332 مليون دولار بمعدل تغير 40.2%.

4.3.3.2.2 المعونات والمساعدات الخارجية

تعرف المعونات والمساعدات الخارجية بأنها المنح الرسمية والقروض الحكومية التي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه (البرادعي، 2000، ص د). ومن أهم التعريفات للمعونات والمساعدات الخارجية تعريف لجهة المساعدات التتموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي عرفتها على أنها التدفقات المالية والمساعدات التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلي تعزيز التتمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القروض فإنه يجب أن يكون مالا يقل عن 25% من قيمة القروض عبارة عن منح، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاءات من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تتموية مثل المعونات العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها (جوليا وكمبرلي، 2010، ص5).

جدول (4-10) المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (201-) بالمليون دولار

معدل نمو	إجمالي المنح	المساعدات	المنح لدعم	<i>a</i>
المساعدات	والمساعدات	الخارجية لدعم	الموازنة الجارية	السنة
الخارجية (%)	الخارجية	النفقات التطويرية	.5	
_	325	190	135	1995
-24.9	244	160	84	1996
56.1	381	345	36	1997
13.4-	330	330	0	1998
50.6	497	235	0	1999
2.6	510	465	54	2000
66.4	849	318	510	2001
-17.9	697	229	468	2002
11.0-	620	359	261	2003
43-	353	0	353	2004
80.1	636	287	349	2005
60.2	1019	281	738	2006
2.29	1322	310	1012	2007
47.7	1953	215	1763	2008
27.6 -	1413	47	1355	2009
9.6-	1277	130	1146	2010
23-	983	169	814	2011
5.1-	932	156	776	2012
45.7	1358	107	1251	2013
236.1	15438	4332	11105	الإجمالي

[■] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، رام الله، أعداد مختلفة.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، المراقب الاقتصادي، أعداد مختلفة.

[•] وزارة المالية، الدين العام، سلسلة بيانات منشورة على الموقع الالكتروني للوزارة، www.pmof.ps.

■ يتضح لنا من خلال الجدول (10–4) أن المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية تتجه نحو الزيادة خلال فترة الدارسة، حيث بلغ إجمالي قيمة المساعدات الخارجية 15438 مليون دولار وبمعدل تغير 236.1% خلال الفترة (2013–2013)، حيث تم توجيه 11105 مليون دولار لدعم الموازنة العامة، وهو ما يمثل 72.1% من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، والجزء الباقي من المساعدات الخارجية تم توجيهه لدعم النفقات التطويرية والتي بلغت قيمتها 4333 مليون دولار وهو ما يمثل 27.8% من المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة يمثل 27.8% من المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (2013–2013).

4.3.3.2.3 الاستثمار الأجنبي

تحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لسد حاجة الاستثمار المحلي، ويأخذ الاستثمار الأجنبي شكلين رئيسين وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (القرشي، 2007، ص 197).

4.3.3.2.3.1 الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مُقام في اقتصاد آخر (شلبي، 2005، ص710).

وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، وأن كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف، تتمثل في المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالباً ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج (القرشي، 2007، ص197).

تم إصدار مسوح للاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية للفترة (2009-2009) وذلك بتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، أما الفترة (2018-2008) سيتم الاستعانة بالبيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية مثل منظمة الأونكتاد

نظراً لعدم توفر أرقام حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية لدى هيئة الاستثمار الفلسطينية في تلك الفترة.

جدول (11-4) الاستثمار الأجنبي المباشر في الاراضي الفلسطينية للفترة (1995-2013) بالمليون دولار

معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر %	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة
_	122.6	1995
44.5	177.2	1996
9.7-	160.0	1997
36.4	218.2	1998
22.7-	168.6	1999
63.2-	62.0	2000
69.0-	19.2	2001
-51.0	9.4	2002
90.4	17.9	2003
173.2	48.9	2004
-17.2	40.5	2005
54.1-	18.6	2006
52.2	28.3	2007
749.8	51.5	2008
559.5	315.9	2009
-31.1	103.0	2010
236.2	250.9	2011
59.3-	246.1	2012
24.2-	186.5	2013
1486.5	2661.2	الإجمالي

[■] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية عام 2010، رام الله، ص 16.

[■] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي2013، 2014.

[■] الاونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير 2007، 2008، للفترة (2008-1995)

- من خلال جدول (11–4) يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية بلغ 846.6 مليون دولار وبمعدل تغير 48.5% خلال الفترة (-1995 (1995) فقد بلغ 122.6 مليون دولار في العام 1995، وكانت أدنى قيمة للاستثمار الأجنبي في تلك الفترة، بينما كانت أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي في تلك الفترة عام 1998 حيث بلغت 218.2 مليون دولار وبمعدل تغير 36.4%.
- أما خلال الفترة (2000–2000) انخفض حجم للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 90.6 مليون دولار وبمعدل تغير (183.2%)، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد عام 2000 ليصل إلى 62 مليون دولار ويرجع ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في ذلك العام وما ترتب عليه من تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 9.6 مليون دولار عام 2002.
- شهدت الفترة (2003–2005) ارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ 107.3 مليون دولار وبمعدل تغير 246.6 %.
- أما الفترة (2006–2013) شهدت ارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالفترة السابقة، كان إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة عام 1588.4 مليون دولار، حيث كانت أعلى قيمة لحجم الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة عام 2011 وبلغت 605.2 مليون دولار، بمعدل تغير 236.2%.

وتتفق الباحثة مع الاقتصاديين في أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من القروض الخارجية، بالنسبة للبلدان المتلقية، كونه يساهم في إدخال التقنيات والخبرات الفنية والإدارية ولا تترتب عليه أعباء تسديد الأقساط والفوائد، كما انه يساهم في حصيلة العملات الأجنبية للبلد المضيف. الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات ذات اثر ايجابي في سد فجوة الموارد المحلية التي تعانى منها أغلب اقتصاديات الدول النامية.

4.3.3.2.3.2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل هذا النوع من الاستثمار بصورة عامة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء أسهم وسندات سواء كانت مصدرة من قبل الهيئات العامة أو الخاصة في الدول المضيفة. ولا يتميز هذا النوع بالسيطرة على المجال الذي يساهم فيه نظراً إلى ضعف درجة المساهمة في مثل هذه

المشروعات، كما يمكن للمستثمر الحق في الإدارة. كما يمكن للاستثمار الأجنبي غير المباشر أن يأخذ أشكالاً أخرى مثل القروض المقدمة للحكومة أو للشركات أو الأفراد في الدول المضيفة من قبل البنوك أو المؤسسات المصرفية الأجنبية، كما يأخذ شكل تراخيص الإنتاج أو التصنيع الممنوحة من قبل بعض الشركات الأجنبية إلى شركة محلية بموجب اتفاق مبرم بينهما ومقابل عوائد محددة (سعيدي، 2007، ص67).

4.4 دور القطاع المالى الفلسطيني في تنمية الادخار

4.4.1 دور سلطة النقد الفلسطينية

تولي سلطة النقد الفلسطينية أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر الثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف في فلسطين، ويتضح دورها فيما يلي:

1. إنشاء دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق ضمن مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد الفلسطينية، استتاداً إلى نتائج مسح ميداني خلص إلى أن حوالى 47% من العينة التي شملها المسح لا تتعامل مع المصارف، لأسباب تتعلق بالنواحي الدينية وغيرها. وتشرف هذه الدائرة على توعية وتثقيف جمهور المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بتعاملاتهم المصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، ص43)

2. استحداث الاسبوع المصرفي لتثقيف الأطفال والشباب وتعزيز ثقافة الادخار، حيث تم اعتماد يوم 3/16 من كل عام يوماً مصرفياً للأطفال والشباب، بمشاركة المصارف المرخصة، ووزارة التربية والتعليم، ووكالة الغوث. حيث حصلت سلطة النقد على جائزة أفضل برنامج للتوعية المالية في منطقة الشرق الأوسط (Global Money Week 2013) الصادر عن منظمة (& Child الدى في منطقة الشرق الأوسط (Youth Finance International)، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للاشتمال المالي الذى عقد في تركيا (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص71).

3. الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بالتنسيق مع هيئة سوق رأس المال، حيث تهدف هذه الاستراتيجية الى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال

توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالاستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص73).

4. إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2013، والتي تهدف إلى ضمان وحماية أموال المودعين لدى البنوك تشجيعاً للادخار، وتعزيزاً لثقة المودعين بالجهاز المصرفي. حيث تضمن المؤسسة كافة ودائع المودعين في الوطن وبكافة العملات لدى البنوك التجارية والإسلامية المرخصة من قبل سلطة النقد وذات العضوية بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. (سلطة النقد الفلسطينية، الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، 2014، ص8).

4.4.2 دور الجهاز المصرفي

يعتبر النظام المصرفي في اقتصاد ما أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دورا رئيسيا في تحديد درجة النمو الاقتصادي، ولكي يقوم القطاع المصرفي بدور فعال في الاقتصاد عليه أن يقوم بتقديم أفضل الوسائل والآليات لتنمية الادخارات والاستثمارات، حيث أن هناك العديد من والوسائل والآليات الكفيلة بتنمية الادخارات والاستثمارات منها التسهيلات الائتمانية، وسياسة إقراض عادلة، والتحفيز على الادخار وكذلك تنمية الودائع (سليمان، 2000، ص 76). وبالنظر إلى واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني نجد أن عدد المصارف المرخصة في نهاية عام 2013، المصرف محليا ووافداً، وتشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية عام 2013 إلى حوالي 11,190.7 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 11.18% مقارنة مع نهاية عام 2012، كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بحوالي 1281.1 مليون دولار، وبنسبة بلغت 6.7% عما كانت عليه في عام 2012، لتبلغ حوالي 4480.1 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص 65)

4.4.2.1 التسهيلات الائتمانية

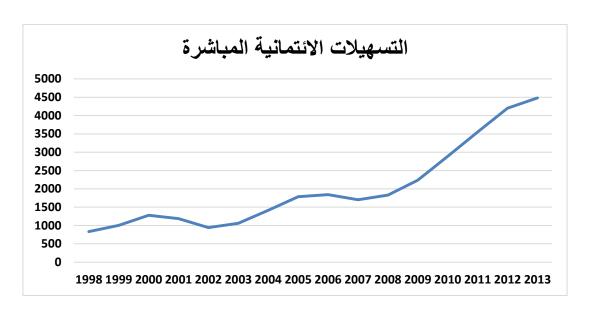
تعرف على أنها: "عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً" (الزبيدي، 2002، ص120)، وتعتبر التسهيلات الائتمانية العنصر الأهم من الناحية الاقتصادية لما لها من تأثير على الأداء الاقتصادي، حيث يهتم واضعوا السياسة الاقتصادية، والمحللون الاقتصاديون بمراقبة حجم الائتمان لارتباطه بحجم السيولة في الاقتصاد من ناحية، وبالإنفاق والنمو من ناحية أخرى(عودة، 2005، ص143)

يوضح الجدول (12-4)، والشكل (11-4) التسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد والشركات.

جدول (4-12) التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (4-1995)

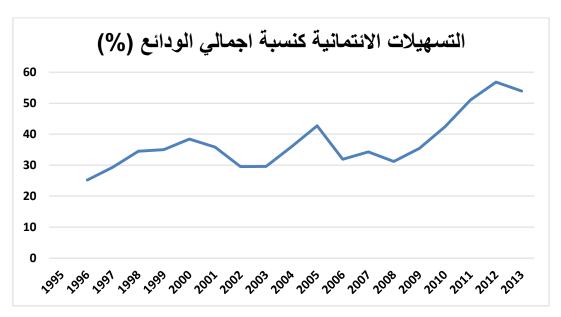
التسهيلات الائتمانية كنسبة	التسهيلات الائتمانية كنسبة		التسهيلات الائتمانية	
	من الناتج المحلى الإجمالي	معدل التغير%	المباشرة (لأقرب مليون	السنة
اجمالي الودائع (%)	(%)		دولار)	
17.3	8.6	_	277	1995
25.2	13.1	53	432.86	1996
29.3	16.3	44.9	612.87	1997
34.5	19.8	35.9	833.1	1998
35	22.1	20.7	1005.47	1999
38.4	28.8	34	1348	2000
35.8	31.6	-9	1220	2001
29.5	29.8	-22	956	2002
29.6	29.3	12	1072	2003
36	34.8	33	1428	2004
42.7	39.9	25	1792	2005
31.9	39.9	-25	1348	2006
34.3	32.8	30	1758.47	2007
31.2	37.4	4	1828.2	2008
35.4	42.6	22	2234.3	2009
42.4	50.4	29	2886	2010
51	55.3	23	3551	2011
56.8	61.7	18	4199	2012
53.9	64.5	7	4480	2013

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، 2006، 2002.
- من خلال جدول (12-4) يتضح لما أن التسهيلات الائتمانية تزداد، ولكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، حيث يفترض أنه مع نمو الناتج المحلي يكون هذاك نمواً مقابلاً في كل من الادخار والاستثمار. فعند زيادة النمو في الناتج المحلي، تكون هناك زيادة في الدخل، ومنها ارتفاع معدل الادخار، وهذه الادخارات سوف توجه نحو المصارف، حيث أن وحدات العجز سوف تأخذ هذه الادخارات على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية وتوجهها نحو الاستثمار.



شكل (4-6) قيمة التسهيلات الائتمانية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4-12)



شكل (7-4) التسهيلات الائتمانية كنسبة من اجمالي الودائع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12-4)

4.4.2.2 ودائع العملاء

تعد ودائع العملاء الأكثر أهمية في النظام المصرفي، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما أن نمو الودائع يعكس التطور في قدرة النظام بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص،

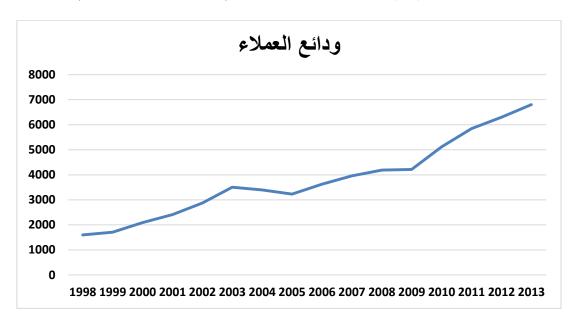
وكلما زادت قدرة المصارف في التعبئة من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف لقطاعات الاقتصادية (شاهين، 2006، ص12)، الجدول (13-4) والشكل (13-4) يوضحا ودائع العملاء لدى المصارف.

جدول (13-4) ودائع العملاء لدى المصارف، ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي

ودائع العملاء كنسبة من الناتج المحلي	ودائع العملاء (لأقرب مليون دولار)	السنة
الإجمالي (%)	(لافرب مليون دولار)	
%49.8	1600	1995
%51.9	1711.3	1996
%55.8	2090.1	1997
%57.5	2414.7	1998
%63.4	2875.1	1999
%84.5	3506.9	2000
%89.1	3398.8	2001
%97.8	3230.1	2002
%95.3	3624.4	2003
%94.3	3957.8	2004
%91.9	4190.2	2005
%97.5	4215.9	2006
%112.4	5117.7	2007
%119.8	5846.9	2008
%120.2	6296.8	2009
%118.8	6802.4	2010
%108.2	6950.4	2011
%108.6	7384.2	2012
%119.6	8303.7	2013

[■] المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2001,2009,2012،2013.

من الجدول السابق يتضح لنا أن ودائع العملاء لا تتناسب مع الزيادة في إجمالي الناتج المحلي حيث من الطبيعي زيادة الدخل ومن ثم زيادة الادخار، وذلك نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الودائع لدى المصارف، ويرجع عدم التناسب بين الزيادة في إجمالي الناتج المحلي وودائع العملاء إلى قلة الوعي، أو أسباب دينية تؤدي إلى عدم الإيداع لدى البنوك، أو بسبب التضخم يتم توجيه الأموال نحو الأصول (شاهين، 2006، ص12).



شكل (8-4) ودائع العملاء لدى المصارف

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (13-4).

4.4.3 دور السوق المالي

في اقتصاديات السوق الحرة تكون لأسواق الأوراق المالية والهيكل المالي الكفء، تأثيرات إيجابية هامة على النمو الاقتصادي من حيث الآثار التي تولدها هذه الأسواق في زيادة الحجم الكلي للمدخرات، وزيادة التخصيص الكفء لرأس المال، وزيادة الحجم الكلي للاستثمار وتخصيص أكفأ للمدخرات الوطنية.

ينشأ تأثير سوق الأوراق المالية على الميل للادخار من حقيقة أن تتمية النظام المالي توفر سلسلة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض لتوليد أصول مالية أكبر، مع المحافظة على تقضيلاتها، وذلك أن هذه الأصول تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة والخدمات التي توفرها السوق، وبالتالي فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق

الاستهلاكي لصالح المدخرات نتيجة للعوائد المالية المتوقعة من الاستثمار، والفرص الكبيرة لتتويع حافظة الأصول المالية في الأسواق المختلفة (الأسرج، 2002، ص52).

ولكي تمارس السوق هذا الدور فلابد توافر شرطين أساسيين:

1. أن تكون الأدوات المالية المتاحة واسعة القبول لعدد كبير من المدخرين يجعلها شعبية إلى حد كبير لتبرير حيازتها.

2. تحقيق تأثير إيجابي على الدخل، ويتطلب ذلك ما يلي:

- توافر مجموعة من المميزات من حيث العائد والضمان والسيولة، مما يجعل هذه الأوراق أكثر جاذبية للمستثمرين، مقارنة بالاستثمار المباشر في الموجودات المالية الأخرى.
 - أن يتوفر لوحدات الفائض أو لبعض منها ميل للاستثمار في هذه الأوراق.
- وجود حافز لوحدات الفائض كي تستقطع من دخلها نسبة عالية لاستثمارها في الأوراق المالية (الاسرج، 2002، ص53).

تعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية من أكفأ الأسواق المالية في الوطن العربي نظرا لسرعة تداول الأسهم والسيولة. ويظهر دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تنمية الادخار من خلال التشجيع على الاستثمار في الأوراق المالية حيث توفر لصغار المستثمرين من الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة الفرصة للمشاركة في شراء أوراق مالية على قدر أموالهم مما يساهم في تشجيع عادة الادخار وخدمة أغراض النتمية (العبادلة، 2013) ص 78).

4.5 خلاصة الفصل

يتصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه ضعيف البنية بسبب صغر حجمه وقلة موارده ومن خلال دراسة التغيرات الحادثة في إجمالي الادخار خلال الفترة (1995–2013) يتبين أنَّ الاقتصاد يعاني من مشاكل تتمثل بسلبية الادخار فهو يأخذ الإشارة (-) أي يعطي انطباعا للمتخصصين بأنَّ المتسرب من الدورة الاقتصادية أو دائرة التدفق النقدي كبير، أو أنَّ الاقتصاد الفلسطيني يعيش على المدخرات السابقة. ويتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وترتبط هذه الخصائص بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، مما ترتب عليه أن الاقتصاد

الفلسطيني نما وتشكل بصورة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي. حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تدني واضح ومستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي، الامر الذي أدى مع تضافر عوامل أخرى إلى انخفاض الادخار، ومن ثم قصوره عن تمويل الاستثمارات بالحجم المطلوب لتغطية الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك كان هناك دوما فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار أدت إلى وجود وتطور فجوة الموارد المحلية والخارجية. إن وجود فجوة الموارد المحلية يتطلب تمويلاً داخلياً وخارجياً لمعالجة هذه الفجوة، لكن ضعف مصادر التمويل الداخلي، وخاصة انخفاض مستوى الادخار، وعدم قدرتها على تمويلها دفع الاقتصاد الفلسطيني إلى اللجوء تمويل الفجوة من مصادر خارجية والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية، مما شكل هذا الأمر عاملاً مؤثراً في استدامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة، ما تركت آثار اقتصادية واجتماعية في العديد من القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وساهمت في ارتهان الاقتصادي الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل المؤثر في النمو الاقتصادي.

الفصل الخامس التحليل القياسي لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني

- 5.1 مقدمة
- 5.2 منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي
 - 5.2.1 نموذج الدارسة
 - 5.2.2 آلية المعالجة الإحصائية
- 5.2.3 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة
 - 5.3 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدارسة
 - 5.3.1 الوصف الإحصائى لمتغيرات النموذج القياسى
 - 5.3.2 التقدير القياسى لنموذج الدراسة
- 5.3.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر
- 5.3.4 نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

5.1 مقدمة

سيتم في هذا الفصل تتاول منهجية الدارسة والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها في عملية تقدير نموذج الدراسة، حيث تسعى الباحثة إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتتبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذو القرار وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي. وتستعرض الباحثة في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995 -2013. حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطى المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون أو الاستقرار للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسى على طريقة المربعات الصغرى العادية (-OLS Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5.2 منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

5.2.1 نموذج الدارسة

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في الادخار في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1995–2013) على النحو التالي:

S = f(I, FC, ES, Yd, UR, LFPR, PD, Dum)

حيث أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات وهي كما يلي:

المتغير التابع:

S: الادخار القومي (National Savings) وهو عبارة عن مجموع الادخار الخاص والعام، وهو يساوي الدخل القومي مطروحاً منه الاستهلاك النهائي.

المتغيرات المستقلة:

I: التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)(Investment) يبين حيازة الاصول المنتجة مخصوما منها قيمة الاصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاحصائية، 2014 ص 41)

FC: الاستهلاك النهائي (Final Consumption) هو قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، من قبل الأسر والحكومة إضافة الى المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2014، ص36)

ES: المنح والمساعدات الخارجية (External Support) هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية، ومؤسساتها الرسمية بغرض تحقيق هدف سياسي أو تتموي أو اجتماعي أو اقتصاد، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات (سماره، 2013، ص 97).

Yd: نصيب الفرد من الدخل المتاح (Gross Disposable Income Per Capita) هو الدخل المتاح مقسوما على عدد السكان.

UR: معدل البطالة (Unemployment Rate) يقصد به جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

LFPR: نسبة القوى العاملة المشاركة (Labor Force Participation Rate) إجمالي نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة، والنشيطين اقتصادياً، جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

PD: الدين العام (Public Debt) هو الرصيد القائم (غير المسدد) للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتب على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها (معهد ماس، 2005، ص1).

8: متغير وهمي (Dum) يعبر عن الاستقرار السياسي وتم إدراج بيانات هذا المتغيرات من خلال إعطاء الفترة 1995 - 2000 القيمة 0 والتي تمثل الفترة الزمنية التي كان يسودها الاستقرار السياسي، أما باقي السنوات فقد أعطيت القيمة 1 على اعتبار أنه كان يسودها عدم الاستقرار السياسي بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى والحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي الفلسطيني.

الاشارات المتوقعه للنموذج:

DUM	LFPR	UR	PD	Yd	ES	FC	I	المتغير
_	+	1	1	+	+	1	+	الاشارة المتوقعة

5.2.2 آلية المعالجة الإحصائية

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 1995 إلى 2013، وبذلك يكون عدد المشاهدات 19 مشاهدة بشكل سنوي، وقد قامت الباحثة بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (EViews7). حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتحويل المتغيرات ال ية وهي (FC,) فقد تم تحويلها باستخدام طريقة (UR, LFPR)؛ أما المتغيرات المأخوذة كنسبة مئوية وهي (UR, LFPR) فقد تم تحويلها باستخدام طريقة (Quadratic-match average). وبذلك يصبح عدد المشاهدات 76 مشاهدة بشكل ربع سنوية.

5.2.3 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف

الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

5.2.3.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع(عطية، 2005، ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي(Gujarati)؛

- ✓ المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- ✓ الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- ✓ تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity).
- ✓ استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ
 (Autocorrelation).
 - ✓ عدم وجود تداخل خطى متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

5.1.3.2 الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات:

$$S = \beta 0 + \beta 1(I) + \beta 2(FC) + \beta 3(ES) + \beta 4(Yd) + \beta 5(UR) + \beta 6(LFPR) + \beta 7(PD) + \beta 8Dum + \varepsilon t$$

$$>0 \qquad \beta_2<0 \qquad \beta_3>0 \qquad \beta_4>0 \qquad \beta_5<0 \qquad \beta_6<0 \qquad \beta_7>0 \qquad \beta_8<\ 0$$
 β_1

حيث أن:

. الحد الثابت β_0

. تعبر عن معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة : β_8 , β_7 , β_6 , β_5 , β_4 , β_3 , β_2 , β_1

الخطأ العشوائي. ε_t

5.2.3.3 اختبار السكون

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية(عطية، 2005، ص648):

- ✓ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
 - ✓ ثبات التباين عبر الزمن.
- ✓ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على
 القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Dickey Fuller – ADF وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

5.2.3.4 اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة (عطية، 2005، ص670 – 763).

5.2.3.5 المقاييس الإحصائية الوصفية

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

5.3 التحليل الوصفى والتقدير القياسى للنموذج

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999، ص2). كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. وفيما يلي تقدم الباحثة عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (1-5) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

الوسيط	أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
239.40	2169.8	-805.2	700.1	281	S
1310.60	1806.7	883.3	249.2	1343	I
5334.50	9054	3853.1	1447.6	5780.5	FC
697	1953	244	470.3	826.2	ES
1914.10	2310	1563.9	189.4	1869.8	Yd
23.50	31.2	11.8	4.77	22.2	UR
41.10	43.6	37.9	1.53	40.9	LFPR
1199.60	2482.6	96.3	695.4	1240.4	PD

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (12) ومخرجات برنامج EViews7.

الجدول (1-5) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسى، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط

الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة. وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده:

- ✓ التحليل الوصفي لمتغير الادخار (S): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للادخار في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2013–2013) بلغ 281 مليون دولار، بانحراف معياي 700.1 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الوسيط 239.40 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للادخار (805.2) في عام 2013 بالرغم من زيادة المنح والمساعدات المقدمة في تلك العام مقارنة بعام 2012 الا أن حوالي 90% من قيمة المنح والمساعدات كانت لدعم الموازنة، مما أثر على الرواتب، بالإضافة للحصار وضعف الإنتاج وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية وبالتالي اعتماد جزء كبير من الافراد على مدخراتهم السابقة كل ذلك بدوره أدى الى انخفاض قيمة الادخار القومي، بينما أعلى قيمة بلغت \$.2169 مليون دولار في عام \$2000 ويرجع ذلك لزيادة قيمة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي دفع مستحقات الموظفين في حكومة رام الله مما انعكس ايجابا على قيمة الادخار.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) (ا): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1995–2013) بلغ 1343 مليون دولار بانحراف معياري 249.2 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الوسيط 1310.60 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة لإجمالي التكوين الرأسمالي 883.3 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002، التي تعتبر من أشد سنوات انتفاضة الأقصى، حيث كان هناك تخوف كبير من القيام بالاستثمار في الاراضي الفلسطينية نتيجة للممارسات الاسرائيلية. بينما أعلى قيمة بلغت بالاستثمار في الاراضي الفلسطينية نتيجة للممارسات يطلق عليها السنة الماسية لما شهدته من استقرار على شتى الصُعد السياسية والاقتصادية.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير الاستهلاك النهائي (FC): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2013–2013) بلغ 5780.5 مليون دولار، بانحراف معياري 1447.6 مليون دولار، وبلغت قيمة الوسيط 5334.50 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للاستهلاك النهائي وبلغت قيمة الوسيط 2853.1 مليون دولار وكان ذلك في عام 1995، وهي بداية قدوم السلطة الوطنية

الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية، وبداية انشاء المؤسسات والوزارات الحكومية، بينما أعلى قيمة بلغت 9054 مليون دولار في عام 2013، ويرجع ذلك لزيادة النفقات الحكومية والتي بلغت 3418 مليون دولار، وأيضا نتيجة زيادة عدد السكان مما أدى لزيادة الاستهلاك النهائي.

- ✓ التحليل الوصفي لمتغير المساعدات الخارجية (ES): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1095-2013) بلغ 826.2 مليون دولار بانحراف معياري 470.3 مليون دولار، بينما كانت قيمة الوسيط 697 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة للمساعدات الخارجية كانت قيمة الوسيط دولار وكان ذلك في عام 1996، ويرجع السبب في ذلك الآثار التي ترتبت على إعادة إسرائيل احتلالها لمدن الضفة الغربية نتيجة لأحداث النفق. بينما أعلى قيمة بلغت 1953 مليون دولار وكانت في عام 2008، حيث تم اعلان حكومة الطوارئ بعد الاحداث التي شهدها قطاع غزة، حيث كان هناك دعم لحكومة سلام فياض. وأيضا نتيجة للتعهدات الدولية في مؤتمر باريس عام 2007 حيث بلغت قيمة التعهدات أكثر من النعهدات الدولية في مؤتمر باريس عام 2007 حيث بلغت قيمة التعهدات أكثر من 7.7مليار، دولار بغرض تمويل الخطة الوطنية للإصلاح والتتمية للأعوام 2008 2010، وبلغت المساعدات الفعلية خلال الأعوام 2008 2010 أكثر من 5 مليار دولار.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الدخل المتاح (Yd): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل المتاح خلال الفترة الزمنية (5-1) أن المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل المتاح خلال الفترة الزمنية (2013-1995) بلغ 1869.8 مليون دولار، بانحراف معياري 189.4 مليون دولار، وبلغا قيمة الوسيط 1914.10 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة (1563.9 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002، التي تعتبر من أشد سنوات انتفاضة الأقصى، حيث كانت البطالة في أعلى معدلاتها في تلك العام ويعود ذلك للإجراءات التي الاسرائيلية التي نتج عنها انخفاض عدد العمال الذين يعملون داخل الخط الاخضر، بينما أعلى قيمة بلغت نتج عنها انخفاض دولار وذلك في عام 2008، ويرجع ذلك لزيادة قيمة المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير نسبة القوى العاملة المشاركة (LFPR): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي لنسبة القوى العاملة المشاركة خلال الفترة الزمنية (2013–2013) بلغ (40.9%، بانحراف معياري (1.53%، وبلغت قيمة الوسيط

- 41.10%، في حين بلغت أقل قيمة 37.9 وكان ذلك في عام 2002، ويعود ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، مما أدى لانخفاض عدد العمال الذين يعملون داخل اسرائيل. بينما أعلى قيمة بلغت 43.6 وذلك في عام 2013، وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان، وزيادة عدد الموظفين، وزيادة سن المشاركة في سوق العمل.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة (UR): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2015-2013) بلغ 22.2% بانحراف معياري 4.77% ، بينما كانت قيمة الوسيط 23.50%، في حين بلغت أقل قيمة لمعدل البطالة 11.8% وكان ذلك في عام 1999، وذلك نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها عام 1999، بينما أعلى قيمة بلغت 19.2% وكانت في عام 2002، التي تعتبر من أشد سنوات انتفاضة الأقصى، وما قامت به قوات الاحتلال تجريف للأراضي الزراعية ومن تدمير للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه تام، مما أدى إلى تراجع وضعف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ التحليل الوصفي لمتغير الدين العام (PD): توضح النتائج في جدول (1-5) أن المتوسط الحسابي للدين العام في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1995–2013) بلغ 1240.4 مليون دولار، بانحراف معياري 695.4 مليون دولار، بينما كانت قيمة الوسيط 199.60 مليون دولار وذلك في عام 199.60 مليون دولار وذلك في عام 1995 مع بداية قدوم السلطة الفلسطينية، بينما أعلى قيمة بلغت 2482.6 مليون دولار وكان ذلك فيه عام 2012، ويرجع ذلك لزيادة الدين المحلي حيث قفز الدين المحلي من 1995 مليون دولار في عام 1012، إلى 1385مليون دولار في عام 2012، بمعدل زيادة مكر، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة الدين العام، ويرجع زيادة حجم الدين المحلي خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض حجم المساعدات والمنح الخارجية من 1402 مليون دولار في عام 2012، إلى 1932 مليون دولار في عام 2012، وأيضا لأن معظم الديون كانت استهلاكية وليست استثمارية مدرة للدخل.

ويلاحظ من خلال الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وشرح القيم العظمى والصغرى لها، وجود اتجاه عام يوحي بأن الأحداث التي رافقت اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000، وحتى مرحلة انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من قطاع غزة من طرف واحد عام 2005 قد أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى قطاع العمالة بشكل خاص، حيث شهدت تلك الأعوام وبالتحديد عام 2002 انتكاسة واضحة لجميع تلك المتغيرات، فقد شهد ذلك

العام تراجع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع دخول الأفراد، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع حجم التكوين الرأسمالي الثابت، في حين شهدت الفترة اللاحقة لعام 2005 فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت مطلع عام 2006، ومن ثم تشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، حيث تم فرض حصار مالي واقتصادي وسياسي محكم على الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وبعد أحداث عام 2007 أصبح هناك حكومتين، استمر الحصار والمضايقات على حكومة غزة، وتم وقف جميع المساعدات الخارجية المقدمة لها، في حين تم تبني الجهات الخارجية والدولية زيادة حجم المساعدات الخارجية على الحكومة في رام الله، ونشطت حركة الاستثمارات في الضفة الغربية.

5.3.2 التقدير القياسي لنموذج الدراسة

سيتم استعراض نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

5.3.2.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، و بناءاً على ذلك يوضح الجدول (2-5). نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron – PP).

جدول (2-5): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test					
variables	Level	P-values	1st Difference	P-values		
S	-1.43	0.5624	-4.19	0.0013*		
I	-1.69	0.4278	-4.07	0.0019*		
FC	0.95	0.9958	-3.59	0.0082*		
ES	-1.08	0.7184	-4.07	0.0019*		
Yd	-1.88	0.3392	-4.09	0.0018*		
UR	-2.50	0.1176	-4.24	0.0011*		
LFPR	-1.59	0.4824	-4.38	0.0007*		
PD	-0.99	0.7518	-4.30	0.0009*		

^{*} رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال الجدول (2-5) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة أنها غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) ~ 1، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

5.2.2.2 نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، حيث تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر كلا واختبار القيم المميزة العظمى (كسعلى نفس النتيجة.

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية H_0 : r=0 وهي تغيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات H_0 : السلسلة.
- الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل $H_1: r > 0$ لمتجهات السلسلة.

جدول (3-5): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Trace Statistic					
Likelihood Ratio	Critical value	TT .1 1 1			
معدل الامكانية	Sig Level = 0.05	Hypothesized			
118.6686	159.5297	None			
98.74564	125.6154	At most 1			
80.82711	95.75366	At most 2			
64.14933	69.81889	At most 3			
47.73835	47.85613	At most 4			
32.59771	29.79707	At most 5 *			
19.01847	15.49471	At most 6 *			
7.646707	3.841466	At most 7 *			

^{*} تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

Likelihood) يتضح من الجدول (5–5) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Ratio Para display) عند المستوى 5 وما بعده، لذلك فإننا نرفض (Ratio كبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند المستوى 5 وما بعده، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك (r+1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك 8 متجهات فأكثر، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر الملحق (2).

5.3.2.3 التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية بين المتغير التابع (S) والمتغيرات المستقلة (I, FC, ES, Yd, UR, LFPR, PD)، انظر الملحق (1).

5.3.2.4 نتائج تقدير النموذج القياسى:

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات خط انحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الملحق (3).

تم استخدام اختبار (LM) لمعرفة درجة الارتباط الذاتي؛ وبالنظر في الملحق (4) يتضح أن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. حيث تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW = 0.79) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي (DW) كما يلي (DW) عند ملا (DW)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

لذلك تم علاج مشكلة الارتباط الذاتي (1) في النموذج، من خلال معامل الانحدار الذاتي AR(1) حيث بلغت قيمة اختبار (DW =2.2) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير وارتفعت عن الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) الجدولية ($d_u = 1.83$)، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج انظر الملحق ($d_u = 1.83$)، كما تم تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من علاج مشكلة الارتباط الذاتي؛ انظر الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من علاج مشكلة الارتباط الذاتي؛ انظر الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي الظر الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من الملحق ($d_u = 1.83$)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من الملحق ($d_u = 1.83$)، والذي تبين أنه غير دال إحصائباً لذلك تم حذفه؛ انظر الملحق ($d_u = 1.83$)، فكانت النتائج كما يلي:

⁽¹⁾ لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares) حيث تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

 $[\]begin{split} (S_t - \rho^* S_{t\text{-}1}) &= \beta_0 \; (1\text{-}\; \rho) + \beta_1 \; (I_t - \rho^* I_{t\text{-}1}) + \beta_2 \; (FC_t - \rho^* FC_{t\text{-}1}) + \beta_3 \; (ES_t - \rho^* ES_{t\text{-}1}) + \\ \beta_4 \; (GDIpc_t - \rho^* GDIpc_{t\text{-}1}) + \beta_5 \; (UR_t - \rho^* UR_{t\text{-}1}) + \; \beta_6 \; (LFPR_t - \rho^* LFPR_{t\text{-}1}) + \beta_7 \; (PD_t - \rho^* PD_{t\text{-}1}) \end{split}$

حيث أن: ρ: معامل AR(1).

جدول (4-5): يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: S					
المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	
C	2.551686	0.233085	10.94742	0.0000	
I	-0.044150	0.019215	-2.297743	0.0248	
FC	-1.014678	0.013525	-75.02456	0.0000	
ES	0.076012	0.018416	4.127477	0.0001	
Yd	3.319421	0.038297	86.67537	0.0000	
UR	2.597365	0.538881	4.819925	0.0000	
LFPR	9.497286	1.655827	5.735677	0.0000	
PD	0.048196	0.021911	2.199607	0.0313	
$R^2=0.99$,	Adj. $R^2 = 0.99$	9 , DW=2.2,	F = 3352.4,	Prob.=0.000	

$$S = 2.55 - 0.044(I) - 1.014(FC) + 0.076(ES) + 3.319(Yd) + 2.597(UR) + 9.497(LFPR) + 0.048(PD)$$

5.3.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالى:

5.3.3.1 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

في ظل اعتماد الباحثة على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتى:

✓ اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (Jurque = 0.000) باحتمال بلغ (P- Value = 0.000) انظر ملحق (8)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع

الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (76) مشاهدة مما يقلل من أهمية هذه الفرضية بناءاً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد خطورة في التوزيع الطبيعي.

- ✓ اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-statistic = 6.07E-15) وأن قيمة (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر الملحق (9).
- ✓ اختبار شرط ثبات تباین حدود الخطأ (تجانس التباین): تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباین حدود الخطأ فكانت النتائج تشیر إلى أن قیمة الاختبار تبلغ من شرط تجانس تباین حدود الخطأ فكانت النتائج تشیر إلى أن قیمة الاختبار تبلغ (P-value = 0.8083) باحتمال (N*R-squared= 3.747732) وذلك یدعم عدم رفض الفرضیة الصفریة التی تنص علی تجانس تباین حدود الخطأ، انظر الملحق (10).
- ✓ اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي): التحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول (4-5).
- المستقلال المتغیرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بین المتغیرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد علی قیمة معامل تضخم التباین (Variance Inflation Factors VIF)، ویتم حساب معامل تضخم التباین من خلال المعادلة التالیة لکل متغیر $(VIF = \frac{1}{1-R2})$ حیث أنه کلما زادت قیمة معامل التضخم زادت حدت المشکلة، وعادة ما ینظر لقیم معامل التضخم التي تفوق ال کلما فیم أنها انعکاس لاحتداد المشکلة (Studenmund, 2005, P257-258)؛ کما ینظر البعض لقیم معامل التضخم التي تفوق ال 10علی أنها انعکاس لاحتداد المشکلة، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغیرات النموذج فکانت النتائج کما یلی:

(VIF) يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين بدول (5-5):

المتغير	معدل تضخم التباين
I	2.29
FC	1.47
ES	2.88
Yd	2.68
UR	6.90
LFPR	4.81
PD	1.74

وتشير النتائج في الجدول (5–5) إلى أن قيمة (VIF < 10) لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطى.

√ التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر الملحق (11).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

5.3.3.2 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج

- معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول (4–5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. $R^2 = 0.99$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 99% من التغير الحاصل في الادخار في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية وهي 1% فترجع إلى عوامل أخرى.
- المستقلة (F=3352.4) بقيمة الحتبار بلغت (F=3352.4) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعنى أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه و التنبؤ به.

5.3.4 نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

√ الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على "وجود علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4-5) تبين عدم صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار الاستثمار (0.04-) أي أن كلما زاد الاستثمار بمقدار 100 مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 4.4 مليون دولار في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) ومعدل الادخار، كما أنها تتفق مع دارسة (نصار، 2010)، ويرجع ذلك لعدم وجود الآليات والوسائل المحفزة لتوجه الادخار نحو الاستثمار، وتختلف مع دراسة (نور اليقين، 2012).

وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود لعدم تحقق أحد شروط التوازن الاقتصادي وهو تساوي معدلات الاستثمار المستهدف مع معدلات الادخار، وسوء المناخ الاستثماري؛ كما أن العجز المستمر في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لفترات طويلة؛ كل ذلك أدى إلى تدني مستويات المدخرات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة لقلة الوعي بأهمية الادخار وما ينتج عن ذلك بما يعرف بالادخاري السلبي أو الادخار المكتنز حيث أنه يضعف دور الادخار وتوجيه نحو أهداف لا تخدم تحقيق التنمية الاقتصادية كما يلى:

- إذا اقتصر نشاط المدخر على مجرد الاحتفاظ بالجزء المقتطع من دخله أو إنتاجه في شكله النقدي أو العيني كما هو بهدف تكوين احتياطي وبالتالي فإن هذا الادخار لا يعتبر منشئ للدخل لأنه لا يزيد من ثروة المجتمع.
- توجيه المدخرات إلى ما يسمى بالاستهلاك التفاخري (الحصول على الذهب، والفضة، والمعادن النفيسة...الخ). وذلك بهدف الاحتفاظ بها لمواجهة المستقبل المجهول خاصة في ظل الأوضاع الغير مستقرة في الأراضي الفلسطينية.
- أو توجيه المدخرات إلى ما يسمى باستثمار المضاربة (شراء الأراضي والعقارات وبيعها لتحقيق الأرباح). وقد ظهر ذلك جلياً خلال الفترة الماضية وخاصة بقطاع غزة.

كما أن ضعف البورصة وعدم الثقة بالسوق المالي والخوف من المستقبل المجهول نتيجة خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وتأثره بالعوامل السياسية وما ينتج عنها من ممارسات للاحتلال الإسرائيلي والتي تعمل على تدمير الاقتصاد الفلسطيني. كل ذلك يؤدي إلى انحراف الادخار عن القيام بدوره المنوط به وبالتالي توجيه نحو الاستثمار لزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الادخار القومي، كما أن الاكتتاز يعتبر سمة أساسية من سمات السلوك الادخاري تشترك فيه الأراضي الفلسطينية مع الدول النامية.

✓ الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على "وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك النهائي والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4-5) تبين صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار الاستهلاك النهائي بمقدار 100 مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 101.5 مليون دولار في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين الاستهلاك النهائي والادخار، كما أنها تتفق مع دارسة (جنيدي، 2006).

وكون الدخل ينقسم ما بين الاستهلاك والادخار فإن ارتفاع الاستهلاك سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض معدل الادخار، وترى الباحثة أن الأراضي الفلسطينية تمتاز بمعدلات استهلاك مرتفعة جداً حيث بلغ متوسط معدل الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي خلال الفترة (1995–2013) حوالي 125.4% وهي نسبة مرتفعة جداً وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض معدلات الادخار بالأراضي الفلسطينية؛ كما أن متوسط معدل الادخار إلى الاستهلاك النهائي خلال الفترة (1995–1903) حوالي 5.53%؛ كما يؤكد ذلك انخفاض متوسط معدل الادخار إلى الناتج المحلي خلال الفترة (1995–2013) إلى حوالي 6.67%، كما أن الإنفاق الاستهلاكي يكون موجه نحو السلع الاستهلاكية والتي تكون مستوردة من الخارج وغالباً من إسرائيل مما يؤدي ذلك لانخفاض معدل الادخار في الأراضي الفلسطينية.

√ الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على "وجود علاقة طردية بين المنح والمساعدات الخارجية والادخار في الأراضى الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4–5) تبين صحة هذه الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار المساعدات الخارجية (0.07) أي أن كلما زادت المساعدات الخارجية بمقدار مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 7.6 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين المساعدات الخارجية والادخار.

وترى الباحثة أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (1995–2013) حوالي 826.26 مليون دولار؛ كما أنها تبدو مصدراً أساسياً فيه في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لما تحويه من امتيازات تجعلها أفضل أشكال النمويل الخارجي حيث بلغ متوسط المنح والمساعدات الخارجية إلى الناتج المحلي خلال الفترة (2013–2013) حوالي 17.5%، وهذا ما يؤكد دورها وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وبخاصة تغطية عجز الموازنة والمساهمة في تمويل فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور معدلات الادخار عن معدلات الاستثمار؛ وبالتالي فإن زيادة المنح والمساعدات الخارجية سيؤدي إلى زيادة معدلات الادخار.

√ الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على "وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4–5) تبين صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح (3.31) أي أن كلما زاد نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بمقدار دولار واحد سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 3.31 مليون، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح والادخار، كما أنها تتفق مع دارسة (توني، 2008)، ودراسة (الحلاق، 2000). وترى الباحثة أن زيادة نصيب الفرد من الدخل المتاح تؤدى

إلى زيادة الادخار وتتوافق هذه النتيجة مع القانون السيكولوجي الأساسي الذي تكلم عنه كينز باعتباره الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه؛ فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك، والذي فتح المجال بعد ذلك لظهور عدة نظريات تناولت علاقة الدخل بالادخار كنظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم والتي تؤكد على أن الدخل المتاح للشخص هو أحد العوامل المؤثرة في سلوكه اتجاه الاستهلاك والادخار وإن كانت تختلف النسبة من نظرية إلى أخرى. وباعتبار أن الأراضي الفلسطينية من مجموعة المناطق المتوسطة الدخل وفقاً لتقسيم البنك الدولي(1) للدول حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح والذي بلغ متوسطه خلال الفترة (1995–2013) حوالي 1869.8 دولار للفرد، وهذا يؤكد أهمية الدخل المتاح كأحد أبرز العوامل المحددة للادخار في الأراضي الفلسطينية في حال ثبات العوامل المستقلة الأخرى.

√ الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على "وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4-5) تبين عدم صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار معدل البطالة (2.6) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك زيادة الادخار بقيمة 2.59 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين معدل البطالة والادخار. حيث ارتفاع معدلات البطالة في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في مناطق السلطة الفلسطينية يدفع الدول المانحة والجمعيات والمؤسسات إلى تقديم دعم لفئات المجتمع وهذا يسهم في ارتفاع الادخار.

⁽¹⁾ حيث تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل 975 \$ فأقل، المجموعة المتوسطة الدخل وتتقسم إلى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من 976 إلى 3855\$؛ والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط من 3856 إلى \$1190\$، المجموعة مرتفعة الدخل \$1190\$

⁽http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications:موقع البنك الدولي)

وترى الباحثة أنه في الحالة الفلسطينية ونظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات والمنح الخارجية والتي بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج المحلي خلال الفترة (2013–2013) حوالي 17.5%، فإن ذلك قد يدفع بالمواطن الذي ينضم إلى صفوف البطالة إلى عدم اعتماده على مدخراته السابقة لتوفير احتياجاته؛ بل يلجأ في كثير من الأحيان إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لتوفير بعضاً من احتياجاته الأساسية، بالإضافة للمعونات التي يتلقها المواطنين من وكالة تشغيل اللاجئين وبرزامج الغذاء العالمي CHF والضمان الاجتماعي من وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك المؤسسات العاملة في مجال الإغاثة في الأراضي الفلسطينية.

✓ الفرضية السادسة:

تنص الفرضية السادسة على "وجود علاقة طردية بين نسبة القوى العاملة المشاركة والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4-5) تبين صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار نسبة المشاركة في القوة العمالة (9.5) أي أن كلما زادت نسبة المشاركة في القوة العمالة بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 9.5 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين نسبة المشاركة في القوة العمالة والادخار.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة منطقية كون زيادة القوى العاملة تؤدي لزيادة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب المزيد من الايدي العاملة وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل المتاح مما يؤدي لزيادة الادخار في حال ثبات المتغيرات الأخرى.

✓ الفرضية السابعة:

تنص الفرضية السابعة على "وجود علاقة عكسية بين الدين العام والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي جدول (4–5) تبين عدم صحة الفرضية، فقد بلغ معامل خط انحدار الدين العام (0.04) وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الدين العام بمقدار (0.04 مليون دولار، يؤدى ذلك لزيادة الادخار بمقدار 4.8 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة

الأخرى، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الدين العام والادخار، ويرجع ذلك لوجود خلل هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة المخالفة للنظرية الاقتصادية ترجع لوجود خلل هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني، والذي بدوره تسبب في زيادة حجم الدين العام لتغطية العجز المالي التي تعاني منه الموازنة العامة؛ حيث بلغ متوسط الدين العام خلال الفترة (1995–2013) حوالي تعاني منه الموازنة العامة؛ حيث بلغ متوسط الدين العام الدين العام إلا أنه يحدث العكس حيث تم الاعتماد بشكل أكبر على الدين الخارجي واعتماده كأحد مصادر التمويل لدى السلطة في مقابل ضعف الاقتصاد الفلسطيني في القدرة على الوفاء بالالتزامات الناتجة عن الدين العام. وهذا يؤكد أن الدين العام في الغالب يتحول إلى موازنة السلطة والتي تهيمن عليها الرواتب والأجور للموظفين بشكل كبير مما يؤكد أن هذا الدين يتحول للموظفين بشكل رواتب ودخل مما يزيد من الدخل على المستوى الفردي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار على الرغم من أن الدين العام على المستوي الكلي يمثل عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني. وبما أن الادخار القومي ينقسم إلى الادخار العام (الحكومي) والادخار الخاص، بالإضافة إلى أن هناك قوى خارجية أثرت بدرجة أكبر على الادخار من الدين العام وأهم العوامل المنح والمساعدات للقطاع الخاص بشكل أساسي.

√ الفرضية الثامنة:

تنص الفرضية الثامنة على "وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي والادخار في الأراضي الفلسطينية"

من خلال نتائج التحليل القياسي بناءً على مُلحَق (7) يتضح أنَّ متغير الاستقرار السياسي غير دال احصائيا، لذلك تم حذفه من النموذج. تم عمل انحدار بسيط لمتغير الاستقرار السياسي والمتغير التابع الادخار، وكانت النتيجة أيضاً أنه غير دال احصائيا، انظر ملحق رقم (12)

الفصل السادس النتائج والتوصيات

- 6.1 مقدمة
- 6.2 نتائج الدراسة
- 6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفي
- 6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسي
 - 6.3 التوصيات
- 6.3.1 التوصيات الموجّهة للسلطة الوطنية الفلسطينية
 - 6.3.2 التوصيات الموجّهة لسلطة النقد الفلسطينية
 - 6.3.3 دراسات مقترحة

6.1 مقدمة

تناولت الدراسة بالمنهجين الوصفي التحليلي والكمي تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، كما قدّمت الدراسة تحليلاً احصائياً من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية من أجل تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني. وقد توصلت الدارسة للعديد من النتائج، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة في الجانب النظري والقياسي، كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

6.2 نتائج الدراسة

6.2.1 النتائج المتعلقة بالمنهج الوصفى

- 1. تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته خلال الفترة محل الدراسة (1995-2013) في التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي.
- 2. تذبذب قيمة الادخار في الاراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995– 2013) حيث بلغت أقل قيمة (-805.2) مليون دولار في عام 2013، بينما أعلى قيمة بلغت 2169.8 مليون دولار في عام 2008 نظراً لاعتبارات كثيرة أهمها التقلبات السياسية.
- 3. خلال الفترة الزمنية (2000 2002) نجد أنَّ الادخار والاستثمار متناقصان، وينعدم الادخار لدى الأفراد وفي أحسن الأحوال يكون بدرجاته الدنيا وذلك للطبقات ذات الدخل المرتفع، وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية سنجد أنَّ معدل البطالة قد ارتفع حيث بلغ 31.2% في عام 2002، مقارنة بعام 2000 كان معدل البطالة %14.3%.
- 4. بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي 6.23% في السنوات قيد الدراسة، ومتوسط النمو في الادخار (34.7-%)، بينما متوسط النمو في الاستثمار (3.3 %).
- وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (حصود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار في الأراضي الفلسطينية من (-871) مليون دولار في عام 1995، إلى (-2528.3) مليون دولار في عام 2013.

- 6. نتيجة لوجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، عجزت مصادر التمويل الداخلي على تغطية هذه الفجوة، وعليه اضطر الاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على تمويل الفجوة من مصادر التمويل الخارجي (القروض، المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر).
- 7. الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية يفوق الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، مما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي من ناحية، وهامشية الادخار في مكونات الدخل القومي المتاح من ناحية أخرى. حيث ارتفع الاستهلاك النهائي من 3853.1 مليون دولار في عام 1995 إلى 9054 مليون دولار عام 2013.

6.2.2 النتائج المتعلقة بالمنهج القياسى

- 1. بعد اجراء اختبار السكون باستخدام اختبار (Philips Perron PP)، أظهرت نتائج الاختبار أن كافة المتغيرات غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.
- 2. أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات أن هناك أكثر من "8" متجهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية "5%"، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في المعادلة.
- 3. المتغيرات المعنوية عند مستوي دلالة "5%" تمثلت في متغير الاستثمار، ومتغير الاستثمار، ومتغير الاستهلاك النهائي، ومتغير المنح والمساعدات الخارجية، ومتغير نصيب الفرد من الدخل المتاح، ومتغير معدل البطالة، ومتغير نسبة القوى العاملة المشاركة، ومتغير الدين العام.
- 4. تبين أن هناك علاقة عكسية بين متغير الاستثمار والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار الاستثمار (0.044) وهذا يعنى أنه كلما زاد الاستثمار بمقدار 100 مليون دولار، سوف

- يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 4.4 مليون دو لار في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية.
- 5. تبين أن هناك علاقة عكسية بين متغير الاستهلاك النهائي والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار الاستهلاك النهائي (1.014-) وهذا يعني أنه كلما زاد الاستهلاك النهائي بمقدار 100 مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لانخفاض الادخار بمقدار 101.4 مليون دولار في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- 6. تبين أن هناك علاقة طردية بين متغير المنح والمساعدات الخارجية والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار المنح و المساعدات الخارجية (0.076) وهذا يعني أنه كلما زادت المنح و المساعدات الخارجية بمقدار 100 مليون دولار، سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 7.6 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- 7. تبين أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح (3.31) وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بمقدار دولار واحد سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار بمقدار 3.31 دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- 8. تبين أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة والادخار، حيث بلغ معامل خط انحدار معدل البطالة (2.59) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك زيادة الادخار بقيمة 2.59 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية.
- 9. تبين أن هناك علاقة طردية بين نسبة القوى العاملة المشاركة والادخار، بلغ معامل خط انحدار نسبة القوى العاملة المشاركة (9.49) وهذا يعني أنه كلما زادت القوى العاملة المشاركة بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 9.49 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- 10. تبين أن هناك علاقة طردية بين نسبة الدين العام والادخار، بلغ معامل خط انحدار الدين العام (0.048) وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة الدين العام بمقدار 100 مليون دولار، يؤدي ذلك لزيادة الادخار بمقدار 4.8 مليون دولار، في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية.
- 11. متغير الأوضاع السياسية غير معنوي عند مستوى دلالة 5% في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، لذلك تم حذفه من المعادلة.
- 12. في ضوء ما سبق، أن للمتغيرات المستقلة أثراً معنوياً على قيمة الادخار القومي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. $R^2 = 0.99$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 99% من التغير الحاصل في الادخار في الأراضي الفلسطينية، أما النسبة المتبقية وهي 1% فترجع إلى عوامل أخرى، بالإضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير.

6.3 التوصيات

من خلال ما توصلت إلية الباحثة من نتائج لتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، فأن الباحثة تتقدم في ضوء هذه النتائج بعدة توصيات ولعدة جهات.

6.3.1 التوصيات الموجّهة للسلطة الوطنية الفلسطينية

- 1. العمل على ترشيد الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، من خلال زيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الادخار، لما في ذلك من أهمية لعميلة التراكم الرأسمالي.
- العمل على ايجاد السياسات والأدوات التي تساهم في تنمية الادخار في الأراضي الفلسطينية.
 - 3. اعتماد سياسة الادخار الإجباري بنسبة بسيطة وفي قطاعات معينة.
- 4. تحفيز وتفعيل الادخار والاستثمار في خطط التنمية الفلسطينية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني واعتماد السياسات اللازمة في المدى المتوسط والمدى الطويل.

5. نظراً لتأثر الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية الحالية، فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل على التخفيف من حدة التأثير السلبي للأوضاع السياسية من خلال قيام الحكومة بواجباتها، وحث المجتمع الدولي على الضغط على اسرائيل لتخفيف الحصار وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

6.3.2 التوصيات الموجّهة لسلطة النقد الفلسطينية

- 1. تطوير عمل سلطة النقد بما يتلاءم مع ظروف المرحلة.
- 2. اختيار السياسات الكفيلة بتتمية الادخارات في الاقتصاد الفلسطيني.
- 3. العمل على ايجاد صناديق ادخارية لصغار المدخرين أو ذوي الدخل اليومي، برغم من كبر حجم هذه الادخارات أنَّ عوملت بتجميع المدخرات الصغيرة ضمن صندوق ادخاري كبير.
- 4. العمل على إنشاء ادخار إجباري لبعض القطاعات المجتمعية واستخدامها كرصيد يستخدم في سياسات سلطة النقد.
 - 5. البحث عن آليات وأدوات مالية لسوق فلسطين المالى تتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني.

6.3.3 دراسات المقترجة

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدارسة ما هي إلا محاولة لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقي مجاله واسع للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح الدراسات التالية:

- 1. دراسة دور الادخار في النمو الاقتصادي.
- 2. دراسة أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الادخار في الأراضي الفلسطينية.
 - 3. دراسة محددات الادخار العائلي في الأراضي الفلسطينية.
- 4. تطبيق النماذج الاقتصادية على الادخار العائلي كالنموذج الكلاسيكي أو الكينزي أو نموذج الدخل النسبي، ونموذج الدخل الدائم ونموذج دورة الحياة، أو نموذج تايلور، لمعرفة ما يناسب الاقتصاد الفلسطيني.
 - 5. دراسة مقارنة بين تطور معدلات الادخار في الأراضي الفلسطينية وبعض الدول العربية.

المراجسع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب باللغة العربية

- 1. أبو قشوة، محمد عبد الغفار (1985)، دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، دراسة خاصة عن مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- 2. رجب، معين محمد (2009)، مبادئ الاقتصاد الكلي، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة.
- 3. الزبيدي، حمزة محمود (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع.
- 4. الزبيدي، حمزة محمود (2011)، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، طبعة معدلة، دار الوراق للنشر والتوزيع.
- 5. زهران، حمدية (1971)، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، بيروت.
 - 6. سليمان، عبد الواحد (2000)، الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية وكيفية الحصول عليه، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
 - 7. شبيب، دريد كامل (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان.
- 8. شلبي، إسماعيل (2005)، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس.
 - 9. شمس الدين، عبد الفتاح (1991)، الاقتصاد العام، طبعة أولى، بيروت.
 - 10. الصعيدي، عبد الله (1998)، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
 - 11. عبد الرحمن، احمد (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية، طبعة أولى، الاسكندرية.
- 12. عبد العزيز، سمير محمد (1998)، التمويل العام، المدخل الاقتصادي والضريبي، المدخل الأساسي، المدخل الدولي، مكتبة الإشعاع.

- 13. عبد العزيز، محمد (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 14. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف (2011)، الادخار: مشروعيته وثماره، مع نماذج تطبيقية معاصرة: من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي، طبعة أولى، إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.
- 15. عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية (1994)، ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
- 16. عجمية، محمد وآخرون (1987)، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية.
 - 17. عجمية، محمد، وآخرون (2006)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية.
 - 18. عطية، عبدالقادر، (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية.
 - 19. عكاشة، محمود، (1999)، مبادئ الإحصاء، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة.
 - 20. عويس، محمد (1977)، التحليل الاقتصادي الكلى، طبعة أولى، القاهرة .
- 21. القريشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر.
 - 22. محمد، عبد الغفار محمد (1997)، مشكلة الادخار في مصر: الابعاد- الاسباب- سياسات العلاج، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
 - 23. ملوخية، أحمد فوزي (2004)، الاقتصاد الكلي، بستان المعرفة للنشر وتوزيع الكتب، الاسكندرية.
 - 24. هاشم، اسماعيل محمد (1976)، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية.
- 25. يونس، عدنان حسين (2011)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- 1. أبو مدللة، سمير (2008)، تتمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي- واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا.
- 2. أحمد، سلامي (2007)، دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال الفترة (2006–1970)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة.
- 3. الأسرج، حسين (2002)، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق فرع بنها.
- 4. بطاهر، على (2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التتمية، اطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- 5. جمعون، نوال (2005)، ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير،
 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 6. الحقباني، فالح (1999)، الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور التنمية إسلامية، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة الاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القري.
- 7. حلس، رائد محمد (2013)، فجوة الموارد المحلية وطيق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر.
- 8. حمدان، بدر (2012)، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (2010–1995)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر.
- 9. دعاس، خليل (2003)، الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 10. زيتوني، عمار (2007)، ، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

- 11. الزين، منصوري (2006)، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 12. سعيدي، يحيي (2007)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 13. سماره، نادر، (2013). المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة.
- 14. العبادلة، سعيد (2013)، دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 15. عبد اللطيف، محمد (2010)، تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1990-2008)، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- 16. عبد النبي، نبيل (2012)، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية (2010–2000)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة.
- 17. العريفي، عبد الله (2006)، محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية (2003-1970)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
- 18. عودة، سيف الدين (2005)، نموذج مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفى الفلسطيني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق.
- 19. فروانة، معتز (2014)، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التتمية الاقتصادية للفترة (2012–1995)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التتمية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 20. متولي، منال محمد (1995)، المدخرات في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة.
- 21. مراد، جنيدي (2006)، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR (2006–1970)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- 22. المكردي، عبد الرحمن (2004)، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء.
- 23. مولود، كبير (2007)، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة(2004–1970)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- 24. نصار، محمد (2010)، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة.
- 25. نصرالله، عبد الفتاح (2000)، إصدار العملة الفلسطينية الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
- 26. نور اليقين، خلادي (2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 27. الهدهد، سوسن (2010)، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات الغير مباشرة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح.
- 28. وافي، سامي (2005)، تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات، القاهرة.

رايعاً: التقارير

- 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009، رام الله، 2010.
- 2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2010)، معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز، رام الله، فلسطين.
 - 3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، رام الله، 2011.
- 4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005)، رام الله، 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2007-2004)، رام الله، 2009.

- 6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2011)،
 (2010، رام الله، 2012.
- 7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2009)، (2008، رام الله، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2008)، (2007، مارس2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-1994)، رام الله، 2003.
- 10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2007.
- 11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2010، 2009، رام الله، 2011.
- 12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين، كانون ثاني-كانون أول 1998، رام الله، 2000.
 - 13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2009.
 - 14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2013.
- 15. جوليا بنن وكمبرلي سمث (2010)، المساعدات التنموية الرسمية ODA، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الإمارات العربية المتحدة، مارس، ص5.
 - 16. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، رام الله، 2010.
 - 17. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، رام الله، 2011.
 - 18. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، رام الله، 2012.
 - 19. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، رام الله، 2013.
 - 20. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2013، رام الله، 2014.
- 21. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 36، رام الله، 2014.

- 22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 35، رام الله، 2014.
- 23. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 32، رام الله، 2013.
- 24. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25، رام الله، 2011.
- 25. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد23، رام الله، 2010.
- 26. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد رقم 8، رام الله، 2001.
- 27. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس وآخرون، طاولة مستديرة(9)، عشرون عاماً على اتفاقية أوسلو، 2013.

خامساً: أبحاث ومؤتمرات

- 1. أبو جامع، نسيم (2010)، الاقتصاد الفلسطيني و معوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44.
- 2. البرادعي، ليلي مصطفى (2000)، إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر قضايا إدارية، العدد 4، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة.
- البسام، خالد (2003)، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1970 2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 15.
- 4. بوزيان، وغربي (2009)، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار: دراسة قياسية لحالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
- توني، محمد (2008)، محددات أداء الادخار المحلي في مصر: دارسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد 2008/1.

- 6. الحلاق، سعيد (2000)، محددات الادخار الخاص: حالة الأردن (1976-2000)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 1.
- 7. الحولي، ماهر (2007)، استثمار المدخرات في الإسلام، مقدم لليوم الدراسي للتأمين والمعاشات في فلسطين "واقع وآفاق".
- 8. شلبي، إسماعيل (2005)، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس.
- 9. شيخي، محمد، سلامي، أحمد (2008)، تقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 2008/06، جامعة ورقله.
- 10. صبيح، ماجد حسني (2011)، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفاسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 23.
- 11. طاهر، فريد (2001)، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية، جامعة الملك فيصل، العلوم الانسانية والادارية، المجلد الثاني، العدد الأول.
- 12. عبد الكريم، نصر (2004)، خلفية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حول الوضع الفلسطيني الراهن وفرص التنمية، المنعقد في رام الله.
- 13. على، شاهين (2006)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
 - 14. قطوش، سامية (2011)، معضلة الفقر وآثارها ومظاهرها، بحث محكم، جامعة الجزائر.
- 15. المهايني، محمد خالد (1999)، ، سياسة إدارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية المجلد 15، عدد 2، دمشق.
- 16. نفاح زكريا وآخرون(2009)، محددات الادخار والاستثمار دراسة قياسية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، جامعة بشار، دمشق.

سادساً: المواقع الالكترونية

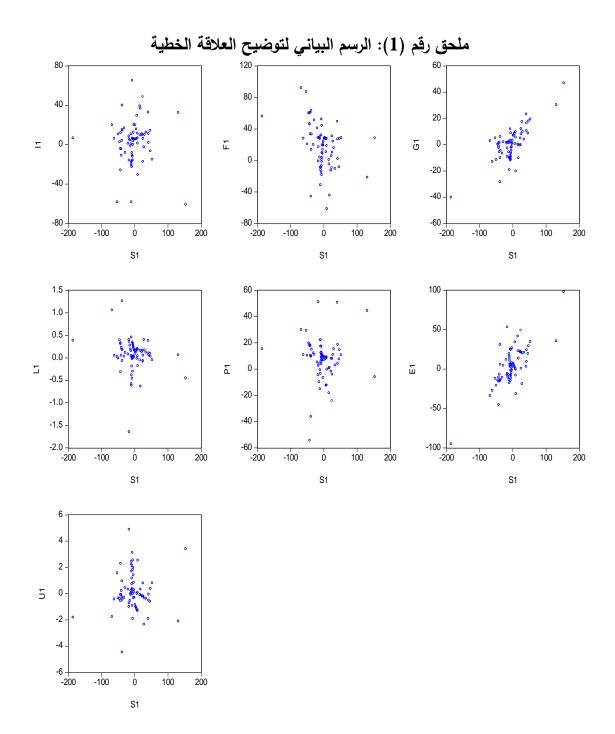
- 1. موقع جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني. http://www.pcbs.gov.ps/
 - 2. موقع سلطة النقد الفلسطينية. http://www.pma.ps/
- 3. موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" http://www.mas.ps/
 - 4. موقع وزارة المالية، رام الله. http://www.pmof.ps/

سابعاً: المراجع باللغة الانجليزية

- 1. Aqdas, A. K.,(1995)"Saving Function for Pakistan" The Labore Journal of Economics, vol.6, No.2, 57-101.
- 2. Bairamli, Nagi and Vassilis Kostoglou,(2008) "The Role of Saving in Economic Development of the Republic of Azerbaijan", international journal of economic sciences and applied research, vol.3, (2),99-110.
- 3. Bauer, T.K., and M.G. Sinning, (2011), "The Saving Behavior of Temporary and Permanent Migrants in Germany" Journal of Population Economics 24, no.2: 21-449.
- 4. Cesar Gallo (2002), " Economic growth and income inequality: theoretical background and empirical evidence", Work Paper No. 119, Development Planning Unit, University College London.
- 5. Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics, McGraw companies.
- 6. Loayza, Norman, Klaus S. H., and Luis S., (2000), "Saving in Developing Countries: An Overview", World Bank Economic Review, Vol.14, No.3, pp.393-414.
- 7. Lopez, Hebbel and Serven (2000), "How Effective is Fiscal Policy in Raising National Saving?", The Review of Economics and Statistics, 82(2), pp. 226-238.
- 8. Matur, E. B., Sabuncu, A., and Bahceci (2012), "Determination of private saving and interaction between public and private saving in Turkey", Topics in Middle Eastern and African Economies, vol.14, 102-125.
- 9. Mishra; P K, Das; J R, Mishra; S K (2010), "The Dynamics of Savings and Investment Relationship in India".

- 10.Mudassira, S., and Sajid, G. M., (2008), "Saving and Economic Growth in Pakistan" An issue of Causality, Pakistan Economic and Social Review, vol.46, No.1, 17-36.
- 11.Ozcan, K. M., A. Gunay, and S. Ertac (2003), "Determinants of Private Saving Behaviour in Turkey", Applied Economics, 25(12): 1405-1416.
- 12.Rodrik, Dani (2000), "Saving Transitions", The World Bank Economic Review, Vol.14, no:3, pp.481-507.
- 13.Studenmund, A.H., (2005). Using Econometrics: A Practical Guide, 6th Edition. Addison Wesley Longman.

الملاحسق



ملحق رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 10/14/14 Time: 20:34 Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4 Included observations: 71 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: S1I1F1 G1U1L1P1

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None At most 1 At most 2 At most 3 At most 4 At most 5 * At most 6 *	0.244673 0.223046 0.209349 0.206372 0.192045 0.174080 0.147997	118.6686 98.74564 80.82711 64.14933 47.73835 32.59771 19.01847	159.5297 125.6154 95.75366 69.81889 47.85613 29.79707 15.49471	0.8742 0.6410 0.3376 0.1304 0.0513 0.0232 0.0141
At most 7 *	0.102103	7.646707	3.841466	0.0057

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

^{*} denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

^{**}MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: S
Method: Least Squares
Date: 10/14/14 Time: 20:07
Sample (adjusted): 1995Q2 2013Q4
Included observations: 75 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	10.03920	0.451421	22.23908	0.0000
1	-0.014787	0.018866	-0.783797	0.4359
FC	-0.979979	0.014252	-68.76154	0.0000
ES	0.113532	0.020648	5.498563	0.0000
Yd	3.235110	0.040592	79.69844	0.0000
UR	3.802684	0.368229	10.32694	0.0000
LFPR	12.12189	1.306852	9.275638	0.0000
PD	0.061630	0.020400	3.020998	0.0036
R-squared	0.996457	Mean depende	ent var	-3.321250
Adjusted R-squared	0.996087	S.D. dependen	ıt var	41.68344
S.E. of regression	2.607573	Akaike info criterion		4.855254
Sum squared resid	455.5622	Schwarz criteri	on	5.102453
Log likelihood	-174.0720	Hannan-Quinn criter.		4.953958
F-statistic	2691.823	Durbin-Watson	stat	0.790443
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (4): نتائج اختبار (LM) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

		- · -/ ·	
F-statistic	0.834395	Prob. F(2,64)	0.4388
Obs*R-squared	1.880504	Prob. Chi-Square(2)	0.3905

ملحق رقم (5): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة (1)

Dependent Variable: S
Method: Least Squares
Date: 10/14/14 Time: 20:08
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4
Included observations: 74 after adjustments
Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	11.24992	1.036561	10.85312	0.0000
I	-0.044150	0.019369	-2.279455	0.0259
FC	-1.014678	0.013647	-74.35183	0.0000
ES	0.076012	0.018690	4.067080	0.0001
Yd	3.319420	0.038948	85.22661	0.0000
UR	2.597376	0.543021	4.783195	0.0000
LFPR	9.497316	1.668529	5.692029	0.0000
PD	0.048196	0.022110	2.179869	0.0329
AR(1)	0.773182	0.081238	9.517479	0.0000
R-squared	0.998121	Mean depende	nt var	-3.277576
Adjusted R-squared	0.997890	S.D. dependen	t var	41.96625
S.E. of regression	1.927863	Akaike info crite	erion	4.264266
Sum squared resid	241.5825	Schwarz criteri	on	4.544490
Log likelihood	-148.7779	Hannan-Quinn criter.		4.376051
F-statistic	4315.829	Durbin-Watson stat		2.209915
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.77			

ملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: S
Method: Least Squares
Date: 10/14/14 Time: 20:11
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4
Included observations: 74 after adjustments

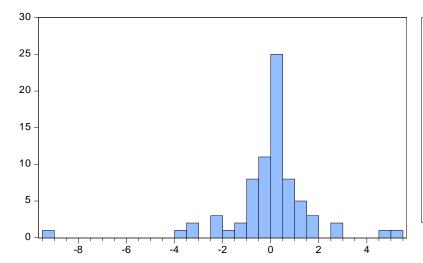
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	2.551686	0.233085	10.94742	0.0000
	-0.044150	0.019215	-2.297743	0.0248
FC	-1.014678	0.013525	-75.02456	0.0000
ES	0.076012	0.018416	4.127477	0.0001
Yd	3.319421	0.038297	86.67537	0.0000
UR	2.597365	0.538881	4.819925	0.0000
LFPR	9.497286	1.655827	5.735677	0.0000
PD	0.048196	0.021911	2.199607	0.0313
R-squared	0.997195	Mean depende	ent var	-0.416966
Adjusted R-squared	0.996898	S.D. dependen	ıt var	34.35119
S.E. of regression	1.913202	Akaike info criterion		4.237239
Sum squared resid	241.5825	Schwarz criteri	on	4.486327
Log likelihood	-148.7779	Hannan-Quinn criter.		4.336604
F-statistic	3352.487	Durbin-Watson	stat	2.209913
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: S
Method: Least Squares
Date: 10/14/14 Time: 20:13
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4
Included observations: 74 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
С	2.244850	0.416643	5.387946	0.0000
1	-0.046720	0.019461	-2.400702	0.0192
FC	-1.014714	0.013546	-74.90770	0.0000
ES	0.076435	0.018452	4.142508	0.0001
Yd	3.317777	0.038403	86.39464	0.0000
UR	2.530176	0.545002	4.642508	0.0000
LFPR	9.305295	1.672458	5.563844	0.0000
PD	0.048764	0.021955	2.221040	0.0298
Dum	0.440501	0.495424	0.889139	0.3772
R-squared	0.997229	Mean depende	nt var	-0.416966
Adjusted R-squared	0.996888	S.D. dependen	t var	34.35119
S.E. of regression	1.916245	Akaike info crite	erion	4.252177
Sum squared resid	238.6795	Schwarz criterion		4.532401
Log likelihood -148.3306		Hannan-Quinn criter.		4.363962
F-statistic	2924.217	Durbin-Watson stat		2.240478
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (8): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول



Series: Residuals Sample 1995Q3 2013Q4 Observations 74					
Mean	1.28e-15				
Median	0.272569				
Maximum	5.011305				
Minimum	-9.381021				
Std. Dev.	1.819162				
Skewness	-1.592828				
Kurtosis	12.30428				
Jarque-Bera	298.2138				
Probability	0.000000				

ملحق رقم (9): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID Date: 10/14/14 Time: 20:17

Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4 Included observations: 74 after adjustments Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.28e-15 Sample Std. Dev. = 1.819162

 Method t-statistic
 Value 5.07E-15
 Probability 1.0000

ملحق رقم (10): نتائج اختبار (White) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic Obs*R-squared	3.747732	Prob. F(7,66) Prob. Chi-Square(7)	0.8290 0.8083
Scaled explained SS	16.85023	Prob. Chi-Square(7)	0.0184

ملحق رقم (11): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/14/14 Time: 20:49
Sample (adjusted): 1995Q3 2013Q4
Included observations: 74 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic							
Probability	RESID	F	Е	Yd	U	Р	I L
RESID	1.000000	·	-			·	
F	0.064504	1.000000					
	0.548481						
	0.5851						
E	0.034648	-0.269030	1.000000				
	0.294179	-2.370182					
	0.7695	0.0205					
Yd	-0.021837	0.330112	0.551370	1.000000			
	-0.185338	2.967442	5.607998				
	0.8535	0.0041	0.0000				
U	0.049605	-0.388582	0.231385	-0.237039	1.000000		
	0.421433	-3.578448	2.018139	-2.070344			
	0.6747	0.0006	0.0473	0.0420			
Р	-0.029412	0.217652	-0.026196	0.147322	-0.049300	1.000000	
	-0.249680	1.892205	-0.222355	1.263860	-0.418836		
	0.8035	0.0625	0.8247	0.2104	0.6766		
1	0.046306	0.071443	0.075567	0.092605	-0.598034	-0.038138	1.000000
	0.393343	0.607763	0.643049	0.789168	-6.331467	-0.323847	
	0.6952	0.5453	0.5222	0.4326	0.0000	0.7470	
L	0.005829	0.439398	-0.399974	0.100641	-0.732532	-0.058771	0.301204 1.000000
	0.049459	4.150556	-3.702989	0.858324	-9.130945	-0.499552	2.680269
	0.9607	0.0001	0.0004	0.3936	0.0000	0.6189	0.0091

ملحق رقم (12) انحدار بسيط لمتغير الاستقرار السياسي

Dependent Variable: S Method: Least Squares Date: 01/20/15 Time: 23:27 Sample: 1995Q1 2013Q4 Included observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C DU	70.07083 0.263782	35.71551 43.17795	1.961916 0.006109	0.0535 0.9951
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood F-statistic Prob(F-statistic)	0.000001 -0.013513 174.9695 2265461. -499.3364 3.73E-05 0.995142	Mean dependent var S.D. dependent var Akaike info criterion Schwarz criterion Hannan-Quinn criter. Durbin-Watson stat		70.25132 173.7992 13.19306 13.25440 13.21758 0.057124

ملحق رقم (13) بيانات متغيرات الدراسة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

Year	S \$	I \$	FC \$	EC\$	Yd \$	% UR	% LFPR	PD \$
1995	268.3	1139.3	3853.1	325	1791.6	18.2	39	96.3
1996	207.4	1230.2	3988.5	244	1721	23.8	40	258.2
1997	205.1	1310.6	4458.1	381	1811.2	20.3	40.5	403.3
1998	396.6	1421.4	4884.2	330	1984.1	14.4	41.4	548.3
1999	364.9	1806.7	5334.5	497	2072.1	11.8	41.6	648.5
2000	239.4	1417.2	5196.7	510	1914.1	14.3	41.6	769.7
2001	69.9	1127.2	5052.3	849	1752	25.3	38.5	1199.6
2002	1.1	883.3	4704.3	697	1563.9	31.2	37.9	1319.8
2003	-321.6	1081.9	5175.7	620	1567.6	25.3	40	1332.3
2004	-450.4	1022.3	5601.5	353	1615.9	26.8	40.1	1002.2
2005	491.3	1275.5	5497.5	636	1822.1	23.5	40.4	1196.9
2006	645.6	1420.2	5256.9	1019	1741.7	23.7	41	1092
2007	1237.3	1586.1	5669.8	1322	1976.6	21.7	41.7	1451.4
2008	2169.8	1206.2	6138.7	1953	2310	26.6	41.2	1557.4
2009	994.2	1232.9	6694.4	1413	2076.8	24.5	41.6	1736.1
2010	582.1	1541.1	6796.5	1277	1936.1	23.7	41.1	1883.9
2011	-180.8	1688.9	7749.5	983	1927.3	20.9	43	2212.9
2012	-775.9	1403	8724.1	932	1963.9	23	43.5	2482.6
2013	-805.2	1723.1	9054	1358	1978.3	23.4	43.6	2376.3